

المال والتجارة

EL MAL WALTEGARAH

متابعة لبذل التفرغ للتجارين

المحاسبون في خدمة الانفتاح الاقتصادي

- موقوفو الحكومة ٥٠ بين
- المعانة والاصلاح
- نظم التحصيل في
- مؤسسة الائتمان
- المضاعف السياحي في
- مصر
- التسجيل المحاسبي
- نشاط الاسكان والتعمير
- محاسبة المسئوليات في
- الشريعة الاسلامية
- الاتجاهات الحديثة في
- توظيفات البنوك التجارية
- قانون التأمين الاجتماعي
- الجديد
- الضريبة على الشقق
- المفروشة
- حول مديونية دول العالم
- الثالث
- النظام المصرفي في اليونان

❖❖❖

السنة الثامنة - العدد ٨٣
٥ مارس ١٩٧٦ الثمن ١٥ قرشا



الشركة الوسيطة

على أساس مبلغ التأمين الأصلي ١٠٠٠ جنيه
قدرة ٢٥ أو ٣٠ سنة

تدفع الشركة مبلغ التأمين على الحياة
وأصلها .. في وقت وفاته

شركة الشرق للتأمين

المركز الرئيسي شارع قصر النيل - القاهرة

- في حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين
- في حالة الوفاة العادية تدفع الشركة فوراً مبلغ التأمين الأصلي ١٠٠٠ جنيه
- من كل سنة تأمينية من بدء التأمين حتى تاريخ الوفاة بمبلغ ضعف مبلغ التأمين الأصلي (٢٠٠٠ جنيه)
- في حالة الوفاة بمرض تدفع الشركة مبلغ التأمين الأصلي ١٠٠٠ جنيه
- في حالة الوفاة بمرض تدفع الشركة ضعف مبلغ التأمين الأصلي ٢٠٠٠ جنيه
- في حالة وفاة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين تدفع الشركة مبلغ التأمين الأصلي (١٠٠٠ جنيه)
- لا يضمن على المؤمن عليه في حالة وفاته بعد مدة أقساط مستوفى فقط ويعفى هذا المؤمن من القوائد في حالة الفسخ والتقسيم والعمليات الجراحية
- يعطى أخطار الحريق للمؤمنين بمرتب قسط إضافي



شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية

١٩ شارع الجمهورية / القاهرة

أهداف الشركة ونشاطها:

تصدير الحاصلات الزراعية إلى أسواق دول أوروبا الغربية والشرق والشرق
العربية ودول آسيا وأفريقيا.

أهم المحاصيل التي تصدر:

الأرز - البطاطس - البصل - الفول السوداني - الكوسه - الطماطم - الفاصوليا والفلفل
الأفخر - الخرشوف - البطيخ - الزهور - المانجو - النباتات الطبية.

أهم منشآت الشركة:

للشركة أكبر الموطات لفرز وقبض الحضر واه المحاصيل الزراعية للتصدير ومن أهمها
مطاطة المرحمة بالقبارى بالإسكندرية .. ومطاطة تجميع وقبض الفول
السوداني بالإسكندرية .. ومطاطة كشيش بالمنوفية ..



العنوان: القاهرة : نايكسبورت

٤٦ / ٩٣٧ / ٧٩٨ ..

٢٠٠٤
اهداءات

مرة و ٤٠٣٠ الإسكندرية ..

المرحوم / محمد راجح محباس
وحييل وزارة الثقافة سابقا

في هذا العدد

● حول بدل التفرغ للتجارين

● اقتصاد وتنمية

- ٢٤ - المضاف السجاني في مصر
مصطفى زيتون
- ٣٦ - العجز في الميزان التجاري المصري
صلاح الدين مندور
- ٣٨ - استخدام التكلفة / العائد لتقييم المشروعات العامة
إبراهيم عبد الرحمن راضي
- ١٦ - حول مديونية دول العالم الثالث
محمد نور الدين

● تحقیقات

- المتحاسبون في خدمة الانفتاح الاقتصادي * * * * *

● إدارة الأعمال

- ٨ - العوامل المؤثرة على التحصيل في مؤسسة الالتحاق
- ١٤ - مؤلفو الحكومة .. بين الملائمة والإصلاح
- ٢٤ - التقادير الدورية .. هل تؤدي دورها ؟

● محاسبة

- ٢٦ - نظرية المحاسبة وعلاقتها بالنظام المحاسبي في الحكومة
- ٥٦ - - - - - محدود المال
- ٥٦ - التسجيل المحاسبي لنشاط الاسكان والتنمية
- ٥٤ - تحليل قيم الأصول في امنس التقييم المختلطة
- ٤٠ - محمد شريف توليق
- ٤٠ - معاصرة المسئوليات في الشريعة الاسلامية
- ٤٠ - سامي نجدي

● دراسات مصرفية :

- ١٩ - الاتجاهات الحديثة في توكيلات البنوك التجارية
- حسن محمد علي حسيني
- ١٨ - النظام المصرفي في اليونان

● دراسات جامعية

- ٤٦ - مبدأ تعلق الإيراد في المحاسبة المالية
مبدأ الرأبض التابع صابر

● فرائب

- الضريبة على الشقق المفروشة ٣٠
أحمد السبادوني

● عمل وعمال

- ٤٢ • • • • • القانون الثامن الاجتماعي الجديد
معهده كذا عميد

● الابواب الثابتة

- (٥٠) رسائل جامعية
 (٢٨) المجلة الاقتصادية
 (١٨) مجلة البنوك
 (٦٥) س، ج في شؤون العاملين
 (١٢) مستشارك التكميلي
 (٦٠) أنت تسأل ونحن نجيب
 (٥٨) كتب ومكتبات
 (٣٨) مع الأبحاث الاقتصادية
 (١٢) حبات المرق
 (٦١) مطبوعات اقتصادية



Source: *Journal of the American Library Association* (JAL)

المال والتجارة

مجلة شهرية علمية
تجارية اقتصادية
يصدرها
نادى التجارة
بالمدينة المنورة مع الغرفة التجارية بالمدينة

رئيس مجلس الإدارة
فكتور أحمد المتبولي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افند محمد شایب

مديرية المحرق

أمر عاتق عبد الرحمن

مجلس الإدارة

محمد شعبان ریاضی

يوسف يوسف الربيعي

عبدالحکیم حجازی

عادلے سے

الإدارة والتحرير والإعلان:
القاهرة: ١١ شارع مرتبة
ميدان التحرير: ٩٧٥١٩٠
شبين الكوم: ٢٥٧١
ص.ب. ١١

المال والتجارة
كبرى المجالات
التجارية
والاقتصادية

النتائج الفرعية والنتيجة العامة لتجاربك...

لشرح الوقف قبل انعقاد الجمعية العمومية المحدد لها يوم ٢٦ مارس ١٩٧٦ حيث انها ستكون مجال لتجمع التجار التجاريين وسيكون البديل هو الموضوع المسيطر على جميع المناقشات ، كما تقرر في الاجتماع أن يكون المجلس في حالة انعقاد دائم لمناخبة الموقف واخطار النقابات الفرعية بما يتم اول بأول .

● - كان من نتيجة اجتماع السيد النقيب توفيق أبو علم والسادة الوزراء زكريا توفيق ومحمد عبد الفتاح أن وافق السيد رئيس الوزراء مشكوراً على منح التجاريين البديل أسسوة بالزراعيين وقد كلف السيد رئيس الوزراء السيد الوزير زكريا توفيق بدراسة اصدار القرار مع الدكتور احمد ابو اسماعيل وزير المالية بعد عودته من الخارج

والى لقاء قريب يوم ٢٦ مارس موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية النقابية لتعاسب وتجاهسب مع أعضاء مجلس النقابة .

انتخابات جديدة طبقاً للقانون واللائحة .

٣ - تم الاتصال فوراً بين كل من النقابات الفرعية في الاسكندرية والغربية والدقهلية .

٤ - ارسلت برقية للسيد نقيب التجاريين بتحديد جلسة طارئة لمجلس النقابة مع أعضاء مجلس النقابة الفرعية بالمنوفية وقد تحدد فعلاً يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ / ٢ / ١٩٧٦ وقد دارت مناقشات حامية حول الموقف الذي يجب أن تتخذه النقابة حيال هذا الفين الواقع على التجاريين ، وقد حضر الاجتماع كل من السادة الوزراء محمد عبد الفتاح ، زكريا توفيق ، فتحى التبتولى وأمين العاصمة جلال بكير .

وقد انتهى الاجتماع بنجاح كل من السيد النقيب والوزراء محمد عبد الفتاح وزكريا توفيق للاجتماع مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء

فور انشمار خبر منح الزراعيين بديل الفترغ تم دعوة مجلس النقابة الفرعية بالمنوفية لاجتماع طارئ مساء الاحد ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ وقد اتخذ المجلس عدة قرارات من اهمها :-

١ - ارسال برقية للسيد الرئيس المؤمن محمد انور السادات لانصاف التجاريين في محنتهم كما تصفهم في الماضي ضد مراكز القوى التي كانت تقف حجر عثرة امام انششاء النقابة ذاتها كما ارسلت برقية للسيد رئيس الوزراء لتحسين السبل وكذلك السيد وزير المالية بتحسينه المسئولية .

٢ - كان من نتيجة انشمار الخبر عن طريق جريدة اخبار اليوم أن تجمع عدد ضخم من التجاريين بالمنوفية بقر النقابة بتسعين الكوم ووقعوا عريضة مطالبين بها المجلس بالقاهرة موعد لانعقاد جمعية عمومية غير عادية لسحب الثقة من المجلس الحالي واجراء

شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج

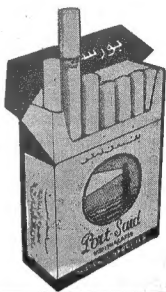
إدارة شركة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

الشركة المتخصصة في الشرق الأوسط لتصنيع معداته ومستلزماته وصيانة الغزل والنسيج



- تصنيع كسوة الكرد ، تصنيع الكور والبيوت
- تصنيع الماكينات والمعدات الموزعة للغزل
- المصنعة لملابس النسيج
- أولى الشركات في صناعة معدات الغزل والنسيج بالشرق الأوسط
- تعمل على تطوير امتدادات شركات القطاعين العام والخاص
- جودة في منتجات النسيج
- إنتاجات متجددة جديدة
- تطوير دائم في الصناعة
- زيادة مستمرة في الطاقة الإنتاجية
- رائدة في صناعة الغزل والنسيج وصيانة الغزل من فترة تضرع الخيرات الأجنبية

المركز الرئيسي - كفرالغلو - حلوات
٢٩٨٦٩ / ٢٩٨٦٢
تلفاكس : كارد - حلوات / القاهرة
ص.ب. ٩ كفرالغلو / حلوات



إنتاج
الشركة الشرقية للإسترن كومباني ش.م.م بالجيزة
إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية

أكثر السجاير العربية
انتشاراً في الأسواق



في خدمة الانتعاش الاقتصادي

١ - استقطاب أموال الاستثمار .
٢ - استقطاب مواد التشغيل .
٣ - استقطاب الأموال لزيادة الحاصلات والعاملات الصعبة للتصدير
اذن الانتعاش ليس خروجاً عن الأهداف الوطنية .
ثالثها - الانتعاش على الدول المتقدمة وبالأذات مراكز التصنيع التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة .
أن التكنولوجيا بادلح الانتعاش والمكينسات خلقت بذلك مشاكل محاسبية .

أن حركة التغيير الاقتصادي في ظل الانتعاش الاقتصادي ، كان يقصد من وراءها خلق منافسة للحصول على أفضل اقتصاديات للسلع المشتراة والمباعة ، والتوازن الخاص بحركة الصادرات والواردات بالنسبة لنا لم يكن متكاملاً ، فالدول الاشتراكية ، كانت أكثر من الدول الرأسمالية وهنا حدث خلل في التوازن .

أن الانتعاش الاقتصادي لابد أن يحدث تغييراً بالنسبة للسلع المصرية ، إلى الأسواق لاستطعنا منافستها ، وخلق طرق جديدة لاساليب التجارة الخارجية ومفهوم جديد لها وحركة توازن مالي .

رابعاً - الانتعاش الاقتصادي له تأثيره أيضاً على الحراسات الاقتصادية للشروعات ، بمعنى الانتعاش على الإدارة العلمية .

وهناك كبيوتر وحاسبات الكترونية تظهر مع الانتعاش ، تعطي معلومات وبيانات جديدة وتدخل منصراً جديداً في اقتصاديات هذه الشروعات مما يؤثر على دور المحاسب .

١ - أن الأموال الوافدة للاستثمار في حاجة إلى معرفة بعثة عناصر رئيسية :

١ - أن تكون الفائدة معبورة وصافدة للشروعات المعروضة عليهم .

٢ - أن تكون هناك ثقة تتولد في هذا المناخ حتى يطمئن صاحب رأس المال والتكنولوجيا والإدارة الحديثة .

بليون نسبية ، متوسط دخل الفرد فيه حسب آخر احصاء ٢٨ دولاراً في السنة ، مجتمع يعيش تحت مستوى الدخل المتوسط في الدول النامية ، نفى المجتمعات النامية ، نجد هذا المتوسط ٣٥٠ دولاراً سنوياً ، وفي الدول المتقدمة ٣٥٠٠ دولار للفرد في العام .

تحقيق

أحمد فريد حسن

أن الانتعاش في مجتمعاتنا لابد أن يرتبطه بمن يخدمه ، فهو ليس نظرية جديدة ولا شعراً جديداً ، ولكنه حركة تغيير اقتصادية من أجل الكثرة الغالبة للشعب .

في سنة ١٩٧٢ بدأ الانتعاش ، وزادت حركته سنة ١٩٧٣ ، وبعد حصر أكتوبر كانت الجوانب الرئيسية التي تمسها تتركز في أربعة مسارات رئيسية أولاً : الاتصال بالمراكز العربية والدولية بهدف استقطاب مجموعة من لثامول لكسر احتكار التمويل وتعظيم الانتعاش ، فالتمويل كان قاصراً - بالنسبة للشروعات الرئيسية والتجارة - على مجموعة السدول الاشتراكية ، وكانت مساهمته خلال الماضي في دعم اقتصادنا ، إلا أن الظروف وبعد الوفاق الدولي بين روسيا والمثاق الغربية ، وأمريا على الخصوص - بدأت حركة الأموال بين الشرق والغرب ، وبعد حرب أكتوبر بدأت حركة الأموال بين العرب والمخارج اذن الانتعاش بداية لكسر حركة التمويل .

وبالنسبة لمصر ، بدأنا نبحت عن مسارات جديدة ، وأولها الأموال الغربية لاستخدامها في تعظيم الثروة الشرائية للاقتصاد المصري الذي هدفه انتاج رئيسي ضروري للانتعاش بهدف توفير مستلزمات الانتاج اللازمة لحركة التنمية في مصر لمجالات التصنيع ثانياً - تعظيم الانتاج السلعي والخدمات بهدف التصدير ، وهذا كان العمل :

انتعشت (الجمعية العربية لتتقيف) برنامجها الثقافي لعام ١٩٧٦ بنسوة موضوعها « المحاسبون في خدمة الانتعاش الاقتصادي » .

تحدث فيها كل من الأستاذة :
- الدكتور عبد العزيز حجازي
- الأستاذ فتحي المتولي
- الدكتور مصطفى بهجت عبد

المعامل

- الدكتور حنا يوسف حنا
- الدكتور سيم بلوي فهمي
هذا بخلاف الزين عقوبا وعلقوا على الكلمات التي أقيمت على المحاضرين .
وذلك في تمام الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٤ فبراير ١٩٧٦ بقاعة المحاضرات بنادي التجارة بالقاهرة
وقد حضر الندوة عدد كبير من اساتذة الجامعات ، وأعضاء نقابة التجار ، والمديرين الماليين ، والمعلمين بالادارات المالية ، وبعض الهندسين . . . وغيرهم ممن يهمهم موضوع الندوة ، وكان يتقدم الحاضرون السيد الأستاذ توفيق أبو علم نقيب التجارين ، والأستاذ الدكتور ابراهيم هبيمي وكيل النقابة .

كلمة الدكتور

عبد العزيز حجازي

وبدا الدكتور حجازي كلمته قائلاً :
بسم الله الرحمن الرحيم ، فيستهل هذه الندوة نعالج موضوع هام وحديثاً هاماً سري في الأمة العربية كلها ، حديث يتردد في كل الدوائر الأجنبية التي تفكر في الاستثمار في مصر ، وموضوع المحاسبين باعتبارهم قوى وطنية قادرة على أن تدفع عملية التجارة ، وتؤكد كل المعاني والحقائق والصق والأمانة ، فيها يتال حول موضوع (الانتعاش الاقتصادي)

ندير هذا الحوار في صورة ندوة يشارك فيها المستمعون عن (دور المحاسب في ظل الانتعاش الاقتصادي لينعرض فيها كل من المحاضرين كل من زاويته .

المنطق الذي سوف يعمل منه المحاسب في مجتمعاتنا في ظل الانتعاش في مجتمع مصري يضم حوالي ٢٧

٣ - أن تكون هناك تدرية على الاستيعاب لما سوف يعطيه هذا الوافد ، وأن يكون مستقيل البيسات على نفس المستوى (عرض المشروع واقتصادياته) .

٤ - الاستقرار وعلى الاخص في النظم والقوانين ، والاستقرار السياسى المطلوب .

٥ - الاستقرار بمعنى عدم التوقف فى الامكان ، حتى لو تفسرت الحكومات او القائمين على الامور .

٦ - السرعة والحركة والنشاط بمعنى الاعتماد على اناس ذوى قدرة على اعطاء البيانات والمعلومات والرأى على التسلؤلات بسرعة والتجاوب ، وهنا يأتى دور الحاسب .

٨ - المرونة ، وهنا الفرق بين المجتمع الرأسمالى ، والمجتمع الاشتراكى ، بمعنى سرعة اتخاذ القرار وتعديله .

٩ - التكافؤ في حالة الفخول في عطاء معين او مشروع معين . سيداتى وسداتى ..

هذه فقط عناوين ، ورؤوس موضوعات في حاجة الى تأكيدها في جميع المستويات التنفيذية والسياسية والمهنية .

وهنا نسأل نحن الحاسبين : اين نحن من هذا الخضم ؟

الافتتاح الاقتصادى ليس شطارة ، لكنها دراسات وتكنولوجيا وإدارة وتمويل .. الخ .

والحاسب في المعنى الواسع هو انه في خدمة المشروع في كافة نواحيه ، فالحاسبة لم تعد امسك دفاتر ، بل هي نوع الإدارة (من البيت الى أعلى مستوى في الدولة) .

١ - نحن مسئولون عن تسجيل الحقائق والارقام حسب تسلسل من واقع تاريخى ..

حقائق معبرة وصائقة ، وليست تخمين + مستندات مؤيدة جيدة ضياعا وامانا للدقة والفعالية ، والتعبير الصحيح من الحقائق ايكالات ، حقائق عن الانجاز وتكليفه وتسويقه والاسعار والإدارة والمصروفات العالة والتمويل .. والحاسبون هم اقتر الناس على عرض الحقائق

ان الحقيقة لا بد وأن تحل الى تصنيفاتها في الافتتاح الاقتصادى ، وني حاجة الى ثقة الارقام .. وأن اى

مستثمر لا يمكن أن يتطوع لتقديم المال مالم تكن أمامه الحقائق واضحة محللة وواجبة تفسير الارقام في الميزانية ونحن المحاسبون مسئولون عن تحقيق الرقابة الداخلية بهدف كشف الانحراف والتسيب على حركة الاموال داخل المشروع - نحن المحاسبين مسئولون عن تدقيق الحسابات بهدف عرض المراكز المالية والحسابات الحتمية والميزانية .

لا بد من تطوير المفهوم الخلق في تطوير الحسابات ، لا بد من نشر الميزانيات للمشروعات وأن اصعب شيء أن تعطى صورة غير آمنة للذين يقرأون هذه العمليات

ان الافتتاح الاقتصادى اوجد نوعا من محاسبة البدائل في اختيار المشروع وضرورة اعداد دراسات عن الجدوى الاقتصادية .. فالافتتاح خلق طابعا جديدا للمحاسبين هو نوع من المحاسبة الاقتصادية ، ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات .

وانت كمحاسب محتاج الى تعبير معتمد على البيانات والعلم والخبرة لانك تتعامل مع عناصر وافدة مالم تثق فيك فانها ستهرب . ان هذه الامور كلها اذا ماتحقت وتوافرت فنحن نؤدى لبلدنا خدمات كبيرة ، ولا بد أن نتحرك مع الصدق والامانة لتنفيذ الافتتاح .

كلمة الاستاذ فتحى المتبول

واعطيت الكلمة للاستاذ فتحى المتبول (وزير التجارة السابق) فقال ان دور الاجهزة الاشرافيه في الدولة هو التدعيم في سياسة الافتتاح الاقتصادية وتنظيم الروتين واعطاء الارقام الصادقة والتعبيرات الصادقة عما نحسه نحو ظاهرة في مجتمعنا . في ثورة ٢٣ يوليو لم يكن هنالك شئك ان المجتمع المصرى كان يرى حتمية الحل الاشتراكى والتطبيق الاشتراكى .. لكن الخطوات التي سرنا بها في محاولة صادقة للتطبيق ، قد يكون حدث فيها انحراف عن هذا التطبيق .

ان سياسة الافتتاح الاقتصادي هي معناها هو الكفاءة والعمل بمقتضاها . ان عناصر الافتتاح في أى مشروع قديما كانت (الارض ورأس المال والعمل) ثم اضيف اليها (التنظيم والإدارة

بالاجهزة الاشرافيه) حديثا وهو اهمها وابناها خطرا لقائمة صرح الدولة .

ولا يصح أن نقارن بين التطبيق الاشتراكى والتطبيق الشيموي فهذه غلطة ، فقد سرنا بطرق مختلفة أدت بنا الى الانغلاق الاقتصادي .. والاستثمار وضع أماننا العقبات في الرأسمال واستيراد الخامات لتمويل صناعتنا . و عام ١٩٥٢ وعشنا ظروف (١٨٠٠) حيث اعمنا التجارة بل اعمنا كل شيء حتى محلات عمر افندى ولم تترك للقطاع الخاص بصيص من الامل .

وكانت سياسة الانغلاق الاقتصادى التي اودت بنا - ولى ظل حروب طالت - الى ارهاق كامل الدولة ..

لهذا قررنا الانفتاح بعد الانغلاق . الانفتاح الذى هو اسلم واصوب من سياسة الانغلاق . ان الانفتاح لا يعنى مجرد استثمار اجنبى في الداخل ، ولكنه افتتاح لجميع عناصر الانتاج كلها . وكان لا بد من تهيئة الجو بالداخل اولا قبل الانفتاح وتهيئة المناخ وتحرير عناصر الانتاج وهو مالم يتم حتى الآن .

وبتحليل عناصر الانتاج نجد : **الارض (الطبيعة)** : ان أى مشروع محتاج لم ارض لقائمة المشروع ، ونحن لم ننظم قوانين الارض حتى الآن . **رأس المال** : حررنا رأس المال .

العالة : لم نحررها بعد ، فمثلا هل هناك مدير مالى قادر على أن يفتح وان يستقلب رأس المال الاجنبى ، هل هناك رأس مال بشارك في توسيع اعمال شركته .

ماذا يحدث في القطاع العام ، لم نحرر العالة ، العامل لا يزال يبعث عن الترقية في ظل جرسول او سلم يشمل ١٢ درجة . وحدث قانون الاصلاح الوطنى وقانون المتسنيين .

دور الاجهزة الاشرافيه : ان تنظيم الروتين في حاجة الى ثورة ، وهذا الروتين تأصل في الدولة وليس هناك قوة تحمى المدير الشاب الذى يمكن أن يناقش القرارات والاقتار .

ونسأل كيف خلقت البطالة بالثقة ؟ ان الافتتاح الاقتصادى ليس بالفتاح للاستثمار الاجنبى فقط ، بل هو ايضا لافتتاح عقلنا على كل جهد وكل جديد .

اننا نواجه مشاكل عديدة منها : عدم وجود أماكن للاجبيين المستثمر من

حيث : الإقامة والاسكان والمكتب ،
ووسائل الاتصال .. الخ .
إن الانفتاح يحتاج الى تحرير عناصر
الإنتاج ، وفي حاجة الى وقت وجهد
وعمل وصبر حتى يمدن بن فصل فعلا
كلمة الدكتور حنا يوسف حنا
وقد اعطيت انكبة للدكتور حنا
يوسف حنا فقال :

اننى تاريخ طويل مع الشركات
الاجنبية فى المراجعات ، ومعالج الآن
المشاكل مع المستثمرين الاجانب ،
مشاكل عمليه من ناحية التطبيق
كمحاسب ، فمثلا :

١ - القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :
نقطة سوداء فى تاريخ الانفتاح
الاقتصادى فى مصر . فهذا القانون
ترجم الى أكثر من لفه ، وحضروا
للمناقشة فى موده ، وموده مؤثرة على
الاستثمار لنفسه .

الثالثة ١٦ : (عن الاعفاءات الضريبية)
تشير لسيان الاعفاء الا ترتب عليه
أن تفصح على الارباح ، **والسادة ١٨**
(اعفاء مؤبد) تنص على اعطاء فوائد
القروض لمدة طويلة وهكذا تقدم ٤٩
بنكا اجنبيا **والدالة ٢٠** يكون تحويل
المال المستثمر فى الخارج على خمسة
اقساط متساوية وبسعر الصرف
وقت التحويل ، وعندنا ثلاثة اشعار
صرف (رسمى - موازية - سعر البنك
المركزى) فعلى أى سعر يتم التحويل
الدالة ٢٢ ليس فيها وضوح بالنسبة
لتحويل الارباح للخارج .
ثم ماهى المشاريع الاساسية ؟ لابد
من تحديدها ، وهذا مالم يتم .

كلمة الدكتور سمير بباوى

ثم تحدث الدكتور سمير بباوى
فهمى فقال :

وتساءل مادور البيانات المالية فى
دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة
وعدد انواع البيانات التى يحتاج اليها
المستثمر اجنبيا كان ام مصرية ، فنها
مايتعلق بالطلب والتنبؤ به ، والظروف
التي تؤثر عليه ، ومنها مايتعلق
بالانتاج والمواقع والطاقة ، وتجهيز
المصانع والالات والتخطيط للإمئل
للانتاج وتحديد الكميات الاقتصادية
للانتاج ومشاكل العمالة وتخطيطها
وتدبيرها ووضع السياسات السعريه
بوضوح بحيث لا يتمكن المستثمر
الاجنبى من استغلال المستهلك ويكون
على بينة من بئى الامر ، ومن

البيانات أيضا ما يتعلق بالسياسات
المالية وتحليل بيانات وسلوك
التكاليف وتخطيط التعادل والمبيعات
وعمل الموازنات التخطيطية الجارية
والاستثمارية والموازنات القيدية
وقوائم تدفق الاموال والتدفق النقدي
وعمل حسابات الارباح والخسائر
المخططة وقوائم المركز المالى القيدية
ومنها البيانات الركنى تتعلق بتقييم
بدائل الاستثمار المختلفة لترشيد
المستثمرين .

وناقش الدكتور سمير بباوى
صعوبة الحصول على مثل هذه البيانات
وذكر انه بكل أسف يعتقد انها غير
موجودة اذ ان النظام الحاسبى الموحد
فى شكله لم يهين لاعداد البيانات
اللازمة لدراسات الجدوى كما انه
من المعيب على نظامنا اهتمامنا
بالبيانات الاجمالية على مستوى الدولة
قبل ان نهتم بالفرد من البيانات
على مستوى الوحدة فكانت بياناتنا
كلها اجمالية لا تتوافر فيها الدقة
ولا التفاصيل اللازمة للتخطيط .
وكان ذلك سببا لتخبط الكثير من
القرارات التى صدرت لتعالج طواهر
اجتماعية واقتصادية دون ان تعالج
المشكلة الرئيسية التى سببت مثل
هذه الظاهرة وذلك لعدم وجود
البيانات اللازمة لاطهار ومعرفة هذه
المشكلة .. وذكر على سبيل المثال
الشكوى المستمرة من نقص الكثير من
السلع الاستهلاكية فى السوق عن
الطلب ودائما ما تسبب هذه الظاهرة
بندرة السلع الاستهلاكية وزيادة
عدد السكان وان كان ذلك صحيحا
الا انه يتساءل هل هناك جهاز حكومى
يستطيع تحديد الاحتياجات الحقيقية
من كل سلعة من السلع فى السنوات
القادمة وكيف يتمكن ذلك الجهاز
- ان وجد - من تحديد هذه
الاحتياجات ولا يوجد هناك بيانات
تحليلية فعلية عن السنوات الماضية

وناقش الاستاذ الدكتور **مصطفى**
بهجت عبد التتعال دور الجامعات
والتهعيم الجامعى بكميات التجارة فى
الانفتاح الاقتصادى . ووجه سياسته
نقد صريحا الى كليات التجارة بعدم
تطوير مواد المحاسبة بالشكل الذى
يتلاءم مع احتياجات الانفتاح الاقتصادى
وركز على ضرورة تدريس اللغات
الاجنبية والاهتمام بها وكذلك
التطورات الحديثة على المحاسبة

الادارية وبحوث العمليات وغيرها من
الفروع الحديثة للمحاسبة . كما
ناقش سسياسته ضرورة تطوير
الدراسات العليا حتى تتطور فيها
البحوث الميدانية والرسائل الخاصة
بالمجستير والدكتوراه حتى تتلام مع
احتياجات البلاد من دراسات
اقتصادية وادارية . وختم سياسته
حديثه بتوجيه نداءين الاول الى رجال
الجامعات لتطوير الدراسة وبذل
أقصى جهد لرفع كفاية خريج الجامعة
بالشكل الذى يتناسب مع متطلبات
الوحدات الاقتصادية المتطورة ، والنداء
الثانى الى رجال الاعمال ومدبري
الشركات بالنظر الى الصام بان يتفخوا
صدورهم لطلبة الدراسات العليا
وللبحوث الاقتصادية عامة حتى
يستطيعوا الاستفادة بثمره هذه
البحوث وتطوير أعمالهم وتقديم
انتاجهم وزيادة ارباحهم الامر الذى
سيؤدى الى زيادة رفاهية الشعب
المصرى الكريم .

وبعد أن استمرت هذه الكلمات
حوالى ساعتين فتح الباب لمناقشة
استفسارات وآراء الحاضرين . تكلم
الاستاذ الدكتور **عيسى ابوطيل** عن
كلية التجارة بصنعا معلقا وركز
على ضرورة الاهتمام بتنظيم مهنة
المحاسبة وتطويرها فى مصر . وكذلك
تكلم الدكتور **عبد الفتاح شوقي**
الخبير فى مجلس الوحدة الاقتصادية
العربى معلقا على قصور التنظيم فى
كثير من مشروعاتنا وقصور وظيفة
المدير المالى ودوره فى ادارة الشركات
ثم تحدث عن فن الادارة واعترض على
طريقة تدريسها بالجامعات مستقلا
عن الانشطة المختلفة ثم ركز على
اهمية بيانات التكاليف فى ترشيد
الادارة فى اتخاذ القرارات الادارية
السليمة . وتكلم بعد ذلك **المهندس**
عبد الرحمن شوقي عضو المجلس
الأعلى لقابة المهندسين وحييا فى كلمته
تقاسم التجاربين للاشتراك فى مثل
هذه الندوة وطالب بضرورة وجود
المناح الصحى الديمقراطى حيث يقول
خوف وكذلك اتفقد عدم وجود الخبراء
والعلماء فى الكثير من المجالس القومية
المتخصصة واصبحت مركزا لجميع
الرؤراء السابقين وحث المحاسبين على
التطور حتى يستطيعوا ان يقوموا
بالدور الهام الذى ينتظرهم وبالتعاون
(الختمة ص ٢٩)



الشركة العامة للأعمال الهندسية

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية

وستجهاوولس - سيمنس - أليس كالمرز - فيريريرز
يونتا موسون - ليسر - برلييه - كلارك - سوبر اكسپورت - الخ

وكلاء

استيراد - بيع وتوزيع - تصدير
وكلاء تجاريون

النشاط التجاري

- * تنفيذ مشروعات تركيبات المحركات الكهربائية
- * لخطات توليد الكهرباء والمصانع ومحطات الطاقة
- * تنفيذ عمليات الإنارة والسخانات الكهربائية للتقادمات
- * والمستشفيات ومحطات الإرسال
- * تركيبات عمليات تكيف الهواء والتبريد وصيانتها
- * تركيبات وصيانة أعمال التليفونات وأجهزة الإنارة
- * والساعات الكهربائية
- * تركيب وصيانتها أجهزة لكرشة والأجهزة الطبية الكهربائية

النشاط
الهندسي



المركز الرئيسي والإدارة العامة للشئون التجارية :

١١/٩ شارع عربي - القاهرة ١١٩٢٩٩ / أيقه خط

كين بربر - صساين - تلفرافيا - إيجيسى

الإدارة العامة للشئون الهندسية :

٩ شارع الشريعة ٢٧٣٩٨ / ٣٨ / ٣٩ / ٧٤١٣

فرع الإسكندرية : ٢٥ شارع طلعت حرب - الإسكندرية ٢٢٥٠٤ / ٢٥٧٣٢

دراسة تحليلية :

العوامل المؤثرة على كفاءة عمليات التحصيل في المؤسسة المصرفية العامة للإتتمسان الزراعى والتعمانوى



* دكتور أحمد عبد الوهاب برانية *
معيد التخطيط القومى

- ٢ -

العوامل المؤثرة في كفاءة عمليات التحصيل

من العرض السابق اتضح لنا انخفاض نسبة تحصيل ديون المؤسسة المستحقة لدى الزراع والمالى كان من نتيجته التزايد المستمر في رصيد الديونية والذي لو استمر بهذا المعدل فمن المتوقع أن تزداد الديونيات حتى ذات نسبة التحصيل مما يهدد المؤسسة بالتوقف عن أداء نشاطها الاثمانى نتيجة لانخفاض السيولة النقدية لديها مما يحد من قدرتها على خلق الائتمان اللازم لتمويل المزايعين

لذا فان دراسة العوامل التى تسببت وتسبب استمرار هذه الظاهرة يساعدنا على استنتاج الحلول العملية لحل هذه المشكلة .

٤ - جعل مقايمة الاقبات الزراعية اجبارية مما أدى الى زيادة التكاليف المضافة على ديونيات الزراع ببالغ كبيرة .

٥ - تطبيق مشروع تنظيم الانتاج الزراعى وما استلزم ذلك من اعداد الزراع بالمستلزمات والخدمات .

٦ - الفصل الفوائد على السلف الزراعية بجميع انواعها عام ١٩٦١مما أدى الى تشجيع الزراع على الحصول على القروض وعدم التزامهم بسداد الديون فى مواعيدها على الرغم من العودة الى نظام الفائدة مرة اخرى فى عام ١٩٦٧ بنسبة ٦٪ على القروض الممنوحة لكل الفئات .

٧ - منح السلف العينية ابتداء من الحائزين بغض النظر عن حجم مديونيتهم مما دفع الكثيرين من الزراع الى التباطؤ فى السداد أو عدم السداد كلية طالما أنهم يحصلون دائماً على مستلزمات الانتاج العينية اللازمة لزراعتهم .

٨ - منح القروض العينية

لذا فان دراسة العوامل التى تسببت وتسبب استمرار هذه الظاهرة يساعدنا على استنتاج الحلول العملية لحل هذه المشكلة .

وتنحصر العوامل التى تسبب ظهور هذه المشكلة والتى أمكن تجميعها أو استنتاجها فيما يلى :

أولاً - تتابع القرارات والتسييرات التى أدت الى زيادة حجم القروض على نحو زاد من حدة المشكلة :

فقد بدأت هذه التسييرات بانخفاض محصول القطن عام ١٩٦١ وارتفاع حجم المديونية من ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ١٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦١ مما اضطر المسئولون الى اصدار سلسلة متعاقبة من القرارات تناولت تجميع المتأخرات لدى الزراع وتقسيمها .

٢ - إسقاط الديون الترابكة على صغار الزراع وإسقاط غرامات التأخير

٣ - منح تسهيلات ائتمانية جديدة للزراع .

والنقدية على أساس وحدة المساحة دون مراعاة لفئات الحيازة ، وهذا توزيع غير عادل نظراً لأن الحيازات الصغيرة قد تحتاج الى معدل من مستلزمات الانتاج بالنسبة للقدان أكثر من الحيازات الكبيرة حيث أن كل منهم تتفاوت مقدراته فى استخدام الآلات الحديثة وبذلك يحصل كبار الزراع على قروض تفوق احتياجاتهم رغم قدرتهم على التحول الذاتى والعكس بالنسبة لصغار الزراع الذين قد يستخدموا جزء من القرض لسد حاجتهم الاستهلاكية مما يؤثر فى انتاجية الوحدة المساحية وانخفاض دخولهم وعدم قدرتهم لتحقيق فائض يساعدهم على سداد ديونهم كاملة .

ثانياً : انخفاض نسبة القروض المتوسطة التى تمنحها المؤسسة والى لها آثار بالغة فى رفع مستوى الانتاج وتحقيق فائض يسمح بسداد القروض

ثالثاً : عدم توفر الضمانات الكافية للقروض الممنوحة ، ذلك أن السلفة تصرف قبل ظهور المحصول وأن المحصول يظل بعد جمعه فى حوزة المقرض (الزراع) مما أتاح للقرض لوجود بعض الفترات منها :

١ - تعرض المحصول للتلف نتيجة عوامل طبيعية وجوية ، مما يؤثر فى دخل المزارع وبالتالي قدرته على السداد .

٢ - التهرب من توريد المحصول عن طريق بيع المحصول للتجار اذا كان حراً للتعامل ، أو توريد جزء من

الحصول حيث يقوم المزارع المدين بتوريد جزء من انتاجه باسم مزارع غير مدين ليضمن صرف ثمن الجزء المهرب بالكامل .

٣ - احتساب تقيير التركيب المحصولي والذي يتم على أساسه صرف القروض حيث يتم صرف مستلزمات الانتاج على أساس قرارات الزراع بتويع الحصول الذي يميزه والسابق اعتماده من وزارة الزراعة الا ان الزراع قد لا يزعمون مثل هذه المحاصيل كلية أو يزعمون مساحات أقل من المساحات التي تم الصرف عليها

٤ - التهرب من زراعة محاصيل التسويق التعاوني والذي قد يتم نتيجة قيام الزراع المدينين بالتهرب من زراعة المحصول عن طريق التبادل مع مزارع وقعت حيازتهم في تجمعات محاصيل أخرى خارج نظام التسويق التعاوني .

٥ - في حالة تعدد الحيازات التابعة لمعدة جمعيات لحائز واحد قد يلجأ المزارع الى توريد محاصيله الى الجمعية التي لا يكون عليه مديونية مقيمة في ذاتها .

خلاصا : لما كان منح القروض مرتبطة بالميازنة لذا كانت دقة الائتمان تتوقف على مدى تسجيل وانبات الحيازات ، ورغم وجود سجل ثابت للميازنة خدمة الاغراض الزراعية الا انه عاجز عن خدمة الائتمان الزراعي للأسباب الآتية :

١ - ضياع الكثير من قروض البنك المستحقة على الحائزين القدامى عند انتقال الحيازات من مزارع الى آخر مما يؤدي الى تزايد تراكم الديون ٢ - التنازل عن جزء من الحيازات لاجل أفراد الاسرة البائسين وخاصة اذا كانت الميازنة مدبنة وموقوفة الصرف بالنسبة لها وغالبا ما تكون عملية التحويل صورية . ٣ - المبالغة في اثبات الحيازات الزراعية مما يرتب عليه صرف سلف تزيد عن المقرر بدون وجه حق وبما لا يتناسب مع انتاجية هذه الحيازات وبالتالي صعوبة تحصيلها مما يزيد من تراكم الديون .

سادسا : بدراسة العلاقة بين تكاليف انتاج القرض والممنوح للقدان وجد أنها علاقة عكسية سالبة.

والمفروض ان تكون علاقة طردية موجبة ، فكل سبيل التنازل بلغت متوسط تكلفة انتاج فدان القطن عام ١٩٦٨ - ٤٧٤٤ ج مقابل متوسط القرض المنصرف للقدان عن نفس العام ٢٧٤٤ ج ، كذلك بالنسبة للارز متوسط تكلفة الانتاج ٣٧٩٤ ج ومتوسط القرض المنصرف للقدان ١٣٣٨٥ ج وللقمح متوسط تكلفة انتاج الفدان ٢٤٣٥٠ ج ، مقابل متوسط قرض ٩٩٦٤ ج ، هذا يعني ان سياسة الاقراض لا تبني على أساس التكاليف ، أي ان القروض المنصرفة لا تكفي لتغطية تكاليف الانتاج ، وهو ما يؤثر في انتاجية المحاصيل خاصة بالنسبة لصغار الزراع الذين لا تتوفر لديهم موارد مالية لتمويل مستلزمات الانتاج والخدمات الزراعية والتسويقية الأخرى .

وقد ادى ارتفاع تكاليف الانتاج لتضييق لارتفاع مستلزمات الانتاج مع عدم ارتفاع اسعار المحاصيل بنفس النسبة علاوة على ارتفاع تكاليف المعيشة الى قلة الفائض

جدول رقم (١) تطور القروض المنصرفة خلال الفترة من ٦٢/٦١ حتى ٧٢/٧١

النسبة	جملة القروض	الارقان القياسية	قروض نصيرة الاجل	قروض متوسطة الاجل	قروض طويلة الاجل
٦٢/٦١	٤٢٤١٧٢٥	١٠٠	٤١٤١٠٢١٧	٩١٤٠٣٦	١٣٤٢٢
٦٣/٦٢	٥٩٦٨١٢٤	١٤٠٧	٥٧٥٤٦١٧٦	٢١٠١٥٤٨	٣٣٥٠٠
٦٤/٦٣	٥٩٥٥٣٠٨٥	١٤٠٣	٥٢٣١٩٧٩١	٢١٥٣٢٦٤	
٦٥/٦٤	٦٥٤٦٥٢٥٣	١٥٥٢	٦٢٨١٤٩٠٠	٢٥٧٠٣٥٣	
٦٦/٦٥	٧٩٦٢٧٥٩٥	١٨٧٧	٧٨٣٠٧٨٢٧	١٣١١٧٥٧	
٦٧/٦٦	٨٦٤٣٠٤٦٧	٢٠٣٨	٨٤٢٠٤٣١٢	٢٢٢٦١٥٥	
٦٨/٦٧	٧٨٦١١٨٠١	١٨٥٣	٧٢٣٨١٣٩٦	٢٢٣٠٤٠٥	
٦٩/٦٨	٦٨٤٤٢٧٥١	١٦٢٢	٦٦٩٤١٨٠٣	١٩٠٠٩٤٨	
٧٠/٦٩	٨٠٨٦٨٠٦٥	١٩٠٦	٧٩٠٠٧٤٩٤	١٨٦٠٥٧١	
٧١/٧٠	—	—	—	—	—
٧٢/٧١	٧٧٩٥٧٧٣٠	١٨٤٠	٣٢٠٣٣٩١٤	٩٢٣٨١٦	

* المصدر : المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الزراعي والتعاون • امانة التسليف والتمويل.

جدول رقم (٢) تطور حركة تحصيل القروض
خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٧٣

بالجنيه

السنة	حيلة السلف المنصرفه خلال العام	المسدد	الرصيد الغير مسدد	نسبة التحصيل
١٩٥٧	١٦٣٣٠٦٧٣	١٣٥٠٨٢٨٢	٢٨٢٢٣٩١	٨٢ ٧
١٩٥٨	١٩٥٧٢٥٧٨	١٦٦٩١١١٤	٢٨٧٦٤٦٤	٨٥ ٣
١٩٥٩	٢٢١١٤٦٤٠	٢٠٧٠٣٤٦٢	٢٢١١١٧٨	٩٠ ٤
١٩٦٠	٢٧٣٤٥٢٣٦	٢٤٩٢٨٦٤٩	٢٤١٦٥٨٧	٩١ ٢
١٩٦١	٣٢٢٧٨٢٣٩	١٠٦٦٨٢٣٧	٢١٦١٠٠٠٢	٣٣ ٠
١٩٦٢	٤٧٦١٦٨٣٨	٣٥٧٢٠٨٥١	١١٨٩٥٩٨٧	٧٥ ٠
١٩٦٣	٦٥٤٢٨٧٢٦	٤٧٤٥٠٤٤٢	١٧٩٢٨٢٨٤	٧٢ ٥
١٩٦٤	٦٩٩٣٩٩٥٦	٤٧٢١٣٨٠٤	٢١٩٢٦١٥٢	٦٨ ٣
١٩٦٥	٩٧٠١١٧٣٥	٧٠٦٢٧٩٧٢	٢٦٣٨٣٧٢٣	٧٢ ٨
١٩٦٦	١١٤٦٠٢٧٤٧	٧٩٨٢٨٠٠٤	٣٤٦٩٩١٤٣	٦٩ ٨
١٩٦٧	٩٦٤٤٧٢٧٣	٧٠٠٧٥٦٤٤	٢٦٣٧٦٦٦٩	٧٢ ٧
١٩٦٨	١٠٨٣٤٦٨٦	٦٦٦٣١٤٥٥	٤١٧١٤٨٣١	٦١ ٥
١٩٦٩	٩٦١٥٢١٥٩	٧٢٥١٣٩١٢	٢٣٦٣٨٦٤٧	٧٥ ٤
١٩٧٠	١٠٨٣٨٦٣٥٠	٧٢١١٣٦٢٣	٣٦٢٧٢٧٦٧	٦٦ ٥
١٩٧١	١٢٤٣٣٥٦٦٢	٧٥٩٨٤٩٤٨	٤٨٣٥٠٦٧٤	٦١ ٨
١٩٧٢	٨٩٨٦٢٠٣٨	٦٤٨٥٤٤٠٠	٢٥٠٠٧٦٣٨	٧٢ ٢
١٩٧٣	١١٦٨٤٧٦٨٧	٨٢٣٧٦٦٩١	٣٤٤٧٠٦٩٦	٧٠ ٤

المصدر: المؤسسة المصرية العامة للثامن الزراعي والتعاوني - إدارة التسليف والتحصيل
+ سلف عام ١٩٦٧ لم تتضمن سلف محافظتي الاسماعيلية والسويس .

ماحصله بعض بنوك التسليف لم يتجاوز ١٪ ، كما أن مجموع ماحصله على مستوى الجمهورية لم يبلغ ٣٪ من جملة المبالغ المحصلة لحساب مطلوبات المؤسسة .
ثامناً : زيادة الشك لدى المزارع وفقدته الثقة في حساباته مع الجمعية التابع لها أو صرف الناحية أو بنك

اجهزة التحصيل ووجود تراخي في احكام عملية التحصيل ، خاصة بالنسبة لجهاز الصيارف سموا من ناحية الاداء أو القوة العددية او اسلوب العمل والذي يتمثل في احوال الصيارف في توقيع الحوز الادارية الكافية نظير عطلوبات المؤسسة ، حيث أن مجموع

النقدى الذى يحصل عليه المنتج ما اضعف من قدرته على السداد .
سابعاً : زيادة الاعباء الملقاة على عاتق اجهزة التحصيل نتيجة لزيادة حجم القروض للمنوحة كالتكاس لزيادة اعداد المستفيدين من اعضاء الجمعيات التعاونية وتزايد المساحات المخدومة ، مما أدى الى عدم سيطرة

جدول رقم (٣) * تطور المديونية المتراكمة والمستحقة لبنوك المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاونى خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ (مليون جنيه)

السنة	رصيد المديونية المتراكمة	السنة	رصيد المديونية المتراكمة
١٩٦٠	٤٩٤	١٩٦٧	٦١٣
١٩٦١	٢٤١	١٩٦٨	٦٧٨
١٩٦٢	٣٠٥	١٩٦٩	٧١٧
١٩٦٣	٣٤١	١٩٧٠	٧٨٢
١٩٦٤	٤٥٢	١٩٧١	٨٣٩
١٩٦٥	٤٢١	١٩٧٢	٨٤٣
١٩٦٦	٤٢٥	١٩٧٣	٨٢٣

* المصدر: المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاونى - بيانات إدارة التسليف والتحصيل .

جدول (٤) * توزيع القروض حسب فئات الحياة خلال عام ١٩٧٢ بالمليون جنيه

نسبة التحصيل	الرصيد المتبقى دون سداد	المسدد حتى ٧٢/٨/٧٣	حيلة التسليف المستحقة	فئة الحياة بالفئدان
% ٦٤ر٨	١٥٩٦٧	٣١٩٠٢	٤٦ر١٦٦	لغاية ٥ أذنه
% ٧٥ر٠	١٠٥٥٣	٢٩٧٥٣	٤٠ر٣٠٦	من ٥ الى ٢٥ فداناً
% ٦١ر٧	٢٥٠٦	٤٠٥٥	٦٥ر٦١	أكثر من ٢٥ فداناً
% ٦٩	٢٨٥٢٦	٦٥٧١٠	٩٣ر٧٣٦	الجملة

* المصدر: المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاونى

أو عينية وعدم السماح بأى استثمارات حتى لا تتراكم المديونيات لدى الزرايع ويحسبون عن ردها وهذا يخلق الحافز على السداد لدى المقرضين حيث تمنع القروض للذى يسدد وتمنع عن الذى لا يسدد .

والرد على القائلين من أن الحرمان من القروض العينية يضر بالانتاج انه من المستبعد أن يترك المزارع أرضه بدون زراعة وسوف يشتري حاجته من مستلزمات الانتاج بالنقد .

عليك تحصيل مطلوبات بنوك التسليف الزراعي التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاونى نتناول فيما يلي أهم التوصيات والمقترحات التى قد تساعد فى رفع كفاءة عمليات التحصيل وتقليل حجم المديونية المتراكمة لدى الزرايع ، وأهم هذه المقترحات والتوصيات مائلى :-

أولاً : يجب التمسك بالشروط المقررة لصرف القروض والتى سبق أن تناولناها سواء كانت قروض تقديمية

التسليف ، نظرا لقيام هذه الجهات بتقديم الحساب له دون تفسير مفرداته ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها :-

- ١ - تعدد أنواع السجلات والمستندات وتعلق بياناتها .
- ٢ - عدم الدقة فى عمليات القيد والتحويل فى الدفاتر الحسابية .
- ٣ - عدم التوافق بين حسابات الجهات السابقة وتماونها .

الخلاصة والتوصيات

بعد أن استعرضنا فى الإجزاء السابقة العوامل التى أثرت على كفاءة

وفي حالة اهلاك المزارع لارضه يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستبداله بحائز آخر تتولى الجمعية التعاونيه ولجنة الاتحاد الاشتراكي بالقرية اختياره ، على أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الحائز السابق الماطل في السداد

اما اذا كان هناك اسباب غير عادية تتطلب منح التيسيرات فانه يجب بحث كل حالة على حدة مع مراعاة حجم الحيازة والظروف الاجتماعية والاقتصادية للزراع بحيث يخفف العبء عن صفار المزارعين ذو الدخول المنخفضة وتفرق بينهم وبين الماطلين من الزراع القادرين على السداد .

ثانياً : نقترح اصدار قانون ينص على انتقال مستحقات بنوك التسليف الزراعية لدى المزارعين مع انتقال التكليف من مزارع الى آخر لاي سبب ، وذلك كما هو متبع بالنسبة للاموال الاعيرة ، وحتى لا يبلغا المدينون الى بيع الارض او التحايل على نقل حيازتهم بغرض التهرب من سداد القروض .

اما بالنسبة لترك الحيازات نتيجة صدور حكم طرد فانه يجب ان يفضل الحائز الجديد الذي يقبل تحمل المديونية .

ثالثاً : نظرا لعدم كفاية الضمان المقدم من المدينين (المحصول) فاننا نقترح ضرورة ايجاد ضمانات اضافية مثل كفالة اموال الجمعية للقروض المختلفة ، مادام توزيع القروض يتم بواسطتها ، ومادامت الجمعية هي الجهة التي لها القدرة اكثر من غيرها على مراقبة استخدام القروض في الاغراض المخصصة لها .

ويتبع كفاية الضمان اتخاذ الاجراءات الاتية :-

١ - يجب ان يتناسب حجم المحصول المقرر توزيعها من المحصول عن طريق التسويق التعاوني او التسليم الاجباري بما يصرف من قروض حتى يمكن ضمان سداد القروض .

٢ - الاقلال من مخاطر الائتمان بضمان المحصول وذلك بقصر القروض على الحائزين عن طريق الاجبار حتى

عشرة اقدنة بضمان المحصول بدلا من ثلاثون فدانا .

٣ - اتخاذ اجراءات مشددة ضد المشرفين الزراعيين الذين يخالفون التعليمات والتي تنص بعدم تحويل الحيازات الا بعد موافقة الجمعية والبنك والحصول على اقرار من الحائز الجديد بالتزامه بسداد مديونية الحائز السابق .

٤ - تحري الدقة في اعداد كشوف التركيب المحصولي للاقلال من التلاعب بصرف سلف بالزيادة عن محاصيل وهمية .

٥ - تحري الدقة في حصر الحيازات

رابعاً : تعديل نظام عمولة تكاليف الائتمان (الفائدة) بحيث يسمح النظام الجديد بتسليف صفار المزارعين بدون فوائد او بفوائد مخفضة ، على أن تزيد الفائدة كلما زاد حجم الحيازات . وبهذا يتم تقليل اعباء الائتمان على صفار المزارعين لما يسمح لهم بتحقيق فائض نقدي يساعدهم في سداد مديونتهم في نفس الوقت يقلل من اقبال كبار المزارعين على الاقتراض وبذلك يتوفر جزء من السيولة للمؤسسة .

خامساً : يجب عدم ربط فئات التسليف بوحدة المساحة بل يجب ربطها بفئات الحيازة حيث أن صفار الزراع يعتمدون على جزء من القرض لسد حاجتهم الاستهلاكية لعدم توفر فائض لديهم لانفاق منه على هذه الاغراض ، مما يؤثر في قدرتهم الانتاجية وبالتالي يضعف من دخولهم وقدرتهم على السداد .

لذا نقترح وضع نظام تمويل خاص لصفار المزارعين الذين يمثلون الغالبية العظمى من المقترضين

سادساً : التوسع في صرف القروض المتوسطة الاجل ، حيث هي التي تساعد على زيادة دخل الزراع بطريقة مؤثرة وبذلك تزيد قدرتهم على السداد .

سابعاً : لما كانت اسعار المحاصيل الزراعية تعتبر احد العوامل

الهامة التي يعتمد عليها نظام الائتمان الزراعي في تحصيل القروض الممنوحة لذا يجب العمل على تسعير المحاصيل الزراعية طبقا لسياسة سعرية متكاملة تضمن دخل مجزى للزراع تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم .

ثامناً : اعادة النظر في مقدار السلف الممنوحة بحيث تتناسب قيمة القرض مع تكلفة انتاج المحصول المستخدم القرض لخدمته ، خاصة بالنسبة لصفار الزراع - حتى تضمن تحقيق القرض من القروض في رفع الانتاجية وبالتالي زيادة دخل الزراع مما يساعدهم على سداد القروض .

تاسعاً : تطوير وتنشيط أجهزة التحصيل وذلك عن طريق :-

١ - استكمال الاعداد اللازمة من الصيافر المخصصين للتصريف وكذلك تدعيم الجمعيات التعاونية باقربار الفنية اللازمة في العمليات الحسابية حتى تضمن الدقة في حسابات الزراع .

٢ - ايجاد حوافز لدى الصيافة وأجهزة التحصيل الاخرى ، مع ربط مقدار هذه الحوافز ومقدار المتحصلات

٣ - الاهتمام بتوقيع الحجوزات على الزراعات بمسواة المسووقة منها او القرض مسووقة قبل الخصم او الجنى ولو قام الصراف بتوقيع الحجوزات في اوقات المناسب عند ذلك من تهريب المحاصيل باسماء غير مدونة ، مع مراعاة عدم توقيع الحجوزات الا على التوفيقين على السداد فقط بمقتضى الدين المستحقة فعلا . وهذا يتطلب :

- ضرورة التزام الصيافير بالتواجد في ملاك الجمعيات التعاونية في مواسم التحصيل لتسهيل مهمة السداد .

- اعطاء سلطة توقيع الحجوزات الادارية نظير متطلبات البنوك الراحية والجمعيات للصيافير واجهزة التحصيل بالبنوك وفروعها .

بيف باف



إنتاج شركة كويبر مال وورلدسون
انجلترا

تجوز: الشركة العامة للتجارة والكهوليات
٢٦ شارع بروف عمارة الميميليا ت : ٧٦٨٠٠

موظفو الحكومة

بين المعاناة والاصلاح

درويش مرعي

٧ - شعور الموظف بأنه في وضع يمكن وصفه بأنه (ستاتيكي) أي أميل للسكون وكل ما حوله في وضع (ديناميكي) أي أميل للحركة أضفى عليه نظرة مستبينة ومتشائمة في الوقت نفسه .

٨ - انصدمت رمزيات المكان في الجهاز الحكومي بأعداد الفئة التي تشغل وظائف القيمة فقط وهو أمر لا يدفع الموظف إلى الشعور بالفخر حتى يتمكن عمله بل أن ذلك دعم عنده الشعور بأنه وغيره من موظفي الحكومة هم « كم مهمل »

٩ - انعدام المعايير الرقابية الموضوعية التي تكافئ المجد والمعائب الخطيئة تولدت فيه الرغبة في التجديد وحالت بينه وبين الرهبة من الوقوع في الأخطاء .

١٠ - المفارقات في تطبيق قوانين التوظيف من جهة لاخرى ومن موظف لاخر تجعل الموظف يشعر بالفقر والظلم بالمقارنة حتى مع زميله في الدراسة والعمل .

١١ - الانتقال إلى مكان العمل على نفقته الخاصة وبوسائل مواصلات يتم خلالها تليبيل البشر تجعله يصل إلى مكان عمله بعد أن يكون قد حالي من الاجهاد إلى أقصى حد ممكن .

والواقع أن العوامل السابقة مع غيرها من الصوامل أدت إلى خلق نتيجتين على جانب كبير من الأهمية وهما : -

أولاً : شعور ينتاب الموظف الحكومي بأنه غير فعال أو مؤثر بالمقارنة بموظفي القطاعات الأخرى في الدولة ، وأنه لا يحظى بالاهتمام المناسب من جانب الدولة مشل موظفي بقية القطاعات ولا شك أن ذلك إما أن يدعم فيه روح السلبية واللا انتماء أو يجعله أوتو قراطي

لقد استمر الحديث بلا توقف في الفترة الأخيرة عن الجهاز الإداري الحكومي وما يجارسه من تعقيدات يومية تتعلق بإجراءات تنفيذ لاي عمل يتم اشغال عليه بين المواطنين وبين هذا الجهاز حتى أصبح ينظر إلى الجهاز الحكومي كاتكاوبوس الجاثم على صدور المواطنين والذي يلف جحر عثرة أو عقبة تأداد في سبيل انجاز أي عمل وبذلك أصبح الجهاز الحكومي مادة رخيصة للتهكم والسخرية تناوئته الاثلام على اختلاف هويتها وجعلت منه أداة تنساة من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، وصار الموظف الحكومي متهماً في نظر المواطنين حتى تثبت براءته فسساوى العايل بالنابل ، وأضحى اصحاب الأبدى النظيفة في هذا الجهاز ينظرون إلى أيديهم من حين لآخر خشية أن يكون قد أصابها التلوث وهو أمر يتنافى ليس مع روح القوانين فحسب ولكن ايضاً مع سلامة المصلحة الشخصية للمساكين في هذا الجهاز الضخم والمتضخم على حد سواء

٥٠ جنيتها (دون أن يأخذ في الحسبان نفقات المعيشة أو أعباء الوظيفة وهي أمور من شأنها أن تجعل كبار الموظفين وصغارهم يعانون نفس المعاناة) .

٢ - رسوم وظيفي في الدرجات يصل إلى حد ينسحق معه الموظف الحكومي الدرجة التالية لدرجته الحالية أو المدرجة السابقة عنها .

٣ - ظروف عمل عتيقة يصبح معها من المؤكد أن يفقد الموظف بعض حواسه وصحته بصفة عامة بعد مرور فترة من الوقت من العمل في ظل هذه الظروف .

٤ - أدوات عمل في أغلبها من مخلفات أواخر القرن الماضي أو مطلع القرن الحالي على أحسن الإعترااضات وفي كثير من الأحيان يفضل الموظف العمل بدون استعمال هذه الأدوات وذلك حتى لا يحمل نفسه « مسئولية عهدة » هو في حل منها .

٥ - أساليب إدارة بعيدة كل البعد عن العلم والموضوعية في أغلب الأحوال بل تعتمد في مجملها على إجتهاادات شخصية تختلط من مدير لاخر ومن مكان لاخر .

٦ - نظم تحفيز عقيمة تقتل الرغبة في العمل حتى ولو توفرت القدرة على أداء هذا العمل على أكمل وجه ممكن

وقد تسال الكثيرون هل أصبح الجهاز الحكومي مشكلة معقدة إلى هذا الحد ؟ وما هي إبعاد هذه المشكلة ، أو بمعنى آخر أين ممكن الخطر في هذا الجهاز ؟ هل هو في الأفراد أنفسهم ؟ أم في اللوائح والإجراءات ؟ وبالنسبة للأفراد أهو في كفايتهم أم في المقابل الذي يحصلون عليه أم في الضغوط التي يتعرضون لها خارج وداخل العمل سواء أكانت ضغوطاً اقتصادية أم اجتماعية ؟ أم هو في أسلوب الإدارة وأشراف المتبع بالنسبة لهؤلاء « الأفراد » ؟

يمكن الإجابة على هذه التساؤلات بالقول أن ببرة الخطر المركزية هي في الأفراد وذلك لأن القوانين واللوائح إنما يضعها أفراد في النهاية ، وفي اعتقادي أن هؤلاء الأفراد على اختلاف مسئولياتهم إنما يقاسمون الكثير من الضغوط وعلى سبيل المثال فهم يعانون من : -

١ - أجور لا تزيد كثيراً عن حد الكفاف وحتى قوانين الإصلاح التي تناولت جانب الأجور والمزايا عمت إلى أن تشطر هؤلاء الأفراد (لعمالين) إلى فريقين (صغار الموظفين - كبار دون ماسند حقوقي وفعال لهذا التقسيم الذي اعتد فقط على فئات الأجر (أقل من ٥٠ جنيتها ، وأكثر من

الحكومي (وزارات - هيئات - مصالح) واعادة تنظيمها بطريقة تسمح بانسياب السلطات التنفيذية والاستشارية بدون مشاكل او عقد رسمية وذلك حتى تساهل لكل من وثيقتي التخطيط والرقابة فرصه الاداء الفعال والمثمر .



خامساً : الاهتمام بالبحوث وذلك لان البحوث هي محور كل اصلاح وينبع على الجهاز المركزي للتنظيم والادارة مسؤولية البحوث بالنسبة للجهاز الحكومي خاصة وان التغيير الذي يحدث من حولنا على مدار الساعة لا يتم الا بالبحث المستمر والمثمر ولم يكن يوماً ما قائماً على الارتجال ولذا تصبح مسؤولية الجهاز المركزي للتنظيم والادارة هي احدث التغيير من خلال البحث ولقد بدا الجهاز فعلاً خطواته على هذا الطريق وينتظر منه الشعب الكثير .

وأخيراً ليس هناك أفضل من ان انهي هذه المقالة بقول (كونفوشيوس) حين قال (اوقدوا شمعة بدلاً من ان نلعنوا الظلام) .

درويش مري

انصبت على زاوية دون اخرى وجعلت جل همها شيئاً ما ، وفاتها اشياء وبالتالى فمن الواضح ان الموظف الحكومي هو ضحية وحتى الابلى التي حاولت ان تمتد اليه لتتغذ مما هو فيه لم تصل اليه .

وخلاصة القول انه حتى يمكن ان يكون للجهاز الحكومي فاعليته وحتى يكون اداة انجاز وفعالة كآداء في سبيل التقدم للجميع .

فانه ينبغي معالجة مشاكله من واقع نظرة شمولية وليس من خلال نظره العميان الى الفيل بمعنى انه يجب ان يشمل الاصلاح الجوانب الثلاثة ما أمكن الى ذلك سبيلاً وهذه الجوانب تشمل ما يلي :-

اولاً : سياسات الافراد من جميع جوانبها اي من الاختيار والتدريب الى الترقية والنقل وتقييم الاداء والاجور والحوافز وغيرها من سياسات الافراد .

ثانياً : مراجعة اللوائح والاجراءات لتوضيح الغامض منها والقضاء على اي لبث بالنسبة للوائح وذلك للحيولة بينها وبين التفسيرات الاجتهادية واخضاعها للموضوعة في التفسير منسب التنفيذ وفي الوقت نفسه تسييط الاجراءات لمنع التكرار المزعج الذي لا طائل من وراءه غير ضياع الوقت وزيادة التكلفة .

ثالثاً : دراسة ظروف العمل التي يمثل بها موظف الحكومة ونقلهم الى مشارف النصف الاخير من القرن الذي نميش فيه وذلك على اقل تقدير .

رابعاً : دراسة الهيكل التنظيمي للوحدات التي يتكون منها الجهاز

النزعة مستبداً في تعامله مع الآخرين .

ثانياً : شعور يتأهب المتعاملين مع الجهاز الحكومي من مختلف الفئات بالنظرة الدونية الى الموظف وان النظرة المتشائمة دائماً تسبق النظرة المتفائلة الى امكانات اصلاحه . وإذا كانت النتائج السابقة هي المحصلة النهائية لحوامل المعاناة التي كانت الاشارة اليها اسبق منها فان

السؤال الذي يتبادر الى الازدهار الان هل هو الجاني ام هو الضحية ؟ اين الظالم والمظلوم في قضية طال مداهما ؟ وتناولها اقلام الخبراء والمفكرين على حد سواء بالتقدي والتعطيل وانعدت اللجان على مدى

شهور وسنوات دون ان تصل الى نتيجة محددة او بمعنى آخر لم يشعر احد يتقدم من نوع ما حدث بالنسبة للموظف او الوظيفة او الجمهور الامر الذي افقد الكفاءة الثقة ليس في هذه اللجان فحسب ولكن

في الجهاز كاسلوب من اساليب العمل الادارية ، ومن ثم اصبحت هذه اللجان هي الاخرى مادة دسمة للتندر والسخرية ومجال خصب لرسامي الكاريكاتير في الصحف والمجلات ، ويمكن القول اجابة على هذه

التساؤلات ان الموظف الحكومي هو ضحية نظم ولوائح عفا عليها الدهر طبعته بطابع النمطية في الاداء وجعلته اسيراً لما هو مألوف ومتبع بالنسبة للاداء وذلك حتى يتحاشى الوقوع في الخطأ فقتلت فيه روح المبادرة والابتكار وحتى اساليب الاصلاح لم تكن اساليب اصلاح جذرية تتناول الوظيفة والموظف والظروف بل انها

يسر مجلة المال والتجارة ان تقدم للقراء والباحثين في كل مكان وفي الخامس من ابريل القادم اول عدد خاص عن «الحاسبات الإلكترونية»

بادر بـجـسـمـنـنـمـسـخـنـكـمـن الآن

حول مديونية دول العالم الثالث

محمد نور الدين

باكتر من ٣ دولارات، عني في ١٩٧٠ مقابل زيادة بحوالي ٩٠٠ دولار بالنسبة للدول المتقدمة .

بمعدل سنوي بلغ ٢٠٩٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٣ بينما يبلغ بمعدل زيادة نفس الفترة ١٠ إلا أن الصورة الحقيقية تستلزم ادراك أن عام ١٩٧٣ شهد ارتفاعاً في أسعار عدد من صادرات هذه الدول من أجل الوضع يبدو مقبولا إلى حد ما ، خاصة وأن الفترة ٦٧ - ١٩٧٠ شهدت ارتفاعاً سنوياً في اعباء خدمة الديون بلغ ١٥٧٪

في الوقت الذي لم تزد المتحصلات من العملات الاجنبية خلالها إلا بحوالي ١٣٤٪ سنوياً .

أن استمرار تدهور الاحوال الاقتصادية في دول العالم الثالث يطرح بالحاح مشكلة علاقتها بالجزء المتقدم من العالم ومدى المساعدة الحقيقية التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي إلى هذه الدول لمساعدتها في النهوض وتحقيق معدلات نمو تكفل مستويات مقبولة لمعيشة سكانها خاصة أن مؤثر الامم المتحدة للتجارة والتنمية سبق له أن طالب البلدان المتقدمة بتقديم ١٠٪ من اجمالي الناتج القومي فيها كمساعدات إلى دول العالم الثالث . ورغم تواضع هذه النسبة فإنها ما زالت عداً بعيدة المثال ليس فقط لان مساعدات الدول المتقدمة لم تقص بعد إلى هذه النسبة وإنما لان مساعداتها لبلدان العالم الثالث توجه إلى الانخفاض المستمر وليس إلى على ذلك من حيث هو بوسط هذه النسبة إلى ٢٣٪ .

بالنسبة للولايات المتحدة وإلى ٣٠٪ بالنسبة لألمانيا الاتحادية ، و ٢٣٪ بالنسبة للمملكة المتحدة . حقاً أن دول مثل السويد ونورول والبرتغال تقدمت أكثر من النسبة التي حددتها أجهزة الأمم المتحدة ، إلا أن المسألة الإنسانية في عديم التزام الدول المتقدمة بإقررة الأمم المتحدة بضرورة مشاركتها في تحمل اعباء التنمية في العالم الثالث . وإذا كانت مساعدات الدول المتقدمة ككل لم تمثل أكثر من ٣٣٪ من اجمالي الناتج القومي فيها في عام ١٩٧٤ فإن دول الاربك قدمت إلى دول العالم الثالث الأخرى خلال نفس العام مساعدات بنسبة ١٧٦٪ من اجمالي الناتج القومي لدول الاربك

على أن الظاهرة الأكثر خطورة في هذا الصدد تتمثل في التزايد السريع في حجم مديونية دول العالم الثالث وفي نفقات أروبا خدمة هذه الديون حيث تضطر معظم هذه البلدان إلى الحصول على قروض من الاسواق المالية العالمية وهذه القروض بالطبع ليست قروضا ذات شروط ميسرة وإنما هي قروض تجارية تزيد من حدة مشكلة الديون في العالم الثالث وتجعل هناك معادلة صعبة يتعين الوصول إليها للتوفيق بين اجمال استحقاقها وسداد فوائدها وهو مالا يمكن التوصل إليه في النهاية سوى بالحصول على قروض أخرى ذات آجال أطول .

ويشير البنك الدولي للانتماء والتصميم في هذا الصدد أن مديونية ٨٦ دولة من العالم الثالث تزايدت في اواخر الستينيات بمعدل سنوي يتراوح بين ١٢٪ و ١٣٪ في المتوسط وأن هذا المعدل بلغ ١٦٪ سنوياً في الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ ثم ارتفع إلى ١٩٪ في عام ١٩٧٣ لتصل اجمالي مديونية هذه الدول إلى حوالي ١٩ مليون دولار امريكي ، كما أن اعباء خدمة هذه الديون تتزايد بمعدلات تفوق ميليتها بالنسبة لحجم الديون نفسها خاصة في عام ١٩٧٣ الذي شهد زيادة في هذه الاعباء بحوالي ٣١٪ عن العام السابق لتصل جملتها إلى ١١ مليار دولار امريكي .

ولاشك أن هذه الارقام توضح مدى العمى المالي على عائق الدول المختلفة خاصة مع عدم إمكانية مجرد المحافظة على مستويات المعيشة الحالية . ففي عام ١٩٧٣ شكلت اعباء خدمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث بما قيمته ٩٤٪ من متحصلاتها . من العملات الأجنبية ، كما أن هذه النسبة ترتفع إلى أكثر من ٢٠٪ بالنسبة لعدد من البلدان مثل مصر (٢٤٦٪) وأروجو (٣٠) . المتحصلات الخارجية ٢٣٨٪ خلال ٢٨) - وتوضع دراسة البنك الدولي أن اعباء خدمة الدين الخارجي لدول العالم الثالث تتزايد

أدت المشاكل الاقتصادية المتتالية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر إلى مزيد من سوء الانسداد الاقتصادية في دول العالم الثالث ، تلك الدول التي تعاني حالياً ليس فقط من مشاكل التخلف والتبعية وانخفاض مستوى معيشة سكانها ، بل وايضا من المشاكل الجديدة التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي مثل تزايد حدة الضغوط التضخمية في نفس الوقت الذي تتعمق فيه الانبعاثات الرأسمالية وينخفض فيه بالتالي الطلب على المواد الأولية الزراعية واتحاد بما فيها البترول .

وقد أدت هذه الازمات المستمرة إلى تزايد أسعار واردات دول العالم الثالث للمنتجات والسلع السكانية والغذائية بينما انخفضت أسعار صادراتها . وبالتالي حصيلتها من العملات الأجنبية بصورة تركت أثارا كبيرة على موازينها التجارية والمالية وقبحه عملتها الوطنية ، وأمام ذلك اضطر عدد كبير من دول العالم الثالث إلى التخلي عن برامج التنمية التي سبق إعدادها وتكثيف الجهود من أجل مجتهد المحافظة على مستويات المعيشة الحالية رغم تدنيها الشديد ولم يكن ذلك بالامر السهل ، فقد أدى إلى استنزاف احتياطاتها من العملات الأجنبية وهبوط الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه بصورة ساعدت بدرجة واضحة على اتساع الفوة بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة بمعدلات متزايدة واضحة عاما بعد آخر لدرجة أن مدير البنك الدولي للاقتصاد التزم أعلن أن متوسط دخل الفرد في الدول التي تنتمي إلى العالم الثالث لن يزيد في عام ١٩٨٠

وهو الامر الذي يوضح انها تنجح دورا في هذا الصديقون فانهم به الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك على الرغم من استمرار الموجات الهجومية على دول اوبك ومحاولة تعيين الخلافات بينها وبين دول العالم الثالث بسبب مسألة أسعار البترول.

ويبدو ان دول العالم الثالث بدأت تدرك بعض الاسباب الحقيقية التي جعلتها تعاني من هذه المشاكل التراكمية ، حيث اتجهت على مدار العامين الماضيين الى عدد من المؤتمرات لمناقشة هذه الازمات واضعاً باتاحة الفرس أمامها لتحقيق معدلات نمو مقبولة وزيادة نصيبها

في الانتاج الصناعي العالمي وفي التجارة الدولية مع تغير هيكل هذه التجارة ليحوي قدرا اكبر من الانتاج الصناعي للدول المتخلفة ، وتطالب دول العالم الثالث باقرار حقها في انشاء اتصالات لمنتجات المواد الأولية، وتحقيق قدر من السيطرة على اقتصادياتها القومية في مواجهة الاحتكارات العالمية والشركات متعددة القومية، وذلك من خلال ما اطلق عليه اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

ولكن هل يكفي ذلك لكم . العالم الثالث من تحقيق تنمية حقيقية ترفع من مستوى معيشة منسكاه ؟ لا شك ان ذلك كله ان تحقق سوف

يكون له اثر ملموسة على اقتصاديات العالم الثالث ، ولكن مع ذلك يبقى الحل الاساسي كاملا في مفردة شعوب هذه الدول على فرض سيادتها القومية على ثرواتها وجهازها الانتاجي الذي ينبغي ان يتم تطويره بما يكفل تقدم اهدافها القومية ويقلل من حدة التبعية للعالم الخارجي بشخص صورها ويتم توجيهه اساسا لانتاج ما يلزم لمعيشة السكان مع الاستفادة من التقدم التكنولوجي والعلمي في ظل الامكانيات المتاحة ، وان كان كل ذلك يستلزم جهدا كبيرا لتفليذه ليس هذا مجال استعراضه .

محمد نور الدين



موضوع تسجيلي

نظام تحويل المؤسسات المؤممة في الاقتصاد السوفيتي

في مثل هذه الظروف أسست الحكومة السوفيتية لحماية مصالح الدولة لجان الرقابة العمالية في المصانع والمؤسسات المؤممة وصدرت عادة مرسوم تشريعية خاصة ومنها مرسوم « حول وقف دفع القسائم المستحقة وفوائد الاسهم » الذي منع جميع الضمانات بالاوراق المالية ، مرسوم « حول تسجيل الاسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية » والذي فرض على كل اصحاب الاسهم من فيهم الاجانب تسجيلها في الهيئات الحكومية المعنية .

ولوق اصدار سندات الديون المزمرة صدر في مرسوم تشريعي (حول حظر نقل الممتلكات والاوراق المالية التي تزيد قيمتها على ١٠ الاف روبل بدون مقابل «ومرسم») حول تسجيل المؤسسات التجارية والصناعية في مدة ثلاثة اشهر) . لقد فرض القانون السوفيتي الخاصة بكل سندات الديون صاحبه الجديد والسابق على حد سواء ، وهذه التدابير أمنت الاشراف على كل العمليات المالية ، ومنعت تزوير الديون ونسفت الاموال القريبية المعادة للثروة التي مارسها البرجوازية الروسية وفي النتيجة ساعدت على تسوية المشاكل المالية المتجذرة

في اوراق اصدار سندات الديون المزمرة صدر في مرسوم تشريعي (حول حظر نقل الممتلكات والاوراق المالية التي تزيد قيمتها على ١٠ الاف روبل بدون مقابل «ومرسم») حول تسجيل المؤسسات التجارية والصناعية في مدة ثلاثة اشهر) . لقد فرض القانون السوفيتي الخاصة بكل سندات الديون صاحبه الجديد والسابق على حد سواء ، وهذه التدابير أمنت الاشراف على كل العمليات المالية ، ومنعت تزوير الديون ونسفت الاموال القريبية المعادة للثروة التي مارسها البرجوازية الروسية وفي النتيجة ساعدت على تسوية المشاكل المالية المتجذرة

وكان ادراج نظام التحويل على اسس الكف والتقدير والميزانية خطوة كبيرة لاحقة في اتجاه بناء نظام التحويل الجديد والذي لمصصونه في واجب المؤسسة لتقديم وصف بمثل للداخل والمخارج اي ميزانيتها مرة كل ثلاثة اشهر الى الهيئة الاقتصادية العليا بقسمة الى المؤسسة . وبعد اقرار الميزانية لم يكن يحق للمؤسسة ان تغير ١٠٪ فقط من هدف تخصيص السليف المنصوص عليه في الميزانية والنوع للمؤسسة من ميزانيتها الدولة ، اما المصروف غير المنصوص عليها في الميزانية فلم يكن يحق للمؤسسة القيام بها الا بعد اقرارها من الحكومة .

وادراج نظام التحويل على اسس الميزانية كان يقضي ادخال جانب تخطيط معين في ترويج المصنع بالادول ويساعد على الاشراف على استغلالها .

اما بالنسبة الى بناء الجهاز الجديد الخاص بتحويل المصانع فان هذه العملية كانت تطبق النحو التالي : تأسست في اقرار الحكومة

ان الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لتشكل نظام موحّد لإدارة الانتاج الإجماعي كانت تنقسم مركز الإدارة وضبط كل العمليات المالية ، وأصدرت الحكومة بهذا الصدد قراراً خاصاً ينص على أن كل التحويلات غير المحظوة على المؤسسات الحكومية يجب تسليمها إلى خزينة البنك المأمور ويجب أن تتم جميع العمليات من سلف وفروص وسفديها عن طريق هذا البنك فقط ، والتدابير التي سبق ذكرها كانت أساساً لتشكل النظام المركزي لتحويل وضبط صناعة الدولة ، وتكميلاً لأهمية النظام المالي في مرحلة بناء الاشتراكية أشار لينين إلى أننا نحتاج إلى المركزية المالية وحفص

لجنة خاصة لاداء السليف والإحصاء ، كانت تضم لجنة الميزانية ولجنة السليف ، وكانت لجنة الميزانية تخصص في تنظيم تحويل المصانع وبحث في تقارير ميزانيتها وأشراف على تنفيذ السليف تظهر في الطلبات المقدمة إلى الخزينة والسليف الواردة من المصانع والمؤسسات ، كما تم تأسيس قسم خاص في الشؤون المالية الاقتصادية كان يبحث في القضايا المالية الاقتصادية العامة لصناعة الدولة كلها ، ويحل القضايا العلمية في عملية تحويل وضبط الصناعة .

أخبار جريدة

الأسباب السوفيتي

- من كسرى في صياغة شيا السوفيتي
- تدمير مرافق كالات لفرسوف كالات
- كسرى كالات لفرسوف كالات
- مع اليافعة لفرسوف كالات
- اشراف كالات لفرسوف كالات

الزمن الجريدة

١٥ شارع السوفيتي لفرسوف كالات ١٩٦٦-١٩٦٧



باب حجره : طلعت اسعد الحيد

- 10) Bank of America N.T. & S.A..
(10, Stadiou St., Athens). Tel. 323.4002
- 11) The Bank of Nova Scotia
(37, Venizelou St., Athens). Tel. 322.0032
- 12) Banque Internationale pour l'Afrique Occidentale.
(8, Philhellinon St., Athens). Tel. 324.1831
- 13) The Chase Manhattan Bank.
(3, Korai St., Athens). Tel. 324.2511
- 14) Continental Illinois National Bank and Trust Co. of Chicago.
(24, Stadiou St., Athens). Tel. 324.1562
- 15) The First National Bank of Chicago.
(13, Venizelou St., Athens). Tel. 60.2311
- 16) First National City Bank.
(8, Others St., Athens). Tel. 322.7471
- 17) Grindlays Bank Ltd.
(Syntagma Square, Athens). Tel. 324.7015
- 18) National Westminster Bank Ltd.
(137-139 Filonos St., Piraeus). Tel. 452.9215
- 19) Williams and Glyn's Bank Ltd.
(16, Akti Miaouli, Piraeus). Tel. 452.7485

ج - البنوك المتخصصة : يمثل في اليونان مجموعة كبيرة ومتنوعة من البنوك المتخصصة في مقدمتها

بنوك الاستثمار

وهما بنكان تم انشاؤهما بالتعاون بين البنوك التجارية اليونانية وعدد من البنوك الأجنبية بغرض منح الائتمان طويل الأجل للصناعات اليونانية وصناعات التمددين ، والسياحة وصناعة السفن ، وتمويل منشآت التصدير وهما :

وبالإضافة الى ذلك فهناك مجموعة كبيرة من البنوك المتخصصة في الائتمان الزراعي والصناعي والتجاري وبنوك الادخار وهي :

- 1) National Investment —Bank for Industrial Development
(6, Sophocleous St., Athens). Tel. 321.2701

النظام المصرفي في اليونان

● كتب سمير قطوره مراسلنا في اليونان :

يتكون الجهاز المصرفي في اليونان شأنه شأن كثير من الأنظمة المصرفية الأوروبية في البنك المركزي والبنوك التجارية ، ومجموعة من البنوك المتخصصة .

أ - البنك المركزي :

وهو البنك الذي يقوم بإصدار البنكنوت والرقابة على تداول النقد المحلي وأعمال الصرف الأجنبي ويشرف على قيام البنوك التجارية والمتخصصة بتطبيق القوانين المصرفية المنبثقة .

ب - البنوك التجارية : وهي التي تختص بالتمويل القصير والمتوسط الأجل وتقوم بكافة الأعمال المصرفية ، ويصل باليونان ٩ بنوك تجارية يونانية بالإضافة الى اثني عشر فرعاً لبنوك تجارية أجنبية وفيما يلي بيان بأسماء البنوك التجارية الأساسية التي تعمل في اليونان وعنوان كل منها : -

- 1) National Bank of Greece (86 Eolou St., Athens).
- 2) Commercial Bank of Greece (11, Sophocleous St.).
- 3) Ionian and Popular Bank of Greece (45 Venizelou St., Athens). —
- 4) Credit Bank. Stadiou and Pasmazoglou St., Athens).
- 5) Bank of Piraeus (1, Korai St., Athens).
- 6) Bank of Attica (19, Venizelou St., Athens).
- 7) Traders Credit Bank (3, Santarouza St., Athens).
- 8) Algemene Bank Nedriand N.V. (3, Papari-gopoulou St., Athens).
- 9) American Express International Banking Corp. (17, Venizelou St., Athens). Tel. 323.4781

٣٧٩٣٢١	- الودائع لدى البنك المركزي
١٥٦٣٧	- ودائع البنوك التجارية والمتخصصة
١٦٠٨٨٤	لدى البنك المركزي
١٨٢٤٣	- ودائع البنوك التجارية
٩٥٥٥٩	منها ودائع تجارية
٦٣١٤٨	ودائع الادخارية
٢٨٦٢٨٥	- ودائع البنوك المتخصصة
٤٤٥٢٣	- جملة القروض المصرفية
١٠٤٥٢٠	منها قروض زراعية
٢٤٥٣٤	قروض صناعية
٣٣١١٢	قروض تجارية
١٩٣٤٤	قروض للاسكان
١٩٣٦٦	قروض للسياحة
١٣٧٧٣	قروض للنقل والمواصلات
١١٤٤٧٤	قروض للكهرباء والقوى
٨٠٢١٢	- كمية وسائل الدفع
٣١٣٦٢	منها نقد متداول
	ودائع تجارية

2) Investment Bank.

(8, Omirou Et., Athens). Tel. 323.0214

1) Hellenic Industrial Development Bank.

(18, Venizelou St., Athens). Tel. 323.7981

2) Agricultural Bank of Greece.

(23, Venizelou St., Athens). Tel. 323.0521

3) National Mortgage Bank of Greece.

(40, Venizelou St., Athens). Tel. 61.4671

4) Postal Savings Bank.

(26, Pasmazoglou St., Athens). Tel. 323.0621

5) Consignments and Loans Fund.

(40, Acadimies St., Athens). Tel. 63.4211

6) Mortgage Bank.

(38, Stadiou St., Athens). Tel. 323.1274

وفيما يلي بعض الإحصاءات المتاحة عن حجم النشاط المصرفي في الجهاز المصرفي في اليونان (بالليون دراخمة يونانية) في ٣١ ديسمبر ١٩٧٤

الاتجاهات الحديثة في توظيفات البنوك التجارية

• حسن محمود علي حسنين •

- ١ -

والأموال ، والقيام بالعمليات المصرفية - مالية وتجارية - وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن قانون البنوك والائتمان ووفقا لقرار إنشاء البنك التجاري أيضا ونظامه الاساسي .

وقد عدت المادة السابعة من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الصور التي يهيمن من خلالها مجلس ادارة البنك المركزي على السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية ، ومن اهمها التأثير في توجيه الائتمان كما وكيفا وتحديد أسعار الفائدة . . . وكلفها وسائل تلوي على اتجاهات التوظيفات في البنوك التجارية . وبذلك جاء القانون الجديد بتوصيف النشاط المرتقب للبنوك التجارية والذي جعل القانون الجديد منها بحق وأجبه الاقتصاد القومي في طريق الانفتاح الاقتصادي ، ولا عجب ذلك فقد كانت هذه البنوك هي أولى الأجهزة التي خطت خطوات واسعة على هذا الطريق ، وأن كانت آثار ذلك من الناحية العملية لم تنعكس بعد ، والمأمول أن تظهر في المستقبل القريب ثمارها

كان قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يعرف البنك التجاري بأنه كل منشأة تقوم بصفته متباددة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة (مادة ٢٨) . وقد أثار هذا النص جدلا حول طبيعة الاستثمارات والتوظيفات التي يحق للبنك التجاري مباشرتها استنادا لهذه القانون ، وهل هي ترتبط بمدة السنة وهي تمثل الحد الأقصى التي يجوز للبنك التجاري قبولها حسب تفسير ظاهر النص سالف الذكر (انظر في تفصيل ذلك مخاضاتنا التي أقيمت بمعهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي المصري عام ١٩٧٤/٧٣ بتنوان: البنوك التجارية بين الأفاضل وطويل الأجل) .

والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في المشروعات وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وبذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي .

وقد خول القانون سالف الذكر لمجلس ادارة البنك التجاري - حق المساهمة في عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والأوضاع التي يقررها البنك المركزي ، ومباشرة عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وفقا للسياسة العامة للدولة والأوضاع التي يقررها البنك المركزي ، والمساهمة في إنشاء المشروعات وشركات الاستثمار

وبنفس النظر من اتباع البنوك للنص سالف الذكر بهذا فيه ، سواء من ناحية قبول الودائع لمدة سنة أو من ناحية آجال التوظيفات المقبلة لها ، فإن صدور القانون الجديد رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي قد حسم النقاش الطويل الذي دار حول ذلك ، حيث نصت مادته الخامسة عشرة على أن القصد من البنوك التجارية هي التي تقوم بصفه متباددة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بإحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ، ودعم الاقتصاد القومي ، وبمباشرة عمليات تجميع

المطلوبات من كل قطاع على حدة (الحكومة ، القطاع العام ، القطاع الخاص والتعاوني) . ومذلول لفظ ((المطلوبات)) هنا ينصرف الى المديونية المباشرة للقطاع (ما حصل عليه من تسهيلات ائتمانية) والمديونية غير المباشرة (قيمة ما اکتتب به البنك في اوراق مالية صادرة من وحدات القطاع) .

وبعد هذا العرض الوجز - ننقل الى مناقشة مفردات الاستخدامات في البنوك التجارية من خلال الثلاثة مجموعات الاساسية للاستخدامات وهي :

- ١ - الاصول النقدية وشبه النقدية (وسنفضل المستحق على البنوك في بند خاص لاهميتها وطابعها التميز) .
- ٢ - محفظة الاوراق المالية .
- ٣ - محفظة القروض والسلفيات والكمينيات المضمونة .
- ٤ - سندات مملوكة منها - في ايجاز - على النحو التالي :

الاصول النقدية وشبه النقدية

وتشمل هذه المجموعة كل من النقدية بخران الذهب والارصدة لدى البنك المركزي - وهذه الاستخدامات منعقدة المعالذ . ثم هناك استخدامات شبه نقدية ذات عائد غالباً ، وهي الارصدة لدى البنوك في مصر في الخارج والقيم المالية المتنوعة تحت التحصيل .

اما النقدية بالخران فتشمل كلا من النقد المصري والعملة الاجنبية (مقدمة بسعر الشراء الذي يعلنه البنك المركزي في تاريخ الميزانية) . ويتأثر حجم النقدية بالخرينة وتطوره بة اعتبارات اهمها الوهي المصرفي والاخرى ودرجة استقرار الودائع وموسميتها وسياسات التوظيف والاستثمار .. وتتراوح نسبة هذا البند ما بين ٢ ٪ ، ٥ ٪ من ودايع العملاء وهو ما يقابل احتياجات تفشدة الفجوة بين الایداعات والسحوبات النقدية العادية ومقابلة الخدمات المصرفية النقدية ..

خلال ايام العمل الرسمية من كل شهر منذ مايو ١٩٦٢ . وكان المذلول يجري قبيل ذلك على احتساب المختلفة فان ثلاثة اعتبارات تحكمه وهي : السيولة وربحية الضمان . وهو يسعى دوماً الى التوفيق بين الاعتبارات الثلاثة ، غير انه عادة ما يضطدم في سعيه هذا بثلاثة مجموعات من المشاكل ، اولها ما يتعلق بتقدير النقد اللازم للاحتفاظ به بمثابة احتياطي لتقابلة التزامات البنك المتنوعة نحو عملائه ، وثانيها ما يتعلق بالتعرف على درجات سيولة اصول البنك المختلفة على وجه دقيق ، وثالثها مجموعة المشاكل التي تتعلق بتقدير احسن هيكل بين مصادر الاصول واستخداماتها .

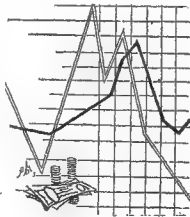
واذا كان الحاسب يهتم بتبويب الاصول في البنوك التجارية على اساس من الاعتبارات الحاسبية وهي : فترة تغطية الاصول المستخدمة في عنصر معين من عناصر المركز المالي ، وتجانس المفرادات المكونة للاستثمار ، ودرجة المخاطرة في تغطية فان الاداري يسعى الى تحقيق درجة درجة سيولة ملائمة لاستخدامات الاصول ، مع تحقيق اقصى ربحية ممكنة في ذات الوقت ، وذلك بتحديدات انطب تركيب لمحفظة الاوراق المالية والقروض والسلف يساعده على بلوغ هذه الاهداف مجتمعة . وهذا في حين ينظر الاقتصادي الى جانب الاستخدامات يفرض التعرف على حجم الائتمان المحلي واتجاهاته التوسعية ام الانكماشية ، وقياس

سواء من حيث مستوى الخدمة المصرفية او التغيير الهيكلي للمراكز المالية للبنوك .. فالبنوك الجديدة لازالت تسعى الى استقصاء ظروف السوق الائتماني والمالي وامكانيات تطويرها وابتداع نشاطها ، وهي بذلك ترجى انطلاقتها الى الغد .. ويصدق ذلك على البنوك التجارية وعلى بنوك الاستثمار والاعمال على حد السواء . ولست في حاجة الى التذليل على مدى ما سوف يحدده نشاط بنوك الاستثمار والاعمال في مصر من آثار غير مباشرة على البنوك التجارية فيها .

واذا انتقلنا الى العوامل المؤثرة على استخدامات الاصول فانه يمكن تركيزها في اعتبارات اربعة رئيسية هي الاعتبارات التشريعية ، والظروف الاقتصادية العامة ، والاعتبارات التي تمليها السياسة النقدية والائتمانية ، واخيراً اعتبارات المصرفية السليمة وما يرتبط بها من عناصر تابعة كمنافسة الاجهزة غير المصرفية والسياسات التمويلية للعملاء .

والبنك التجاري وهو يواجه مصادر امواله الى الاستخدامات وموسميتها وسياسات التوظيف والاستثمار .. وتتراوح نسبة هذا البند ما بين ٢ ٪ ، ٥ ٪ من ودايع العملاء وهو ما يقابل احتياجات تغطية الفجوة بين الایداعات والسحوبات النقدية العادية ومقابلة الخدمات المصرفية النقدية .. وما يزيد عن هذه الاحتياجات يوجه لتفديده الارصدة لدى البنك المركزي .

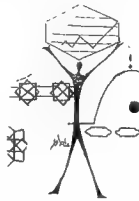
واما الارصدة لدى البنك المركزي فهي تعبر عن بسط نسبة الاحتياطي ، وهي مادة ذات شقان : جزء يمثل الارصدة القانونية التي تفي بنسبة الاحتياطي القانونية ، والباقي يمثل الارصدة الفائضة عن الحد القانوني . وينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على ان يحتفظ كل بنك تجارى - بحكم القانون - برصيد لدى البنك المركزي بدون فوائد . وفي مصر تحسب نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملة المصرية وحدها - على اساس المتوسط اليومي للارصدة لدى البنك المركزي



وما يزيد من هذه الاحتياجات يوجه لتفدية الارصدة. لدى البنك المركزي

وما الارصدة لدى البنك المركزي فهي تعبر عن بسط نسبة الاحتياطي، وهي عادة ذات شقان : جزء يمثل الارصدة القانونية التي تفي بنسبة الاحتياطي القانونية ، والباقي يمثل الارصدة الفائضة عن الحد القانوني . وينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على ان يحتفظ كل بنك تجارى - بحكم القانون - برصيد لدى البنك المركزي بدون فوائد ، وفي مصر تحسب نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملة المصرية وحدها - على اساس المتوسط اليومي للارصدة لدى البنك المركزي خلال ايام العمل الرسمية من كل شهر منذ مايو ١٩٦٢ ، وكان العمل يجرى قبل ذلك على احتساب التسبغلى اساس الالتزام بها يوميا . ولم يحدد قانون البنوك والائتمان نسبة الاحتياطي تاركا مهمتها لمجلس ادارة البنك المركزي لاعتبارات الربوة . وقد اورد القانون في المادة (٤٢) بعض انجازات التي يجوز للبنك المركزي توقيعها على البنك التجارى الذى لا يلتزم بالنسب وهي تدرج من الاجزاء المالي (الصمد المالية) الى الزامه بضمم اعضاء قروض جديدة . ومن ناحية اخرى قام البنك المركزي بالتيسير على البنوك في الاحتفاظ بالنسبة القانونية

.. ففي نوفمبر ١٩٥٩ وافق البنك المركزي على اعادة خصم اذون الخزنة التي يتقدم بها احد البنوك التجارية - حق التاريخ الذي حدث فيه عجز نسبة الاحتياطي لدى هذا البنك وذلك خلال مدة قدرها عشرة ايام من تاريخ هذا العجز . ثم حولت اذون المؤسسة الاقتصادية معاملة اذون الخزنة - منذ فبراير ١٩٦١ - من حيث استخدامها في تصحيح العجز في نسبة الاحتياطي .. كما تقررت وسائل اخرى لتحقيق ذات الهدف ويمكن التعرف عليها من متابعة نشرة التطبورات الائتمانية التي تصدرها ادارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزي ..



وارصدة البنك التجارى لا تلعب دورها من حيث كونها بسطا لنسبة الاحتياطي فحسب ، بل هي تمثل ارصدة دائنة تحت التشغيل وتستخدم في تسوية المعاملات المصرفية اليومية (في غرفة المقاصة ، عمليات التجارة الخارجية ، تمويل قروض البنك في الاقاليم ، عمليات شراء وبيع البنكنوت الاجنبي .. الخ) . ولكن يشترط الا تقل هذه الارصدة عن الحد الأدنى اللازم للمحافظة على النسبة القانونية المقررة . وقد استخدمت تلك الارصدة في افراض اخرى بخلاف وظيفتها الائتمانية - ففي الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١ استخدمت للتيسير على البنوك في استبدال اوراق النقد من فئة (ال ٥٠ جنيه ، ١٠٠ جنيه) بعد الفالهما ، والتيسير - ايضا - على البنوك في الاكثاب في قروض الانتاج عدة مرات .

وقد ظهرت منذ مايو ١٩٦٢ حين بدى العمل بالمتوسط اليومي للنسبة - عمليات التمويل بالعجز حيث يعمد البنك التجارى احدث عجز في ارصده لدى البنك المركزي في بعض ايام الشهر ثم يوفض ذلك في ايام الاخرى من الشهر ذاته بحيث يكون متوسط هذه الارصدة في مجموعها على مدار الشهر كافية للوفاء بالمستوى القانوني المنشود للنسبة .

وتعتبر الارصدة لدى البنك المركزي هي خط الدفاع الاول الذي يلجأ اليه البنك التجارى لمقاومة السحب الطارىء الشديد من ودائع عملائه ، او هي الفترة التي يجد خلالها البنك

التجارى متنفسه لمواجهة طلبات عملائه المودعين في حالة اشتدادها ، او هي الوقت الذي يمتص خلاله الضغوط ابان اشتداد موجة السحب من جانب المودعين في اوقات الطوارئ ، هذا فضلا عن كونها اداة (نسبة الاحتياطي) لرسم السياسة الائتمانية يجرىها البنك المركزي بنية توسيع او تضيق حجم الائتمان المصرق .

وتبدو اهمية تخطيط نسبة الاحتياطي بسبب عمليات التمويل بالعجز سالف الاشارة اليها فضلا عن ان النسبة القانونية لاسير على مستوى واحد خلال شهور العام المختلفة بل تهبط تدريجيا خلال فترات التمويل الموسمي للقطن لتعود ايضا الى الارتفاع التدريجي نهاية هذه الفترات (اكتوبر / مارس) الامر الذي يلزم معه تخطيط النسبة في فترات الهبوط والصعود تمكينا للبنك من تحقيق افضل توظيف واستثمار لمصادر امواله والارتفاع بمستوى ربحيتها . كما قد يستهدف البنك - ضمنا - من تخطيط ارصده لدى البنك المركزي الاحتفاظ بها عند مستوى يزيد من الحد الأدنى المقرر بصورة ملموسة نسبيا ، نوع من العناية في مواجهة العملاء بالسياسة المحافظة التي يتبعها البنك في توظيف واستثمار ودائمه ، ولكن على الناحية الاخرى يلاحظ ان النسبة المثلى للاحتياطي لا تكمن - من الناحية الادارية - في النسبة القانونية ، بل تكمن في تلك التي تتوافق مع ظروف كل بنك وظروف مودعيه .

وتجدر الاشارة الى ما يقع فيه بعض رجال البنوك من خلط في تفكيرهم ، لدى التقريب بين نسبتي الاحتياطي والمسيرة حيث تبلغ النسبتان القانونيتان اما ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ على الترتيب ، فهم يفترون انه - متوافق الرصيد لدى البنك المركزي في بسط كلتا النسبتين ، فان مكونات البسط الاخرى من اصول ساللة في نسبة السيولة تمثل ١٠ ٪ فقط . واتساقا مع نفس هذه النظرة الخاطئة تتولد تحبيلات خاطئة بافتراض ان البنك التجارى

له حسيرة التصرف في ٧٠٪ من مصادر الأموال (بافتراض أنه يحتجز ٣٠٪ من هذه المصادر في شكل سائل وفقا لمتطلبات نسبة السيولة) . ولكن هذه النظرة خاطئة لأنها تهمل القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان التي تدرج في مقام نسبة السيولة - بحيث أننا إذا افترضنا أن هذه القيمة الأخيرة اختفت أنرا قدره ١٠٪ على بسط النسبة فأننا نجد أنه في ظل هذا الفرض يصبح على البنك التجاري أن يحتفظ حقيقة بـ ٤٠٪ من مصادر أمواله (وليس بـ ٣٠٪) في صورة أصول سائلة وشبه سائلة ، ويكون ما هو متاح للتوظيف في الاستخدمات الأخرى هو ٦٠٪ (وليس ٧٠٪)

المستحق على البنوك

يجدر التنويه ابتداء الى أنه لدى المتابعة الإحصائية لعناصر الاستخدامات خلال مجموعة من السنوات فقد لمس الباحث أثر تعثر المعالجة المحاسبية على إعادة تبويب البيانات ، ومثال ذلك : هبوط التكميلات المخصومة ظاهريا في عام ١٩٦٤ - كنتيجة لتعديل معالجة سندات البنوك المخصصة بمحفظة البنوك التجارية من كونها كمبيالات مخصومة الى صيورتها أوراقا مالية (صكوك

مضمونة من الحكومة) ثم نقلها الى مجموعة المستحق على البنوك والمراسلين بعد مايو ١٩٦٩ ، وكذا إدراج السندات الإذنية المخصومة لحساب المؤسسات العاملة حتى سنة ١٩٦٣ ضمن بند كمبيالات مخصومة ثم معالجتها في الفترة التالية ضمن محفظة الأوراق المالية.

ويجري العمل في أعداد الرأوس المالية للبنوك التجارية على تقسيم بند المستحق الى مستحق على البنوك في مصر (مع التمييز بين الحسابات الجارية والحسابات الاخرى) ، وبين المستحق على البنوك في الخارج (مع التقسيم أخرى وكلاهما مقسم بحسب نوع أيضا الى حسابات جارية وحسابات العملة : مصرية أو أجنبية ، ودخل

كل من هذه الأقسام الفرعية هناك تقسيم داخلي بحسب ما إذا كانت هذه الحسابات خاصة بفروع البنك في الخارج (أو مركزه الرئيسي أن كان هو بالخارج) أو خاصة ببنوك خارجية أخرى .

فإذا انتقلنا الى البنوك المحلية لنجد أنها تقسم الى مستحق على البنوك التجارية وقد سبق التعرض لها عند الحديث عن المستحق للبنوك في مصر - فما يستحق على بنك تجاري في مصر لبنك تجاري آخر يظهر في المركز المالي للبنك الأول ضمن المستحق للبنوك ، وفي المركز المالي للبنك الثاني ضمن المستحق على البنوك . ولكن يلاحظ أن المستحق على البنوك المقاربة والزرامية يمثل الشق الأهم في بند المستحق على البنوك في مصر . أما البنوك المقاربة فهي تستعين في تدبير أموالها - لحد كبير - على البنوك التجارية لجمود السوق المالي في مصر . أما المستحق على البنوك الزرامية (مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني) فيمكن تقسيمه الى شقان : شق موسمي يتطلب زيادة ونقصا على مدار العام الواحد وشق دائم ويرجع الى تراكم جانب من قروض المؤسسة الممنوحة للمزارعين كنتيجة للقرارات المتوالية لاسقاط بعض هذه القروض أو إعادة جدولتها بين آونة وأخرى ، فضلا عن قيام المؤسسة بتحويل الفرق بين تكلفة الاسعدة المستوردة التي ارتفعت أسعارها في السوق التي وبين حصيلة بيعها بالاسعار المخففة للمزارعين .

وبأى بعد ذلك المستحق على المراسلين في الخارج وتمثل نسبة حسابات التشغيل .. ويتبع ارصدة هذا البند يمكن لمس أثر صدور قرارات السوق الموازية للتدقيق . فرغم سبق العمل بنظام الحسابات بالعملة الأجنبية منذ ١٩٦٨/٦/١ بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٦٤ لسنة ٦٨ ، لكنه كان محدود الأثر نسبيا ، ومع العمل بقرار السوق الموازية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ثم بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ شهدت البنوك نشاطا

في حساباتها الخارجية وهو ما يمكن ملاحظة أثره رقميا على بند المستحق على المراسلين في الخارج بالعملة الأجنبية ما بعد يونيو ١٩٧٣ ثم مع بداية عام ١٩٧٤ خلافا بوجه خاص

تشكل الأوراق المالية الحكومية الشق الأعظم () مما في حوزة البنوك من أوراق مالية اعتبارا من الأول تاريخي منذ صدور قوانين التأميم عام ١٩٦١ ، والثاني مصرفي حيث تتميز السندات الحكومية بارتفاع سيولتها وقابلية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي فضلا عما تدره من عائد . هذا بالإضافة الى امكانيات تسويقها في السوق المالية في الظروف العادية .

وقد يكون الاستثمار في الأوراق المالية اختياريا أي براءة البنك المفردة ، وهذا هو الأساس ، أو بقوة القانون (حالة تجنيب ٥٪ من صفق الربح لشراء سندات حكومية) أو بالتأثير الادبي للبنك المركزي (عمليات السوق المفتوحة ، أو بالزام البنوك بالاحتفاظ بنسب معينة بين أوراقها المالية ومجموع أصولها على نحو ما حدث في مايو ١٩٦٢) .

وقد اخفت أذن الخزانة من محافظ الأوراق المالية في البنوك التجارية منذ عام ١٩٦٩ حيث أصبح البنك المركزي يستأثر بها لمقابلة احتياجات قطاع الاصدار .

والمأمول أن تنشط حياتات البنوك من هذه الأوراق مع تنمية السوق المالي في مصر بوجه عام ، ومع تطبيق ما تضمنه القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في مادته التاسعة عشرة التي تنص بحق كل بنك في المساهمة في انشاء المشروعات وشركات الاستثمار والأموال ومباشرة عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج .. الخ .

للبحث بقية

حسن محمد علي حسنين

تتراوح قيمة الأوراق المالية الحكومية المضمونة من الحكومة ما بين ٨٠٪ و ٢٠٪ من مجموع ما في حوزتها من الأوراق المالية خلال السنوات ١٩٧٠/١٩٧٤

شركة مصر للاستيراد والتصدير

٦ شارع عدلي ، القاهرة - تليفون ٢٢٥١ ، إمبركس مصر

تقوم الشركة بالأعمال التجارية في مجال الاستيراد والتصدير لمجموعة السلع الغذائية - الفزل والمنسوجات - الكيماويات - المعادن - السقوف والحرايات - السلع المستوردة الخ ..
وتشارك في تنمية مدينة بورسعيد وتحويلها إلى منطقة مرق تنفيذ أعمالها السياسية الانفتاح على العالم الخارجي
وتقدم خدماتها في مجال :

- توفير مستلزمات البناء والتشييد ومختلف المواد المستوردة والمحلية ولوازمها.
- توفير احتياجات السفن العابرة من السجائر والمياه المعدنية وغيرها.
- توفير مختلف السلع السياحية ومنجيات خزانة الخلفيات وبيع الألبسة الحرة.
- القيام بمجموعة الاستيراد والتصدير وأعمال التحليلات المجرى.
- مقاولات مدنية وأعمال إنشائية وتركيبات معدنية.
- توفير مرآكب ومعدات الصيد.
- توفير شبكات الصيد ولوازم الصيادين.
- أوتومات وروافع وسيارات قلابة.
- معدات مصانع وقطع غيار.
- لوازم صناعة الفزل والنسيج والتريكو.

يرجى الاتصال بمكتب الشركة

ومعرض الشركة

٣ شارع حافظ إبراهيم - تليفون ٣٥١٥ بورسعيد تقاطع شارع الجمهورية وشارع صفية فلول
والشركة ترضع فبذات أجهزتها المتخصصة وانكائياتها في خدمة التجارة الخارجية وتجارة العبور والأسوان الحرة
فروع الشركة بالداخل :

القاهرة : الوكالة التجارية للقطاع الخاص والمفدين - ٥ شارع ٢٦ يوليو

الاسكندرية : ٥ شارع صلاح سالم - ١٤ شارع سيناء وبترسيد

المطبعة الخاصة : كلكتا (الهند) - كولومبو (سري لانكا) - دكا (بنجلاديش) - أدس أبابا (أنجولا)

مقدشيو (الصومال) - قطر - ١ - وجت - أبو ظبي

التقارير الدورية هل تؤدى دورها؟

في مطلع كل عام نجد المديرين والرؤساء المباشرين مشغولين بوضع التقارير الدورية عن العاملين معهم توطئة لمرضاها على لجته شئون العاملين تتفسير كتابتهم عن العام المنصرم . وتستغرق هذه العملية سويقات قليلة يصدر خلالها كل رئيس حكمه على إنتاج وسلوك مروضيه - ويثبت على هذا الحكم الكثير من النتائج التي تنعكس آثارها على المنظمات من جهة وعلى العاملين من جهة أخرى .
والسؤال الذى نسأله هل الأسلوب المتبع الآن في وضع التقارير الدورية يحقق الأغراض المستهدفة من وراء هذه التقارير ؟

لأجابة من هذا السؤال لابد من التعرف أولاً على الأهداف أو الغايات التى تستهدفها التقارير الدورية ، ثم يفسد ذلك يتم عرض الصورة التى عليها التقارير الدورية الآن ، وأخيراً نتناول أمثلة تصور لنا يجب أن تكون عليه هذه التقارير حتى تؤدي دورها المنشود .

أولاً : الأهداف والجماليات التى تستهدفها التقارير الدورية :

أن الكثير من الرؤساء والمديرين ينظر إلى التقرير الدورية نظرة سطحية فيبر متعمقة ويظن أن دورها تاجر على تقدير كافة العاملين توطئة لنهم وإدراكهم أو تربياتهم . ولكن هذه النظرة قاصرة وبعيدة كل الجهد من حقيقة الأهداف الأکبر والأصعب التى تستهدفها هذه التقارير - فإذا كان العاملون يهتمون التعرف على تقرير كتابتهم كمرحلة مصارهم فإن المنظمات أيضاً يهتمها التعرف على كتابة العاملين بها لاستخلاص العديد من المؤشرات التى تبين سلامة ما تنتجه من سياسات في شتى المجالات وهذا ما يدفعنا إلى تقسيم هذه الأهداف إلى قسمين الأول نلکم فيه من أهداف الطلبة والشبان نلکم فيه من أهداف العاملين .

١ - الأهداف التى تستهدفها بالنسبة للمنظمة :

لما كانت التقرير الدورية أداة حكم وضعا - فغاية بالمعلومات اللازمة للدراسة والتحليل وللعرف على مسارات العمل بوجه عام والانشطة المختلفة بوجه خاص وعلى تحجبه كفاءة ناحية وجهتها السليمة وتلحق أفراسها فإن هذه التقارير ضد في نفس المنظمات مرجحاً هاماً يساهم التعرف من خلاله على الغرائز التى قد تتكشف السياسات العامة والبرامج المختلفة وتوزيع الاختصاصات ومن طرفيها تنبئ من وضع وإدخال التطبيقات اللازمة سواء على الأرضيات ذاتها أو على السياسات أو على الانشطة الفعلية عليها . ويمكن تلخيص المجالات التى تستهدفها التقارير الدورية بالنسبة للمنظمات في النقاط التالية :

١ - الإنتاجية : أن تقارير الكفائية عن العاملين تحتوي على العديد من المقامات التى

البشرية الناحية لها ، وهل يؤدي أسلوب القيادة والأمر السائد داخل المنظمة إلى تحقيق أفراسها ونجاح سياستها ، وهل تقوم أجهزة المتابعة والرقابة بدورها الفاعل في توجيه مسارات العمل والإنجازات التى تقرأ عليه ، وهل يسود المنظمة سبيل الاتصالات بينت فيها الحياة والمرورة ويسمح بالتسيب العمل والطلاق دون قيود ودوتية أو موقات لاجبة أو اختلافات بيروقراطية ، وهل تعطى المنظمة بالتحويل اللام لقيامها بأفراسها وهل تعطى الإدارات والأقسام المختلفة بالتقدير المناسب من هذا التحويل أم أن هناك أسرافاً على أدرة وتفترا على إدارة اشروع . وهل يسود أنشطة المنظمة والسبل بإداراتها والتغارب والتنشيق الواجب لمنع الأزدواج والتغارب والتنشيق والتنازع الاختصاصات تنوعيه السلبى والإيجابى .. وهكذا ؟

ج - ظروف العمل : لا شك أن ظروف العمل تلعب دوراً خطيراً في نجاح أو فشل المنظمات ، ومن خلال بسطيل عناصر التقارير الدورية يمكن أن تحصل المنظمة على مجموعة من المؤشرات التى تنطق بطرق العمل .. ومن واقع هذه المؤشرات تركز على الظروف التى تؤدي إلى نتائج إيجابية وتقديرات عالية في سلوك وأداء المتابعة العاملين فتعبر منها أكثر وأكثر لرغع معنواهم ولزيادة طاقاتهم وبالنسبة للظروف التى تؤدي إلى نتائج سلبية وتقديرات منخفضة تجرى دراستها لإزالة التعطيلات الواجبة عليها مثل إعادة النظر في الأفضاء أو التوبة أو ترتيب مكان العمل أو تنظيم أو تقسيم ونة .. الخ لتحقيق ظروف عمل أفضل للموظفون إلى مستوى الأداء والإنتاجية المطلوب .

د - سياسات الأفراد : هذه السياسات وإن كانت تشمل إحدى وظائف الإدارة التى سبقت التناول إليها (التوظيف) إلا أنها تخصها بنىء من التسهيل للامعية المقدمة عليها : متبنا أن الدعامة البشرية في المنظمة هى أهم الدعومات وهى العنصر المتحرك لادها الذى يصف بعدم الثبات بالنسبة لادها الدعومات الأخرى . لذا كانت المنظمة تستطيع التحكم في باقى الدعومات فهى فى الحقيقة معزومة بالدعامة البشرية الكونة لها إذ يقع على عاتقها نجاح وإزدهار وتطور المنظمة وعلى ضوء تقييم أداء العاملين وتقدير كتابتهم يمكن للمنظمة الحكم على مدى النجاح إلى أداء دورها إلى المجتمع سواء في المجال الاقتصادى أو الجبال الانجسام أو في المجال القومى بالنسبة لسياسات الاختصاصات تعتبر التقارير الدورية المروعة من العاملين سبيلاً لتقييم إجراءات الاختيار وهسل صاداته أو وجهتها التوفيق إلى تقديم أصلاح العناصر والأفهام من حيث المعارف والقدرات والمهارات للقيام بالأعمال والواجبات وممارسة السلطات وتحميل المسؤوليات التى تفرضها عليهم وظائهم ، كذلك يمكن التعرف على مدى توافق وانسجام العاملين مع أهدافهم وظائهم ومدى إسهامهم هذه المنظمة لدوائهم ومهامهم ومدى تعبير بيئة المنظمة لهم على العمل والالتزام والواجبات الذاتى . وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن السير في إجراءات الاختصاص القامة أو تطويرها أو تعديلها في إعادة النظر فيها سواء كان ذلك في الأساليب أو في الشروط أو في المراحل التى تمر بها عملية الاختيار .

محمد المدينى

وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن للمنظمة أن تتخذ من الإجراءات ما يتكفل لها تحقيق المستوى الأمثل من الإنتاجية كإعادة توزيع العاملين أو تدريبهم لتحصين أداؤهم وإبعاد غير الكفاءة منهم إذا ثبت عدم جدوى تعلمهم أو تدريبهم أو تطوير أداؤهم :

ب - وظائف الإدارة المختلفة : أن التقارير الدورية تعطى المنظمة صورة صادرة عن مدى نجاح الإدارة في أداء وظائفها المختلفة وتكشف من أوجه التصور إلى القيام بى وظيفة من هذه الوظائف سواء ذلك في وظيفة التخطيط أو التنظيم أو الرقابة أو القيادة أو التنسيق أو التلمذة أو الرقابة أو التحويل . فبمك التعرف من خلالها على سلامة تطبيق الأهداف والانشطة والبرامج والقوى العاملة ، كما يمكن التناك من سلامة الهيكل التنظيمى وتوزيع الاختصاصات على الإدارات والأقسام التطبيقية المختلفة ، كما يستطيع المنظمة الحكم على مدى حسن اختيار العمالة المناسبة بالإعدادات والتخصصات والكفاءات المطلوبة وحسن استخدام الطاقات

٢ - الأهداف التي تخدمها بالنسبة للمعلمين :

إذا كانت التقارير الدورية لها أهميتها ودورها الخطير الذي تلعبه لدى المنظمة كما أشرنا - فإنها لا تقل أهمية لدى المعلمين تكما يعبئ المنظمة أن تتصرف على ما حققته المعلمون من نتائج فانه يجب المعلمون أيضا أن يتصرفوا على ما حققوه هذه المعلمين من معلومات ويبدأت في بيان سلوكهم وأدائهم واتجاههم واهتمامهم .

ويمكن تلخيص المجالات التي تخدمها التقارير الدورية بالنسبة للمعلمين في النقاط التالية :

١ - رأي الآداة في سلوكهم وأدائهم : يسمى البصر دائما إلى التعرف على رأي الآخرين في أعمالهم سواء كان ذلك مدحا أو نكرا . وذلك لأنهم يسمون إلى أشباع حاجات مختلفة تكن في نفوسهم . وقد تكون هذه الحاجات مدحا تتمثل في الحاجة لبرع الأجور أو الحاجة بالصفوف والصفات والملاوات نظير الأجساد الترابية والانتباه والتشجيع . وقد تكون هذه الحاجات مشوية تتمثل في الإحساس بالرفح من النفس وعن العمل وعن الآداة وهذا الرفح هو السعادة الوحيدة التي تملأ من خلالها النية على الروح الفئوية العالية وبالتالي على ارتفاع أرقام الإنتاج ودوام جوده . كل مايل يسعى إلى البقاء ذاته والتعبير عن نفسه ويحب أن يعرف من أخص أناس بذلك أو لا ويتم ذلك من طريق التقدير الدورية لهذا لأن إعلان التقدير الدورية للمعلمين مالا مسميا في نجاح المنظمة كما يشير إلى ذلك فيما بعد .

٢ - شغل التناصب الرئاسية والإدارية : أن المعلمين الذين تسودهم روح الطموح يتجهون دائما لإرضون بالغرض أو المرحل يسمون جاحدين إلى أليات دولهم من خلال المشاركة في أعمال المنظمة من طريق شغل التناصب الرئاسية والإدارية . فهم لا يظنون إلى الترفية باعتبارها سعيًا من أسباب رفع أجورهم بقدر ما يظنون أنها باعتبارها تشغل مركزًا أدبيا لهم . وهذه الظاهرة يبين حالها بين المعلمين الذين لهم الترفية بالنسبة لهم بالاختيار فإن التقدير الدورية هي التي ستكون أساس الفكرة التي الاختيار ، ومن ثم فانه يجب كل واحد منهم أن يعرف لمن حصل على التقدير المالي من الكفاءة الذي يؤهله لشغل منصب مرمي هذه التناصب .

٣ - الترشح للدرجات والمرتبات والمكافآت : الإجازات الدورية : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((التائب لا يشيعان طالب من وطالب مال)) والمعلمين كما قلنا لا يفتل طموحه منذ كل إدارة أو تقسيم تنظيمي يسمي المسؤول على الأقل من طريق مضاعفة الجهد والعمل في غير أوقات العمل الرسمية وهذا الصنف تكون تشجيع لمراده الفقيه بينا البصر الآخر يسمي المسؤول على الألم والاستنزاد منه من طريق مضاعفة المعلومات ومحاولة الابتكار والتطوير والترشيد في العمل وهذا الصنف من الناس تكون تشجيع وأسامة وهؤلاء وهؤلاء يحتاجون للتشجيع في رأي المنظمة في أدائهم من خلال تشجيع كلامهم وذلك ليكونوا تحت إشراف المسؤولين بها عند

النية وما يكشف عنه التقرير الدوري لكل عامل . وكذلك الحال بالنسبة لتقرير منح ملاوات استثنائية فإن ذلك ينسب إلى ماقدمه التقرير الدوري من معلومات المنظمة باعتبار أنها تعد أساسا موضوعيا سلبيا لإعطاء كل ذي حق حقه بالتقدير المناسب دون اسراف أو تقصير .

وبالنسبة إلى الروادع والعقوبات فإن التقرير الدوري يبين كيف حققته من أوجه الضعف والتقصير في سلوك وأداء المعلمين فتسبب به المنظمة في التواحي التي تحتاج إلى توقيم في سلوك المعلمين عن طريق الروادع والعقوبات الإدارية والتأديبية المختلفة والتي تتفاوت في جسامتها حسب سلوك كل عامل كما تتفاوت في الآثار المترتبة عليها . وهي مشروعة لو تبادر تيار السلوك الموجب والاعتراف في الآداة بما يضمن عدم انتهاك هذا السلوك الموجب وهذا الإبداع المتحرف إلى أهداف وسياسات واتجاهات المنظمة وعدم انتكاس مدواه إلى باقى المعلمين بالنسبة .

وبالنسبة إلى التشجيع فإن التقرير الدوري قد تكشف عن أن ترواح الضمير في سلوك وأداء المعلمين غير مضمرة من جانبهم بل هي هذه الحقيقة خارجة من إرادتهم . إلى هذه الحالة لا تصلح الكافاة أو الضمائم كسبيل لاصلاحها بل على المنظمة أن تستكمل أوجه التحسين في السلوك والآداء من طريق الترميز التوجيهية المناسبة لزيادة للاحم المعلم من خلال تنظيمه من جهة أخرى . أي أنها توجه برامج التدريب لزيادة رغبة المعلمين في العمل وفي ذات الوقت تشجيع قدراتهم ومهاراتهم فيه .

وبالنسبة إلى ربح الروح المعنوية للمعلمين فإن التقارير الدورية - المبينة على أسس موضوعية - تعد أساسا ماديا للعلاقة القائمة بين المنظمة من جهة وبين المعلمين من جهة أخرى - ويرجع يعض المعلمون لهذا الأسس الموضوعي المادى ضمن المنظمة تحقيق نتائج طيبة وثرية صالحة لزيادة التعاون وثقة الثقة وإشعاع السبلات ورفع الروح المعنوية لجميع المعلمين بمد أن زالت الرتب والملاوات وتم التقرب بين حاجات المنظمة وحاجات المعلمين بها .

٤ - تقييم الآداة الكلى للمنظمة : إذا توصلت المنظمة - من خلال التقارير الدورية - إلى التعرف على الأوجه السابق الإشارة إليها أصبحت أمامها صورة شاملة كلية للوقوف يتم من خلالها تقييم الآداة الكلى للمنظمة وهل نجح هذا الآداة في تحقيق الأهداف الأممية للمنظمة ككل والأهداف الخاصة بكل إدارة أو تقسيم تنظيمي على حدة - وفقا للخطط والسياسات والبرامج الموضوعية ... وهل عرف كل فرد دوره في المنظمة ؟ وهل قام بما يلقى عليه موقفه فيها من مسؤوليات ومشتريات ... وهل كان هناك تنسيق بين الأنشطة المختلفة بحيث سالت كلها في ظل مفهوم واحد وإلى اتجاه واحد نحو تحقيق الأهداف العامة للجهة ... وعلى ضوء هذا التقييم تكون المنظمة قد زودت بخطة للمعلومات اللازمة لرسم صورة المستقبل على ضوءه من الحاضر والمضى .

وبالنسبة إلى توزيع المعلمين يمكن من خلال التقارير الدورية الحكم على مدى صلاحته - إذ أن اختيار المعلمين أو استعانة بتوزيع المعلمين للمعلمين - كما وكيف - لكان ذلك من أهم عوامل نجاح الأعمال والمنظمة مما لا يفتقر إلى أهداف - فلا بد من تلامح حجم وزرع العمل مع فئات ومقومات كل عامل ونزاهة ونخسجته . كذلك فإن معدلات الآداة الموضوعية يبرز أن تكون سليمة ومقبولة وتشجع على تكون الأسرار لتأثيرها مبالا أو تعذيب . ولا شك أن مستوى أداء المعلم واتجاهه نحو الإبداع أو الانخفاض إلى التذلل يبين مدى صلاوته مع رؤسائه وزملائه ومرؤوسيه والجمهور الداخل والخارج للمنظمة ، ومدى استجابته لما تقتضيه القوانين والروادع والتأديبات ، والتزاماته بالإصول الرسمية وأصول الصنعة - المسمى - لا شك أن كل هذه مؤشرات مستخرجة من التقارير الدورية تكشف عن ترواح القوة والضمير في أداء المعلم وعلاوة على ذلك لا يرجع إلى باقى ذاتي ولا إلى الخلق في توزيع المعلمين .

وبالنسبة إلى النقل التوجيهي تعنى التقارير الدورية مؤشرات عامة من مدى التجانس والتوافق بين ما لدى المعلمين من المؤهلات والشروط اللازمة لشغل الوظيفة وبين متطلبات الوظيفة الواردة ببطاقة وصفها فلا ما افتقد هذا التجانس الناتج من التقرير للمنظمة فرصة التصرف على ذلك ومن ثم تقوم بشكل المعلم من وظيفته العالية إلى وظيفة أخرى تلقى طبيعتها من نوعية المعارف والقدرات والمهارات الأثرة لديه أملا لبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

وبالنسبة إلى الترفية يمكن من طريق التقارير الدورية أن تعرف المنظمة على أكتاف الناعم من بين المعلمين بما الذين يتعاملون الترفية لشغل الوظائف الإدارية والمعلمين أصليا في ضوء ما توفر لديهم من جدارة وصلاحيات في أعمالهم العالية واحتمال كبير لتجاربهم في أداء الواجبات التي مستند إليهم في الوظائف الأعلى بمد ترفيتهم .

وبالنسبة إلى التثويل يمكن للمنظمة أن تتعرف من خلال التقارير الدورية على مستوى المعلمين الذين كان تقدير كفاءتهم دون المستويات المطلوب بسبب عدم تماشى معارفهم أو مهاراتهم أو خصائصهم مع متطلبات الوظائف التي يشغلونها - فتمسى إلى تعلم في وظائف أدنى على قدر ما توفر لديهم من صلاحية ليبراسوا أعمالها أملا لبدأ حسن استغلال الطاقات البشرية المتاحة داخل المنظمة .

وبالنسبة إلى استحقاقات المعلمين وأهمها الملاوات الدورية الاستثنائية والحوافز والكمالات فإن التقارير الدورية هي التي يبين مدى مستوى منة المنظمة بآرائها ومعلوماتها التي تستلزم وأداء والتزام المعلمين ، وعلى ضوء ذلك تقوم بزيادة الرتب أو خفضه حسب الأحوال ، وتتمتع الحوافز أو ترفيقها أو تعيد النظر فيها سواء في نظمها أو نوعيتها (مادية أو مشوية) . وتتمع الكمالات من الجهد الزائد ورفضه العمل والإصرار عليها ، وتقرر الملاوات أو النسبة التناسبية منها أو تقرر بالجرمان منها على ضوء ما تكشف عنه التقارير الدورية على مستوى

نظريّة المحاسبة

وعلاقتها

بالنظام المحاسبي

في وحدات الادارة الحكومية

محمد الناعجي
مدرس المحاسبة المساعد
طريق التجارة - جامعة مصر

تمهيد

المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية ظهرت لتؤدي وظائفها لخدمة اصحاب المشروعات والادارة والمجتمع بأسره ..

وقد تطورت المحاسبة على مر العصور نتيجة للتطور الذي حدث في أحجام المشروعات ونظم ادارتها وتغير النظرة الى دور القبولة خصوصا بعد الازمة المالية عام ١٩٢٠ م ، وظهرت تبعاً لذلك فروع جديدة لعلم المحاسبة لتلبي احتياجات القطاعات عديدة وبكفاءة أكبر .

ومن بين المجالات التي قدمت اليها المحاسبة خدماتها « قطاع الادارة الحكومية » حيث تأثرت طرق التسجيل والتبويب والعرض للعمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي بظهور المحاسبة وطريقة القيد المزدوج وبدأت الأجهزة الحكومية تستفيد من علم المحاسبة في الرقابة على المال العام تحصيله وصرفه مما ساعد على الأقلل من الاختلاس والاسراف فيه .

والمحاسبة الحكومية بناء على ما تقدم تهدف الى تسجيل تحركات القيمة داخل الوحدة الادارية لتبيان نتيجة النشاط والصفقات التي قامت بها ، ولتقييم هذه النتائج الفعلية ومقارنتها بما كان مستهدفاً . بالإضافة الى ذلك فان المحاسبة الحكومية تعتبر أداة مساعداً لرسم السياسة العامة وتوجيه الاقتصاد القومي .

الحاجة للتطوير :

وخلاصة ما تقدم أن النظام المحاسبي الحكومي يعتبر من أهم الركائز التي تساعد الحكومة على تنفيذ قراراتها وسياساتها .

لكن هناك ظاهرة هامة في هذا المجال وهي أنه بينما انصاف النظام المحاسبي في الوحدات التجارية والصناعية بالتطور نحو تحقيق الكفاءة والاحياء لخدمة الافراض الادارية ، نجد النظام المحاسبي في الحكومة قد تميز

بالجمود وعدم التطور واقتصرت أهدافه على الرقابة المركزية .

ومن مظاهر هذا الجمود ما يلي :

١ - الثبات في تبويب الإيرادات والمصروفات على اسس موحدة سنويا دون مناقشة .

٢ - الرغبة في وجود ارقام مقارنة محضرة على اسس ثابتة وتعليمات واحدة من عام لآخر .

٣ - عدم الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بالمحاسبة الحكومية .

٤ - عدم وجود وحدات أداء للخدمات التي تقدمها الحكومة ، بحيث يمكن أن توجه اليها عناصر التكاليف وبالتالي التعرف على اتجاهات التكلفة للوحدة للتعرف على ما اذا كانت هناك رقابة ايجابية على عناصر التكاليف .

وبعد فترة طالت من الجمود بدأت النظم المحاسبية الحكومية في التطور نتيجة عوامل عدة منها :

١ - ظهور اساليب جديدة في تبويب ميزانية الدولة من مجرد موازنة للرقابة الى موازنة للبرامج والاداء ثم الى موازنة للتخطيط والبرمجة .

٢ - الاهتمام بإنشاء معاهد متخصصة لأبحاث المحاسبة الحكومية ففي إنجلترا : انشؤ معهد يعرف باسم Institute of Municipal and Government Accounts وفي الولايات المتحدة : هناك لجنة تعرف باسم اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية .

٣ - تطور نظرية المحاسبة بفاهيمها ومبادئها وظهر طرق تبويب وعرض جديدة ، مما اثر من بعيد على تطور المحاسبة الحكومية ، وظهرت نظرية الاموال المخصصة نتيجة لكتابات Vatter واصبحت هذه النظرية الاكثر مناسبة لمعالجة العمليات المالية في الوحدات الادارية الحكومية .

وفي مصر فان الجمود في نظم المحاسبة الحكومية ظل قائما فترة طويلة ، وإن كانت قد تمت مؤخرأ بعض الخطوات والمحاولات لتحريك وتطور هذه النظم .

ومن مظاهر هذا الجمود في نظام المحاسبة الحكومية عندنا مايلي :

١ - قديم القوانين واللوائح السارية: فاللائحة المالية للميزانية والحسابات وضعت في عهود سابقة وتعارض كثير من نصوصها مع الوضع الراهن . فقد جاءت اللائحة في ٧٩١ مادة وادخلت عليها تعديلات كثيرة في اوقات متفرقة حتى أصبحت هذه اللائحة غير مرئية تربيباً منطقياً فضلا من تعرضها لتفصيلات لا مبرر لها . وتطبق بطريقة موحدة في جميع المصالح دون استثناء . كما أن ضرورة أخذ موافقة وزارة الخزانة في كثير من الامور يعرقل اعمال الوزارات . بالإضافة الى اطلاتها للاجراءات ، وتحمل المواطنين عبء التقدم بعدد كبير من المستندات والاوراق .

٢ - قانون تنظيم المناقصات والمزايدات واللائحة

الخاصة بها : فقد وضع في وقت لم يكن للقطاع العام فيه الأهمية الملقاة عليه اليوم .

٣ - **لائحة المخازن :** لا يتضمن القواعد الخاصة بتحديد الكميات الواجب الاحتفاظ بها مما سبب تكديسا في بعض الاصناف خلف عنه الثارا ضارة بالاقتصاد القومي . ولو نظمت المخازن الحكومية بحيث تصبح لدينا صورة واضحة ودقيقة عن الإرصدة الموجودة فيها لأمكننا استخدامها في القضاء على الاختناقات الموجودة .. وكذلك تحقيق العصب على ميزان المدفوعات .

٤ - **تنفيذ النظام :** أن أغلب المنفذين من غير المؤهلين .. مما تسبب عنه انحرافات كثيرة فضلا عن أن عدم ارتباط التنظيم الإداري بالتنظيم المحاسبي تسبب عنه ارتباك في العمل .

٥ - **خلو النظام من مقاييس لتقييم الأداء** في وحدات الإدارة الحكومية ، والاهتمام موجه في هذه الناحية إلى الوحدات الاقتصادية .

٦ - **عدم الاستفادة بأساليب محاسبة التكاليف** ومحاولة تطبيقها في قطاع الخدمات .

وخاصة ما تقدم اتنا في مصر في حاجة ماسة إلى تطوير جدرى للنظام المحاسبي في الوحدات الحكومية لكي يتخلص مما فيه من نقائص ، ونفريا ما به من صدع ، ويصبح أداة سهلة لفرض الرقابة وتقييم الأداء وتقديم البيانات اللازمة بالسرعة والدقة من مجريات النشاط في وحدات الإدارة الحكومية .

ومن الانصاف الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة لوحظ اهتمام بتطوير النظام المحاسبي في وحدات الإدارة الحكومية . ومن ذلك :

عقد في ٧ مايو سنة ١٩٧٢ مؤتمر للموازنة العامة بنادى التجارة . أظهر المؤتمر أن من بين ملامح التطوير الواجب أن يتم :

(أ) الإخل بنظام الاستحقاق في المحاسبة الحكومية (ب) اتباع نظام موازنة البرامج والأداء .

(ج) تحديد المسؤولية من المخالفات المالية بالجهاز الإداري .

مقومات التطوير :

أن الأمر في النهاية يحتاج إلى دفعة قوية تفر من طيبة هذا النظام بصورته الحالية وتساعد على أن يواكب التطور في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والاستجابة للتطورات المالية في هذا الشأن .

ولنمّا إلى بعض المقومات الواجب مراعاتها في التطوير المقترح :

أولا : مدى الحاجة إلى استخدام مفاهيم وأساليب محاسبية التكاليف في مجال النشاط الإداري .
وبالتالي مدى الحاجة إلى احتساب عنصر الاهلاك في التحسبات الحكومية .

ثانيا : مدى الحاجة إلى تطبيق مبدأ مقابلة الخدمات الزداة بالبالغ المنفقة في سبيل تأدية تلك الخدمات . مما يستدعي إعادة النظر في أساس تحديد الإيرادات والمصروفات حتى نصل إلى أحد البدائل التالية :

- الاستمرار في اتباع الأساس النقدي المعدل .
أو التحول إلى أساس الاستحقاق .
أو كما يرى البعض تطبيق أساس الاستحقاق المعدل .

ثالثا : تصميم النظام المحاسبي بما يساعد على تطبيق ميزانية البرامج والأداء وتحقيق الأغراض منها في سهولة ويسر . حيث يتم إجراء تقسيم محاسبي يتفق مع وحدات الأداء المتفق عليها . وتحديد دورة التقارير الداخلية اللازمة لقياس مدى ما تم تنفيذه .

رابعا : ضرورة أحداث الرقابة الفعالة في هذه الوحدات عن طريق استخدام الموازنات التخطيطية خاصة وأن حافز الاستثمار غير موجود مما يجعل احتمال الرقابة الفعلية ضعيفا ويحتاج الأمر إلى استخدام حوافز إيجابية وسلبية مختلفة .

خامسا : دراسة التنظيمات الإدارية للوزارات والمصالح والوحدات التي يتكون منها قطاع الخدمات بحيث تؤخذ خطوات إيجابية في الموضوعات التالية :

١ - قصر نشاط الوزارات المركزية على عمليات التخطيط والتابعة والتقييم .
ب - تحديد نطاق الخدمات المركزية .

ج - تحديد اختصاصات الوزارات المركزية في مجال البحوث .

سادسا : أن تطوير المحاسبة سواء من الناحية النظرية أم التطبيق في مجال الخدمات العامة يتطلب تبسيط الإجراءات وإعادة النظر في عديد من الأمور التي تمثل في مجموعها **نظام الرقابة الداخلية** للقطاعات التي تزاوّل نشاط الخدمات العامة . (القوانين واللوائح السابق الإشارة إليها) .

سابعاً : مدى الحاجة إلى استخدام الآلات في إنجاز الأعمال المحاسبية في الجهاز الإداري . أو بمعنى آخر دراسة إمكانية نظام المحاسبة الحكومية في مصر . وما يتطلبه ذلك من بحث العوامل الواجب مراعاتها لنجاح هذا الأسلوب .

كانت هذه أهم الأمور الواجب بحثها بهدف تطوير النظام المحاسبي في قطاع الخدمات لكي يؤدي دوره كوسيلة فعالة في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء .

(١) الأستاذ محمود شوقي عطا الله - دور المحاسبة في وحدات الخدمات العامة - مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - جامعة القاهرة - ص ١٨١ - العدد ١٨ لسنة ١٩٧٢



اعداد : امام السيد

مصر :

اليوناني تقوم مصر بتصدير قطن طويل التيلة الى اليونان بحوالي ١٢ مليون دولار وبتحويل خام بحوالي ٣٠ مليون دولار الى جانب بعض السلع الاخرى بينما تستورد مصر بعض السلع اليونانية بحوالي ٢٦ مليون دولار .

العالم العربي :

بدأت السودان توقيع عقود تأسيس شركة لاستثمار خامات الاسيستوس ، وينتظر ان يبلغ انتاج الشركة السنوي مائة ألف طن في البداية ترتفع بعد ذلك الى مليون طن وتستغرق فترة تنفيذ المشروع أربع سنوات والمعروف ان الاسيستوس يدخل في عمليات البناء وصناعات الانابيب والالواح العازلة .

يبلغ رأس مال الشركة العربية للادوية خمسين مليون دينار كويتي تمت تغطية ٨٠٪ بمساهمة العراق بمبلغ عشرة مليون دينار وكل من مصر وليبيا والكويت ودولة الامارات العربية وقطر بمبلغ خمسة ملايين دينار والسودان بمبلغ مليون ونصف مليون وسوريا بمبلغ ٢ مليون وكل من اليمن الديموقراطية والجمهورية العربية اليمنية بمبلغ نصف مليون دولار ، وينتظر ان تتم تغطية رأس المال بعد اعلان مساهمات كل من السعودية والجزائر وموريتانيا .

يصل متوسط انفاق الاسرة في البحرين على الطعام حوالي ٦٤٩ في المائة بينما تنفق ١٤ في المائة من اجمالي دخلها على الاسكان و ٨٢ في المائة على الرياضة والترفيه .

اعلن في السودان ان السوق الاوروبية المشتركة قامت بتقديم مبلغ ٤٢ مليون جنيه استرليني قرضاً للسودان ، وأكد منصور خالد وزير التربية والتعليم السوداني ان هذا القرض سيخصص لدعم نظام التربية والتعليم ، وتطبيق عدد من مشروعات التنمية والتطوير في هذا المجال .

قرر مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، ان تكون حصة قطر من صندوق النقد العربي بمبلغ عشرة ملايين دينار عربي حسابي ، أي ما يعادل ١٤٢٨٥٧٠٠ مليون ريال قطري .

تقوم الكويت بتزويد شركة البترول اليمنية بالمنتجات البترولية اللازمة لسد احتياجاتها ثلاث سنوات ابتداء من أول ابريل القادم على اساس مليون طن من هذه المنتجات سنوياً وتشمل وقود الطائرات وبنزين السيارات والكيروسين وزيت الفلز والوقود المتوافر .

استوردت الجمهورية العربية اليمنية ١٦ ألف طن سكر من مصر والهند وأثيوبيا والصين وروسيا .

تم بين مصر والسويد توقيع بروتوكول دولي ، يبين حجم التعامل التجاري لهذا البروتوكول ستين مليون دولار .

أدت الولايات المتحدة الامريكية استمداها لتمويل الدراسات الخاصة بمياه الشرب بالقاهرة والاسكندرية ويتم تمويل عملية شبكة المياه والصرف بالقاهرة وحلوان عن طريق قرض من الكويت .

تم بين مصر وحكومة نيبال توقيع اول اتفاق تجاري تقوم فيه مصر بتصدير ١٥ سلعة الى نيبال أهمها المنسوجات والبترول الخام ومنتجات البترول والصناعات الهندسية والكهربائية والادوية والقطن الخام وغزل القطن والدرجات ، كما تقوم نيبال بتصدير ٢٩ سلعة الى مصر أهمها الحوت والاشخاب والبلكاش والجلود . ومدة الاتفاق خمس سنوات تم الحامسة عليه بالصفحات الحرة .

اعلن الوزير المفوض في السفارة المصرية بواشنطن ، في ندوة عن منظمة الاوبك ، ان مصر تتوقع ان انتاجها من البترول الخام في اوائل الثمانيات سيصل الى خمسين مليون طن سنوياً وأن توقعات الانتاج للعام الحالي هي في حدود ١٨٤ مليون طن في مقابل ١١٨ مليون طن في العام الماضي .

تعاقدت وزارة المواصلات على استيراد ١٦٠٠ خط للتيكس للقاهرة و ٤٨٠ خطاً آخر لمحافظة الاسكندرية يتم تركيبها تباعاً خلال النصف الثاني من هذا العام ، وبالنسبة لباقي المحافظات فمقد قررت الوزارة تغطية كل من الاقصر والسويس والاسماعيلية وبور سعيد واسوان واسيوط والزقازيق وطنطا والمنصورة خلال العام القادم بتركيب مسترالات سعة كل منها ١٦٠ خط .

بمقتضى الاتفاق التجاري الجديد الذي وقعه زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة و ، ايوانيس فارغيتوس و وزير التجارة

أخبار عالية :

تموض هذا النقص من أن يصل إلى ١٣٥ ألف طن هذا العام .

من المتوقع أن تصل الميزانية الجديدة لعام ١٩٧٧/١٩٧٨ الخاصة ببرنامج الغذاء العالمي إلى ٧٥٠ مليون دولار تسدد نقداً من الدول التي تقدم المساعدة للهيئة .

توفراً الاحتياجات الدوق من الاطارات . . تم الاتفاق بين اليابان ومصر على استيراد اطارات سيارات تصل قيمتها إلى مليون جنيه مصري ، وسيتم تحويل الصفقة عن طريق قرض ياباني قيمته ١٢٥ مليون جنيه ، أما باقي القرض فيستخدم في شراء بعض الاحتياجات لقطاع النقل من الصناعات اليابانية ومن بينها قطع غيار وحدات للديزل .

أفقت الحكومة الاسترالية جميع القيود على حركة الذهب باستثناء القيود المتعلقة بالمحارج . كما أعلنت الحكومة اياحة التعامل في الذهب شراء وبيعاً واستيراداً وتصديراً .

يزيد من حرج الموقف الاقتصادي في إيطاليا أن الليرة انخفض سعرها بمعدل ١٢٪ منذ إغلاق سوق النقد الاجنبي في إيطاليا لمنع المضاربات عليها ، بل يزيد أيضاً من خطورة هذا الموقف انذار اتحاد صناعة البترول الإيطالي بتخفيض امدادات إيطاليا من البترول .

التخطيط ووجوب إعداد المحاسنين والمهنيين في الصورة التي يتطلبها الانفتاح الاقتصادي في مصر . وفي نهاية الندوة تسأل الدكتور همدان همدان ما هي نعيم المدرس بكلمة الهندسة جامعة عين شمس عن الاخطار الاجتماعية التي يجب تجنبها عند دراستنا للانفتاح الاقتصادي مثل مشكلة القطع للسمان وغيرها .

وبعد أن استمرت الندوة أكثر من ٣ ساعات ختم الدكتور عبد العزيز حجازي الندوة متجنباً للبلاد كل تقديم وازدهار بفضل تعاون وإخلاص كافة المهنيين والمواطنين في سبيل رفعة بلدهم . أحمد فريد حسن

بأنها مدهشة . ولا كان يقال في الخدمة التي توفيت على شرط الحصول على درجة الكفاءة التي توجب العلاجي للتمل والاستمرار ليه لأن العاملين يهتم أن يتفوقوا على مسؤولي التقدير الوافدة منهم ليتفوقوا في استمرارهم في الخدمة وليؤمّنوا مستقبلهم وليحسّنوا سلوكهم وأدائهم وانتاجهم في الوقت المناسب وقبل فوات الأوان . . .

وبعد فهد كانت الأعداد والمجالات التي تضمها التقارير الدورية بالنسبة للمنظمات وبالنسبة للمدنيين بها . وفي الأقال القادم سنعرض بالبحث - أن شاء الله - إلى الصورة التي عليها التقارير الدورية الآن وهل تحقق الأهداف المروجة من ودائها أم لا . فاني لقاء فهد بأن الله .

محمد الويلدي

انخفض دخل الفرد في هولندا بنسبة ٤٪ نتيجة الركود الاقتصادي الذي ساد العالم خلال العام الماضي وتقييد الإحصائيات في هولندا أن معدل الإنتاج في المواد الغذائية والكماليات ظل ثابتاً بينما سجلت صناعات النسيج والملابس الماهرة انخفاضا بنسبة ٥٪ وصناعة الورق ٢٠٪ . بل أن الركود الاقتصادي في العام الماضي على الصادرات والواردات الهولندية كان له أثر على حركة الشحن في الموانئ بنسبة ٣٪ .

وصلت نسبة ارتفاع محصول القمح في العالم هذا العام ٥٪ عن العام الماضي بسبب هبوب الرياح الموسمية على معظم آسيا التي ساعدت على تحسين الإنتاج ، وقد ازداد استيراد الدول النامية للقمح بسبب انخفاض سعره من ناحية والرغبة في رفع مخزوناتها من القمح من ناحية أخرى . ويتوقع الخبراء الاقتصاديون تجدد أسعار القمح على ما هي عليه .

نتيجة لما تعانيه بريطانيا من نقص شديد في محصول البطاطس هذا العام . قررت إنتاج المحصول الزيمبي واللي تنوع بريطانيا

المحاسبين في خدمة الانفتاح الاقتصادي بنية المنشور ص ٦

اللفظ واختلاف الدروس النظرية التي يتلقونها في الجامعات عما يدور في الحياة العملية . ثم تكلم الأستاذ فؤاد سليمان رئيس قسم الميزانية بشركة النصر لصناعة الكوك وطالب بأن تطالب الشركات بتقديم دراساتهم للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم بمصر وذكر أن الكثير من الشركات لديها دراسات متكاملة ولكن ينقصها الامكانيات والاموال وينقصهم كذلك حق الاتصال بالمستثمرين .

ثم علق الأستاذ ممدوح عبد الحليم بمعهد التنمية الادارية عن أهمية

بحق ربحاً أو اقتصاداً في النفقات أو زيادة في الإنتاج ، فالسبيل إلى التعرف على هذا الجهد الفاعل والعمل التميز بلا شك هو التقرير الدوري ومن ثم فإن كسل من العاملين يسى من طريق عمله إلى الحصول على مثل هذه الملاحظات الاستثنائية .

هـ - الاستمرار في الخدمة : سبق القول ان التقارير الدورية يجب إعدادها لتفريع العاملين لوظائف أعلى كما تشهد اسماها لتتريهم إلى وظائف أدنى إذا ثبت تسليم في أداء واجبات وظائفهم الحالية ووجدوا صالحين لإداء أعمال وظائف أخرى أقل شأنًا وقد تكشف التقارير الدورية عن عدم صلاحية العامل بالرة لشغل أي وظيفة أدنى بالنظر ومن لم تلجأ المنظمة إلى بتر العنصر الأصل

مع المهندسين والفنيين للعمل على تطوير وتقديم الحركة العلمية والمالية للإبداع .

ثم وجه السيد عبد القادر محمد المحاسبين بنك القاهرة سؤالاً إلى الدكتور عبد العزيز حجازي عن تصوره إلى مدى نجاح الانفتاح في مصر وما هو مستقبل الانفتاح وما هي التحديات أو التوصيات التي يقترحها . وتكلم السيد عليمه حسن عثمان المحاسب بشركة كوداك بشأن عمل عن دور الجامعة في إعداد المحاسبين وعدد المشاكل التي يقابلها خريجو الجامعات من ضعف مستوى

التقارير الدورية - بنية ص ٢٥

الترشيح للدرجات التدريسية والتمهيدية والبيانات والإجراءات المبينة ، خاصة وأن القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن البيئات العلمية والإدارات الدراسية قد أعيد تأخير الكفاية من الصالحين أساساً للاختيار بين المرشحين .

د - الملاحظات الدورية : لقد ربط القانون بين التقارير الدورية وبين الحصول على الملاحظات الدورية بالكامل أو جزء منها أو الحرمان منها . لذا فهم العاملون أن يعطيتوا على مستوى أدايم وكفايتهم في نهاية كل عام كسبيل للتفريق على من منهم من هذه الملاحظات . وما قال من الملاحظات الدورية يقال أيضاً من الملاحظات الاستثنائية التي تمنح - بنس القانون - أن يبلل جهداً خاصاً

الضريبة على الشقق المفروشة

أحمد السمار وحف

مقدمة : -

١ - اشتغال الممول لحسابه وتحت مسؤوليته .

٢ - احترام النشاط الذى تخضع أرباحه للضريبة .

٣ - نية الكسب أو الحصول على ربح أو المضاربة

{ - الحصول على الأرباح في مصر (اقليمية الضريبة) .

وبناء على هذه الشروط فان نشاط تأجير الشقق المفروشة في ميدا الامر كان القانون يشترط لضخوه لضريبة الأرباح التجارية احترام الممول هذا النشاط ولذلك فان كثيرا جدا من الشقق المفروشة لا تخضع للضريبة بسبب عدم توافر هذه الشروط حيث كان كثير من الملاك يقومون بتأجير شقق مفروشة بطريقة مازفة دون وجود شرط الاحتراف أو التكرار أو المضاربة ولكن اذا لاحظ مأمور الضرائب ان بعض الممولين يزاولون هذا النشاط على سبيل التجارة والاحتراف يقوم فوراً بمحاسنتهم واخصامهم للضريبة على الأرباح التجارية طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ٣٩، وظلت الأمور تسير على هذا الوضع من سنة ١٩٣٩ الى ان شاع وانتشر تأجير الشقق المفروشة بطريقة تلفت النظر وبطريقة استغلالية رهيبه ولان كثيراً من افراد الشعب يزاولون هذا النشاط محققين أرباحاً طائلة دون خضوعها للضريبة لعدم وجود شرط الاحتراف كما سبق ان ذكرنا أراد المشرع أن يعالج هذه العيوب الواردة بالقانون ١٤ لسنة ٣٩ فأصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ لى يحقق العدالة الاجتماعية لافراد المجتمع .

نانيا : مدى خضوع هذا النشاط طبقاً للقانون ٧٨ لسنة ٧٣ : -

بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٧٨ مدلاً للمادة رقم ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ فنصت الفقرة الرابعة من هذه المادة على الآتى : -

((تسرى الضريبة على أرباح :

((الاشخاص والشركات الذين يؤجرون أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو يؤجرون محلاً تجارياً أو صناعياً بغضاه المادية أو المعنوية سواء شمل الأرباح كل أو بعض هذه العناصر)) .

نستنتج من هذه الفقرة ما يلى : -

١ - ينصب تعديل هذه المادة في هذا الخصوص نحو اخضاع تأجير الشقق المفروشة للضريبة .

بتاريخ ١/٢٩/١٩٧٦ صرح السيد المهندس/ عثمان احمد عثمان وزير الإسكان والتعمير بجريدة الأهرام بأنه تبين من درايصة مشاكل الإسكان في القاهرة والألكندرية والمدن الكبرى زيادة نسبة الشقق التي تؤجر مفروشة وانتشارها في مختلف الأحياء كاحسد أوجه الاستئجار مما ساعد على زيادة مشكلة الإسكان، وقال سيادته ان وزارة الإسكان والتعمير تدرس تنظيم إيجارات الشقق المفروشة وفرض ضرائب عليها تصل الى ٥٠٪ من القيمة الإيجارية بعد التى يحصل عليها المالك مقابل تأجير الشقة مفروشة والقسط الشهري لمعدل استهلاك المفولات على ان تخصص حصة هذه الضريبة لتمويل مشروعات الإسكان الشعبي .

وبهذه المناسبة فإننا نشارك أمثال هذه المشروعات العظيمة حيث تحصل الدولة بموجب هذه الضريبة على نسبة من الأرباح الضخمة التى يحتفظها أصحابها وتخصصها لتمويل مشروعات الإسكان الشعبي ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان هذا المشروع تقوم وزارة الإسكان والتعمير بدراسته وإعداده في الوقت الذى تقوم وزارة المالية ومصحة الضرائب بدراسة وتطوير السياسة الضريبية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بناء على توجيهات الرئيس المؤمن السيد / محمد أنور السادات، لذلك فإنه للمصالح العام نرى أنه من الأفضل ان يضم هذا المشروع الى السياسة الضريبية الجديدة التى ستعرض للمناقشة على الحكومة ومجلس الشعب خلال الشهور القادمة .

وقبل ان نشر كيفية احتساب هذه الضريبة طبقاً لهذا المشروع الجديد بطريقة مبسطة أرى أنه من الأفضل أن نذكر فيما يلى مدى خضوع هذا النشاط للضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ ثم نذكر موقف المؤتمر الضريبى الثالث وموقف مصلحة الضرائب ازاء هذا النشاط .

أولا : مدى خضوع هذا النشاط للضريبة الأرباح التجارية طبقاً للقانون ١٤ لسنة ٣٩ :

من المعروف أنه يجب توافر الشروط الآتية لريان ضريبة الأرباح التجارية على أرباح المهن أو الحرف :-

٢ - اشترط المشرع أن يكون التأثير لاكثر من شقة مفروشة بمعنى أن من يؤجر شقة واحدة فلا يخضع للضريبة

٣ - بموجب القانون ٧٨ لسنة ٧٣ يشترط المشرع الخضوع للضريبة أن يؤجر الممول أكثر من شقة مفروشة وبذلك تلغى الشرع شرط الاحتراق والتكرار الوارد بالقانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ بالنسبة لهذا النشاط فقط أى بطريقة استثنائية تخالف بقية الأنظمة الأخرى وذلك حتى يمكن أخضاع الممولات من الشقق المفروشة للضريبة .

ولا يفوتني أن أذكر أن المشرع أراد أن يمنع التهرب من هذا النشاط حيث نص المادة رقم (٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٨ لسنة ٧٣ على أن كل من يؤجر أكثر من وحدة سكنية مفروشة سواء كان مالكا أو مستأجرا أن يرسل اقرا را الى مأمورية الضرائب المختصة خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار أو خلال الخمسة عشر يوما التالية لإبرام عقد التاجر أو تعديله وذلك على نموذج رقم ٣٩ ضرائب الخاص بأرباح الشقق المفروشة .

ثالثا : مدى خضوع هذا النشاط من خلال مناقشات المؤتمر الضريبي الثالث : -

بعد تطبيق وتنفيذ القانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ لاحظ مأمور الضرائب بعض الثغرات في هذا القانون وذلك لان شرط الخضوع لهذه الضريبة طبقا لهذا القانون هو ان يكون التاجر للشقق المفروشة لاكثر من وحدة واحدة والثغرة أى تقطع الضعف هنا هو أنه من المحتمل أن يتهرب الممول من طريق التاجر باسم الزوجة وباسم الأولاد وبذلك يمكن للإمرأة الواحدة أن تقوم بتأجير أكثر من شقة واحدة ولا تخضع للضريبة . لذلك فإنه خلال مناقشات المؤتمر الضريبي الثالث المنتهى في ١٠ يناير ١٩٧٦ ، طالب مأمور الضرائب وأمسالة الجامعات أن يخضع هذا النشاط للضريبة الأرباح التجارية حتى ولو كان التاجر لشقة واحدة وذلك لمحاربة وسائل التهرب السابق الإشارة إليها .
وابتعا : كيف تحسب الضريبة في ظل ق ١٤ لسنة ٣٩ ، ق ٧٨ لسنة ٧٣ ؟

طبقا للقانون ١٤ لسنة ٣٩ ، من ٧٨ لسنة ٧٣ فان هذا النشاط يخضع للضريبة الأرباح التجارية والصناعية وقبل احتساب الضريبة فان مأمور الضرائب يقوم بتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة (الوعاء) وذلك بفحص الدفاتر واعتمادها إذا كانت سليمة وأمانة أما رفضها والاتجاه الى تقدير الأرباح وغالبا ما يسترشد مأمور الضرائب بالمناقشة على نموذج ١٦ ضرائب والمبانية والتحريات وحالات المثل وطبيعي فان الشقق المفروشة تختلف بحسب ظروفها ، فبعضها ممتاز والبعض متوسط والبعض فيها وجبات غذائية .. الخ .. وهنا يختلف التقدير من حالة الى أخرى وطبيعي بعد تحديد الوعاء تحسب الضريبة وقدرها ١٧٪ من صافي الربح يضاف إليها ١٠٪ ضريبة دفاع ويضاف ١٠٪ من قيمة الضريبة الأصلية عبارة عن ضريبة لحساب الحكم المحلى وكذلك يضاف

٨٪ ضريبة أمن قومي . ويضاف الى ذلك ٢٠٪ لن تزيد أرباحهم على ٥٠٠ جنيه اعتبارا من ١٩٧٣/١١/١ عبارة عن ضريبة جهاد وطني .

خاصا : كيف تحسب الضريبة طبقا لهذا المشروع الجديد ؟

سبق ان ذكرنا أن وزارة الإسكان والتعمير تدرس تنظيم إجراءات الشقق المفروشة وفرض ضرائب عليها تصل الى ٥٠٪ من القيمة الإيجارية بعد استبعاد قيمة إيجار الشقة ونسبة ال ٧٠٪ التي يحصل عليها المالك مقابل تأجير الشقة مفروشة والقسط الشهري لمعدل استهلاك التقلات .

مثال : نفرض أن شخصا ما يستأجر شقة بمبلغ ١٠ جنيهات تم إيجارها مفروشة بمبلغ ١٠٠ جنيه شهريا فما هي الضريبة في السنة ؟

وهنا تحسب الضريبة على الوجه التالي : -

قيمة إيجار الشقة مفروشة في السنة ١٢ × ١٠٠ = ١٢٠٠ جنيه يخضع الآتي : -

١ - قيمة إيجار الشقة ١٠ × ١٢ شهر ١٢٠ = ١٢٠ جنيه

٢ - نسبة ال ٧٠٪ التي يحصل عليها المالك ٧٠ × ١٢٠ = ٨٤ = ١٠٠ ج

٣ - الاستهلاك للمقتولات (فرضا) ٥٠٠ جملة المصروفات التي تخصم ٢٥٤ الجسوم ٩٤٦

الضريبة = ٩٤٦ × ٥٠٪ = ٤٧٣ جنيه
وطبيعي تتبع نفس الطريقة بالنسبة للمالك الذي يؤجر شقة مفروشة مع تقدير قيمة الأيجار على أساس عشرة أمثال ضريبة الفوائد .
سادسا : موقوف مصلحة الضرائب ..

بتاريخ ١٩٧٦/٢/١ نشرت جريدة الاهرام السمات الجديدة لمشروعات قوانين الضرائب الجديدة لكافة أنواع الضرائب وبمخصوص ضرائب الشقق المفروشة فوقف مصلحة الضرائب هو أخضاع تأجير الوحدة السكنية المفروشة أو أكثر للضريبة بأسعار تدرج حسب القيمة الإيجارية المتخدة أساسا لكل حجرة ..

سابعا : وسائل احكام خضوع هذه الضريبة : -

من السهل ان يقوم المشرع بفرض الضريبة وانما يجب اتخاذ الوسائل الرادعة لمنع التهرب من اداء الضريبة وفيما يلي الاجراءات التي تتبعها مصلحة الضرائب نحو احكام خضوع هذا النشاط : -

١ - سبق ان ذكرنا ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٨ لسنة ٧٣ تلزم الممولين بتقديم اقرار الى المأموريات المختصة على النموذج ٣٩ ضرائب الخاص بأرباح الشقق المفروشة .

٢ - تطالب مصلحة الضرائب الجوازات والجنسية
موافاة مأمورية الضرائب المختصة بصورة من أخطار
الأيواء الذي يقدم لها من تأجير الوحدات السكنية
المفروشة للأجانب وذلك خلال أسبوع من تاريخ
إخطارها بذلك .

٣ - في ظل القانون ١٤ لسنة ٣٩ ، ق ٧٨ لسنة ٧٣
كانت تفرض ضريبة الشقق المفروشة على الأرباح
الحققة ولكن طبقاً لهذه المشاريع فإن وعاء الضريبة
هو القيمة الإيجارية حسبما ذكرنا في مثالنا السابق .

٤ - بهذه الطريقة يمكن للدولة أن تحصل بموجبها
على نسبة من الأرباح الضخمة التي يحققها أمثال
هؤلاء الممولين .

٥ - إن الأوان بأن تفرض الحكومة مقبولة فورية على
صاحب الشقة المفروشة التي لا يبلغ منها .

٦ - اقترح أن يكون تأجير الشقق المفروشة بناء
على ترخيص يصدر من جهة رسمية مثل إدارة الرخص
وعلى ذلك يمكن حصر هذه الشقق المفروشة من طريق
إخطار مصلحة الضرائب بصورة من هذه الرخص التي
تجمع وتبوب وتنظم وتدون في سجلات منظمة وذلك
لأنه من الجائر أن يهرب أصحاب هذه الشقق
ويقومون بالتأجير دون إخطار مصلحة الضرائب أو
المأمورية المختصة بالنموذج رقم ٣٩ ضرائب السابق
الإشارة إليه .

أحمد السمانوني

مفتش ضرائب

٣ - إن تعليمات وزارة الداخلية الخاصة بأنه يتحتم
على كل مواطن يأوى اجنبياً غير مقيم أن يخطر قسم
الص باسم وعنوان الاجنبي فإن ذلك يمكن مصلحة
الضرائب من أن تستفيد من هذه البلاغات والإخطارات
الواردة الى قسم الشرطة لحضر ومعرفة مكان الشقق
المفروشة .

٤ - اذا امكن تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالزام المحلات بتبليغ مصلحة الضرائب من
المهنيين والمكاتب التجارية والشقق المفروشة فإن ذلك
يؤدي الى احكام إخضاع مثل هذا النشاط .

• خاتمة :

١ - نستنتج مما سبق ان الاتجاه من هذه
المشاريع هو إخضاع هذا النشاط حتى ولو كان وحدة
سكنية واحدة مما يؤدي الى منع التهرب وتلافة
عيوب القانون ٧٨ لسنة ٧٣ الذي كان يشترط
للخضوع الإيجار لأكثر من وحدة سكنية واحدة .



شركة المنسوجات الحديثة

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

أرقي للقممسة النوفوتيه

من:

الخزير الطبيعي والصناعي والقطن
والألياف الصناعية

بولقارا

الإسكندرية : شارع الألباء اليسرى ع ٢٥٨٦٢ / ٢٠٢٨٦



تتروكة النصر للتصدير والاستيراد

ملک (الریوس) میں منتشر۔ (۸) سرور قائم طلعت عربیہ ۱۱۴۸ھ ۲۰۲۷ء، ۱۱۴۹ھ ۲۰۲۸ء، ۱۱۵۰ھ ۲۰۲۹ء، ۱۱۵۱ھ ۲۰۳۰ء، ۱۱۵۲ھ ۲۰۳۱ء، ۱۱۵۳ھ ۲۰۳۲ء، ۱۱۵۴ھ ۲۰۳۳ء، ۱۱۵۵ھ ۲۰۳۴ء



٢٨ فرعا في كافة أنحاء العالم لخدمة الاقتصاد القومي



المضاعف السياحي في مصر

بقلم
مصطفى زيتون

تعنى العمالة وجود دخول تساعد على تنشيط المنطقة التي تجرى فيها التنمية ، ويتوقف التنشيط السياحي الاقتصادي على عدة عوامل . فلو أخذنا فندقا على سبيل المثال ، نجد أن ادواته تتنقل أجراءين فيما يتعلق بالبرادات : فهي إما أن تنقل الأموال على السلع والخدمات ، أو أنها تدخر جزءا من هذه الأموال . ويشجع الاقتصاديون إلى مثل هذه الإجراءات باعتبارها الهامش الحدى للاستهلاك ، والهامش الحدى للإدخار ، وذلك لنقل الأموال الذي تنطج طريقتين :-

١ - يدخر المبلغ ولا يقرض الى آخر بنفقة .
٢ - يشتري به واردات ، وفي أى حالة تنتقل الأموال ، ولا يترتب عليها تنشيط الاقتصاد المحلي .

إن الدراسة الاقتصادية تكون لازمة وضرورية في مناطق الوصول السياحية لتحديد الملاقة بين هذه الدخول ، فإذا أمكن الحصول على نتائج هذه الدراسات الاقتصادية ، أمكن استنباط الكثير من النتائج المفيدة . فنجد مثلا أن الأجهزة الحكومية تخصص مبالغ مناسبة بغرض تنشيط السياحة إلى بعض المناطق إذا أدركت مدى الإيراد والدخل التي يمكن أن يتحقق نتيجة الاتفاق السياحي . كذلك يمثل

تحسين أو إضافة تحسينات الى التسهيلات السياحية التي تستخدم السائحون إذا حصل المستثمرون على بيانات تعينهم على اتخاذ القرارات . ولكي نفهم المضاعف يجب أن يكون لدينا تقدير ما لنسبة الانفاق والإدخار في كل دولار ينفقه السائح في الدولة . وعلى سبيل المثال نفترض أن مجموع انفاق السائحون في بلد ما = ١٠٠٠ دولار وأن الهامش الحدى للاستهلاك = ٥٠ . وعلى ذلك ينتجه نمط الانفاق على النحو الآتي :

المضاعف =
(١ - الهامش الحدى للاستهلاك)

(١ - الميل الإضافي للانفاق)
٢ - نفترض أن الاتفاق السياحي = ١٠٠٠ دولار
وأن الميل الإضافي للانفاق = ٥٠
اذن ١٠٠٠ + ١٠٠٠ × ١/٢ +
(٢/٢) × ١٠٠٠ + ٣(١/٢) × ١٠٠٠ +
٢٥٠ + ٥٠٠ + ١٠٠٠ =
١٢٥٠ + ١٢٥٠ + ٢٥٠٠ =
دولارا تقريبا

اذن المضاعف =
١ - ٥٠

١
= ١٠٠٠ × ١
= ١٠٠٠ × ٢ =
٢٠٠٠ دولار تقريبا

= مجموع متسوية هندسية
لا نهائية حدها الاول انفاق السائحون
وأساسها هو الميل الإضافي للاستهلاك
١٠٠٠

اذن ج = - = -
١ - ٥٠
= ٢٠٠٠ أى أن الاتفاق الاصيل
وقدره ١٠٠٠ دولارا يصير الى دخل
للمجتمع قدره ٢٠٠٠ دولار .
٣ - والصورة الاخرى للمضاعف

هي : -

الميل الإضافي للإدخار
وهذه صورة أكثر بساطة تمثل
مقلوب الميل الإضافي للإدخار ، فإذا
كان الميل الإضافي للإدخار = ١/٣
فإن المضاعف = ٣ .
ويوضح المثال الآتي كيفية
استخراجه .

تحدث الفجوة بين الدخل
والاستهلاك من وجود الإدخار
والواردات ويخرج من عملية
الإدخار هنا تقديم القروض الى
الآخرين ، كما تعنى بالواردات
ما يتفق على الاحتياجات السياحية
من مصادر خارجية .
وهكذا نجد أن الفجوة هي مركب
من الإدخار والواردات ، فإذا تم اتفاق

١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ ويتصح منه أن :

٣ - نفس المصدر المذكور في (٢) اعلاه ، ص ١٣٣٥ (٤٩) ، ص ١٣٤٠ (٥٤) تخرج منه بالآتي : -

نسبة الاستهلاك الى الناتج القومي = ٨٩,٨٪
نسبة الادخار الى الناتج القومي = ١٠,٢٪
نسبة الواردات الى الناتج القومي = ١٦,٨٪

نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج القومي = ١٣,٣٪

وبما أن النسائج القسومي + الواردات = الاستهلاك + الادخار - (الصادرات)
اذن ١٠٠ -

٨٩,٨ + ١٠,٢ + ١٣,٣ - ١٦,٨ = ٣,٥
٨٦,٣ + ١٣,٧ =

وتتفق هذه النسبة مع ما ورد في كتاب الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن في كتابه المذكور ،
٤ - امكن الحصول على ارقام مكونات الناتج القومي خلال الفترة ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٧٢/٧١ من وزارة التخطيط فخرجت منها بالنسائج الآتية : -

وهذه النتيجة تتفق مع النتائج السابقة تقريبا

● محاولة استنباط المضاعف الميالي في مصر :

قياسا على ما سبق ، وعلى ضوء هذه الدراسة ، رجعت الى

١ - كتاب التخطيط القومي للاستاذ الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ص ٣٢ : من سلسلة المكتبة الثقافية الصادر عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي : وقد جاء فيه أن الفرد في مصر ينفق في المتوسط ٨٧٪ من دخله ، ويذكر ١٣٪ منه .

٢ - العدد ٨٧ - السنة العاشرة - نوفمبر ١٩٧٢ من مجلة التعمية العامة والأحصاء - احصاءات عامة ودراسات ترليلية صفحة ١٣٢٩ (٤٣) في موضوع المعالم الاساسية للنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية) + جاء في ص ١٣٣٥ (٤٩) جدول تطور الاستهلاك والادخار والاستثمار وعلاقتهم بالناتج القومي خلال الفترة

الاموال خارج الدولة للحصول على واردات ، فمن الواضح أن هذا لا يساعد على تنشيط الاقتصاد محليا كذلك اذا وضعت الاموال على شكل مدخرات ، لا تقدم كقروض الى آخرين ينفقونها في خلال سنة . فان لها نفس تأثير الواردات أي أنها لا تحدث نشاطا اقتصاديا وللحصول على أقصى فائدة اقتصادية من انفاق السائحين فيجب تقديم أكبر قدر من انفاق السائحين الى الاقتصاد المحلي على شكل مشتريات من السلع والخدمات وليس على شكل مدخرات أو مستريات من الواردات من الخارج .

وهذا يحتاج الى دراسة اقتصادية عميقة ، فقد أشارت بعض الدراسات الى أن المضاعف قد يصل الى ٣ في بعض المناطق ، وفي البعض الآخر قد يصل الى اقل من ذلك .

السنة	الاستهلاك	الادخار	الناتج القومي
١٩٦٦/٦٥	٢٠٦٥٢	٣٣٣٠	٢٣٨٨٢
١٩٦٧/٦٦	٢١٢١١	٣٣٧٨	٢٤٥٨٩
١٩٦٨/٦٧	٢٣٢٤٩	١٨٤٨	٢٥٠٩٧
١٩٦٩/٦٨	٢٤٥١٧	٢٠٥٣	٢٦٥٧٠
١٩٧٠/٦٩	٢٦٥٦١	٢٧٠٠	٢٩٢٦١
	١١٦١٩٥	١٣٢٠٩	١٢٩٤٠٤
	٨٩٨	١٠٢	١٠٠

جدول الناتج الاجمالي ومكوناته

البيان	٦٩/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	مجموع . %
الناتج السنوي الاجمالي	٢٥٩٧٠	٢٦٤٨٩	٢٩٢٦٩	٣٠٨٦٣	٣٢٧٤٥	١٤٤٤٦٣
استهلاك الافراد	١٧٦٢٥	١٧٩٩٠	١٩٣٩٦	٢٠٦٥٨	٢٢٠٧٦	٩٧٧٤٥
الاستهلاك العام	٥٦٢٤٦	٧١٧٠٠	٧٤٤٢٦	٧٩٤٢٢	٨٨٣١١	٣٦٠١٣
الاستثمار الثابت	٢٩٢٢٢	٣٣٣٢٢	٣٥٠٣٣	٣٥٥٠٠	٣٧٠٠٤	١٨٠١١
الصادرات	٣٠٩٩٩	٣٧٩٩٩	٤٢٥٥٥	٤٤٢١١	٤٥١٩٩	٢٠٠٩٣
الواردات	٤٤٣٤٤	٥٤٥٥٥	٥٤٧٠٠	٥٩٩٩٩	٦٤٤٢٦	٢٦٦٠٤
	٢٤٨٣٦١	٢٧١١٢٢	٢٨٨٥٤٤	٣٠٥٧٢٢	٣٢٨٨٤٤	١٤٤٢٥٨

الناتج القومي = الاستهلاك + الادخار + الصادرات - الواردات

اذن ١٠٠ = (٦٧,٨ + ٢,٥) + ١١,٨ - (١٣,٩ - ١٨,٤)

= ٩٢,٨ +

= ١١,٨ - ٤,٥

= ١١,٨ +

= ١٢ + ٨٨ =

البقية ض ٤٤

العجز في الميزان التجاري المصري

دراسة تحليلية للأسباب

صلاح الدين مندور

●● أولا : تكوين الواردات :

يمكن تقسيم الواردات الى ثلاث مجموعات سلمية وذلك على النحو التالي :

●● مجموعة السلع الاستهلاكية ويمثل فيها القمح والدقيق البند الرئيسى .

●● مجموعة السلع الوسيطة وتمثل فيها الخامات البند الاول .

●● مجموعة السلع الاستثمارية التى تمثل فيها الآلات والمعدات العامل الرئيسى .

●● ولقد ارتفع نصيب الواردات الاستهلاكية من اجمالى الواردات ٢٥٪ سنة ٦٠/٥٩ الى ٢٧٪ سنة ٦٥/٦٤ ثم انخفض الى ٢٠٪ فى سنة ٧٠/٦٩ ثم مالت النسبة الى الارتفاع خلال الفترة ٧١/٧٠ - ١٩٧٣ لتصل الى أعلى نسبة وهى ٣٨٪ فى سنة ١٩٧٣ .

وفى نفس الوقت ارتفع الرقم القياسى لاسعار الواردات الاستهلاكية من ١٠٠٪ فى سنة ٦٠/٥٩ الى ١٤٥٪ فى عام ٦٥/٦٤ . ثم تسببه الأسعار الى الانخفاض لتقل الى ١٢٠٪ فى سنة ٧٠/٦٩ الا انها تعاود الارتفاع التدريجى لتصل الى اقصى ارتفاع حققته وذلك فى عام ١٩٧٣ وقد ترتب على ذلك ارتفاع قيمة الواردات الاستهلاكية .

ولقد ازدادت نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية الى مجموع الاستهلاك المالى من ٤٧٪ فى سنة ٦٠/٦٩ الى ٥٩٪ فى سنة ٦٥/٦٤ ثم تنخفض الى ٤٢٪ فى سنة ٧٠/٦٩ ثم تعاود تلك النسبة للارتفاع طوال الفترة ٧١/٧٠ - ١٩٧٣ لتصل الى اقصى ارتفاع بلغته لتصل الى ٨٩٪ فى نهاية عام ١٩٧٣

ان هذه الظاهرة تعكس استمرار اعتماد اقتصاد جمهورية مصر العربية على الواردات الاستهلاكية لمواجهة الطلب المتزايد الناجم عن تزايد السكان من ناحية والقصور فى تخطيط الاستهلاك من ناحية اخرى، ومعجز قطاع الزراعة عن النمو بمعدلات مناسبة من ناحية ثالثة .

●● بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة فقدر بلغ نصيبها من اجمالى الواردات من ٤٩٪ سنة ٦٠/٥٩ الى ٤٨٪ سنة ٦٥/٦٤ ، ثم ٥٨٪ فى عام ٧٠/٦٩ ثم انخفضت الى ٣٨٪ فى عام ١٩٧٣ وفى نفس الوقت ارتفع الرقم القياسى لاسعار الواردات من السلع الوسيطة من ١٠٠٪ حتى ٦٠/٦٩ الى ١١٨٪ فى عام ٦٥/٦٤ ، ثم ينخفض الى ١١٠٪ فى عام ٧٠/٦٩ . واخيرا تعاود الاسعار فى الارتفاع لتصل الى اقصاها محققة ١٣٨٪ فى عام ١٩٧٣ والنتيجة هى ارتفاع قيمة الواردات الوسيطة خلال الفترة محل البحث بالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية ارتفعت قيمتها من ٥٧٩ مليون جنيهه فى عام ٦٠/٥٩ الى ٩٥٣ مليون جنيهه فى عام ٦٥/٦٤ ، ثم ٦٩٨ مليون جنيهه فى ٧٠/٦٩ . واخيرا بلغت ١٢٨ مليون جنيهه فى عام ١٩٧٣

وقد بلغ نصيب الواردات الاستثمارية من اجمالى الواردات ٢٥٪ ، ٢٣٪ ، ٢٤٪ ، ٢٤٪ فى السنوات ٦٠/٥٩ ، ٦٥/٦٤ ، ٧٠/٦٩ ، ١٩٧٣ على التوالى .

وسجل الرقم القياسى لاسعار الواردات الاستثمارية خلال الفترة محل البحث ١٠٠٪ ، ١٢٩٪ ، ١٤٢٪ ، ١٥٠٪ فى السنوات ٦٠/٥٩ ، ٦٥/٦٤ ، ٧٠/٦٩ ، ١٩٧٣ على التوالى .

ونتيجة ارتفاع الرقم القياسى لاسعار الواردات الاستثمارية هو ارتفاع قيمة هذه الواردات على النحو المشار اليها آنفا .

●● ثانياً تكوين الصادرات :

تتكون صادرات مصر من منتجات زراعية يمثل فيها القطن والارز الجزء الاكبر ، ومنتجات صناعية يتكون اغلبها من منتجات صناعية ذات اصل زراعى كالفلز والمنسوجات أو من اصل معدنى كمنتجات البترول . ولقد ظهرت فى قائمة صادراتنا الزراعية بعض المنتجات غير التقليدية كالفاكهة والخضر والزهور ، كما ظهرت فى قائمة صادراتنا الصناعية

● زيادة قيمة الواردات الوسيطة التي تتمثل فيها الخامات البند الأول وارتفاع الرقم القياسي لأسعارها .

● زيادة قيمة الواردات الاستثمارية لزوم التنمية الاقتصادية وارتفاع الرقم القياسي لأسعارها والذي يحتل المرتبة الثانية بعد الرقم القياسي لأسعار الواردات الاستهلاكية .

● انخفاض قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة إلى إجمالي قيمة الصادرات رغم اتجاه الرقم القياسي لأسعارها إلى الارتفاع .

● اتجاه قيمة الصادرات الصناعية إلى الزيادة بالنسبة إلى إجمالي قيمة الصادرات رغم اتجاه الرقم القياسي لأسعارها إلى الانخفاض .

● عدم وجود أجهزة للتنبؤ باتجاهات الأسعار العالية للسلع سواء كان ذلك بالارتفاع أو بالانخفاض كما أن اتصال أجهزة التجارة في مصر بمصادر المعلومات في العالم لم تكن تكون مقطوعة

● عدم الدراسة الجدية للأسواق الأجنبية من ناحية ، والرغبة في الحصول على العميلة الأجنبية بأى كمية من ناحية أخرى . وإذا أضفنا إليه ما حدث من تخفيض وأبقى للعملة المصرية في ديسمبر سنة ١٩٧١ حينما استبقت وزارة الاقتصاد سعر الدولار بالعملة المصرية ثابتا ورفعت أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية .

● ولأسباب عديدة كانت مصر تعلن عن احتياجها من السلع على شكل عروض متكاملة بحيث يتضمن العرض السلعة وقيمتها والتمويل وفوائده ، وكان الموردين يتفقون مع البنوك التي تورد السلع لتقييم عرضي متكامل لمصر . ويحدد الموردين في ذلك سعر السلعة وهو مضافة ، أعلى من أسعار السوق العالمية ثم يضيفون فوائد التمويل وهي أيضا أعلى من سعر الفائدة في العالم . وكانت النتيجة أن الفوائد وفروق الأسعار والعمولات تصل أحيانا إلى ٢٥ ٪ .

ترتب على كل العوامل سالفة الذكر انخفاض حصيلة الصادرات المصرية وارتفاع قيمة الواردات التي تحصل عليها من الخارج مما جعل معدلات التبادل في غير صالح مصر وبالتالي حدوث عجز مستمر في الميزان التجاري طوال الفترة محل البحث فيما عدا عامي ٦٨/٦٩ و ٦٩/٧٠

صلاح الدين مندور

الإتاوات والتلاجات والملابس الجاهزة وبعض المنتجات الكيميائية وذلك خلال الفترة موضع الدراسة ويلاحظ من (الجدول رقم ١٢) ميل نصيب صادرات مصر من المنتجات الزراعية نحو الانخفاض فيمضد أن كان نصيبها من إجمالي صادراتنا ٧٧,٧ ٪ سنة ٥٩/٦٠ وصل إلى ٦٩,٧ ٪ في ٦٤ / ٦٥ ثم واصلت النسبة انخفاضها لتصل إلى ٦٧,٨ ٪ في سنة ٦٩ / ٧٠ إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى ٥٩,٢ ٪ في نهاية عام ١٩٧٣ . وقد ترتب على هذا الاتجاه ازدياد نسبة الصادرات الصناعية إلى مجموع الصادرات من ٢٢,٢ ٪ في سنة ٥٩ / ٦٠ إلى ٣٠,٢ ٪ في ٦٤ / ٦٥ لتواصل ارتفاعها إلى ٣٢ ٪ في سنة ٦٩ / ٧٠ وأخيرا وصلت إلى أعلى مستوى حيث بلغت ٤٠,٦ ٪ في نهاية عام ١٩٧٣

وفي الوقت الذي اتجهت فيه صادرات مصر من المنتجات الزراعية نحو الانخفاض خلال الفترة ، محل البحث اتجهت الأرقام القياسية لأسعار الصادرات الزراعية نحو الارتفاع مسجلة ١٢,٨ ٪ في سنة ٦٤/٦٥ ثم ١٤,٧ ٪ في سنة ٦٩/٧٠ وأخيرا ١٩,٤ ٪ في عام ١٩٧٣ . والنتيجة لذلك أن معدل نمو قيمة الصادرات الزراعية اتجه إلى الانخفاض فيعد أن بلغ ٧,٢ ٪ في المتوسط خلال الفترة ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ارتفع بنسبة طفيفة ليبلغ ٧,٨ ٪ في المتوسط خلال الفترة ٦٥/٦٥ - ٦٩/٧٠ ثم يهبط إلى ٥ ٪ في المتوسط خلال الفترة ٧٠/٧٠ - ٧١/٧٣

وبينما تتجه صادرات مصر من المنتجات الصناعية نحو الارتفاع فإن الأرقام القياسية لأسعار الصادرات الصناعية مقارنة بالأرقام القياسية بأسعار الصادرات الزراعية تعتبر منخفضة إذ لم تعد في المتوسط خلال الفترة محل البحث بأكملها عن ٦٥ / ٦٥ ورقم ذلك كان معدل نمو قيمة الصادرات الصناعية أعلى كثيرا من معدل نمو قيمة مجموع الصادرات . ويعزى انخفاض الرقم القياسي لأسعار صادرات مصر الصناعية إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية المصرية بسبب :

١ - تطور معدل نمو الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التي ما زال يشكل الجزء الأكبر أو حوالي ٦٦ ٪ من مستلزمات إنتاج قطاع الصناعة .

٢ - بقاء معدل نمو وانخفاض إنتاجية العميل والمستلزمات والآلات . ولقد انعكست هذه الظواهر كلها في استمرار عدم قدرة مصر على تصدير منتجات الفول والمنسوجات التي تمثل أقدم الصناعات المصرية بدون دعم مما يعتبر بخس لعوامل الإنتاج الوطنية .

وقد ترتب على العوامل التالية :

● زيادة قيمة الواردات الاستهلاكية بنسبة كبيرة من إجمالي الواردات وارتفاع الرقم القياسي لأسعارها ارتفاعا كبيرا مقارنا بباقي الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات .

استخدام التكلفة / العائد

كأداة لتقييم المشروعات العامة

إبراهيم عبد الرحمن ارضه

مشروعات كالتالي : تقوم كل ادارة حكومية على حدة بتحديد احتياجاتها في مجال عملها وينتج عن ذلك اختواء الميزانية على مطلوبات جديدة مختلفة تتمثل في مدارس ومستشفيات وصواريخ ومحطات كهربائية .. الخ ويتم تحديد تلك الاحتياجات بصورة واضحة الا ان جانب الاتفاق المطلوب لمواجهة كل تلك الاحتياجات يوق في المادة الكورد المالية النادرة وجهاز الخيرة القائم ، ومن هنا يتطلب الامر وضع اولويات للمشروعات المختلفة المطلوب تنفيذها حسب اقصى درجات الاحتياج ، ويتم التأثير على اتخاذ القرارات من حيث تحديد ما هو اكثر اهمية من طريق ثلاث قوى في العادة وهى :

- القوى السياسية .
- تأثير مصالح المنظمات القائمة .
- الاختيار العشوائى لصانع السياسة .

وهذا يعنى ان عملية تجميع الموارد النادرة لا تتم بصورة واضحة كما انه لا يمكن تحديد مدى كفاية جهاز الاتفاق ورشادته .

معما يتطلب معيار ضمان لكفاءة المشروعات انطبق عليها ومن هنا يبدأ دور تحليل التكلفة / العائد ، نظرا لارتفاع نسبة الاستثمارات المطلوب تنفيذها للقطاع ال

من الضروري ان تخضع لدرجة عالية من الدقة والكفاية بهدف تحسين هيكلا الانفاق الحكومى وترشيده ويتم ذلك من طريق اخضاع المشروعات لتحليل التكلفة / العائد مما يسمح بتجميع منظم للبيانات (تكاليف وصوائك) التى يتخذ على اساسها القسار فيما يتعلق بالمشروع محل الدراسة وعلى اساس الدراسات المالية للمشروعات البديلية يمكن لصانع القسار الاختيار من بينها لتحقيق الكفاية لصلحة المجتمع .

وعنى هذا ان تحليل التكلفة / العائد يعتبر اسلوبا علميا لقسارنة المزايا والمساوىء للقياس الفردى بحيث يطبق مزايا هذا القياس في المشروعات العامة ويترك المساوىء لذلك التحليل يعمل بالنسبة للقطاع

يعتبر تحليل التكلفة / العائد اسلوبا مجديا لتبين الآثار الناتجة عن استثمار معين في علاقته بالاهداف المقررة له ، حيث يقوم ذلك التحليل بتقييم الآثار النهائية للاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل وبمعنى اخر يحاول تحليل التكلفة / العائد ان يقارن بين التكاليف الكلية والعائد الكلى لآى مشروع وذلك لتبيان التالى :

- ١ - ايهما اكبر العائد الكلى ام التكاليف الكلية .
- ٢ - الوصول الى اكبر نسبة بين هذين المتغيرين في المشروعات البديلة .

خاصة في مجالات الفيشانات وتنظيم الرى ، وذلك للاختيار بين عدة وسائل بديلة يمكن تنفيذها في تلك الحالات بعد تحديد مدى النفع العام والضرر الصام للناجين في حالة العمل باى تلك الوسائل . وكان التحليل في بداجه قاصرا على اخيد المتغيرات الاقتصادية فقط في الاعتبار الا ان الحدث في هذا الموضوع هو اتساع اتتحليل بحيث يأخذ في الاعتبار (التكاليف الاجتماعية) و (النفع الاجتماعى) أيضا في الاعتبار ففسلا من بعض العوامل الاخرى غير القابلة للقياس الكمى .

وتجدر الاشارة الى تزايد الاهتمام وتحليل التكلفة / العائد في الدول النامية كاسلوب يمكن من خياله الوصول الى الاختيار الرشيد بين الطرق المختلفة لاستخدام راس المال في عمليات التنمية الاقتصادية . هذا وقد تم حتى الآن تجارب حادة لادارة النشاط الاقتصادى للدولة ككل - قدر الامكان - طبقا للمبادئ الاقتصادية الرشيدة مع العمل على متابعتها واختيارها بكفاية لتزايد ندرة الموارد المتاحة للاستثمار .

دور تحليل التكلفة / العائد في اتخاذ القرار :-

يمثل نظام الميزانية المتبع في الوقت الحالى في شكل اختيار مدة

ويمتثل هذا النوع من التحليل انه لا ينقل فقط اختبارات الكفاية المستخدمة في المشروع الفردى الى المشروع العام وانما ايضا يأخذ في الاعتبار هدف الموازنة بين الآثار المرغوبة وغير المرغوبة من الناحية الاجتماعية (بعد ادخالها في التحليل) مما يمكن المخططين من الوصول بصورة تقريبية الى القرارات الصحيحة في مجالات تخطيط الاستثمارات التى تحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة الاجتماعية .

ولا يزال هذا الاسلوب حتى الآن في مرحلة التجربة ، ويزداد الاهتمام به يوما بعد يوم ، كما انه يستخدم في عدة مناطق لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية ويبدو ان الحاجة ماسة لتحليل هذا الاسلوب اذ من اللا حظ ان تطبيقه آخذة في التزايد المطرد في مجال اتخاذ القرارات السياسية والادارية خاصة في الولايات المتحدة الامريكىة وفي كثير من الوكالات الدبلوماسية التى تعصم في حقل دعم التنمية .

وقد بدأ تنفيذ هذا الاسلوب من التحليل لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكىة في مجال الادارة الصامة حيث استخدم في تحديد الآثار المتوقع حدوثها لبعض المشروعات الكبيرة

العالم ما تمثله توقعات المستثمر بالنسبة للمشروع الفردي .

وليس من وظائف تحليل التكلفة/العائد أن يحدد الأهداف السياسية أو أن ينتج أفكاراً جديدة للمشروعات أو أن يتخذ قراراتاً فعلية عليه وإنما يهدف أساساً إلى البحث عن أفضل الشروط لاتخاذ القرارات عن طريق اتباع معايير ثابتة للتكلفة ،

وهو في عمله هذا يؤثر على كل الخلق القائلية والعوامل التي ينظمها تنفيذ المشروع ذلك أن هدف التحليل هو أعداد مجموعة من البدائل اللازمة لتنفيذ مشروع معين والخروج بالاستنتاج الخاص بنتائج المشروع من كل يد بل ويقدمها إلى صانع القرار .

ولامكان اختبار وتقييم تكاليف وموائد مشروع ما فإن أسلوب تحليل التكلفة / العائد يستخدم في ذلك مقاييس السوق الحرة ، وحتى في حالة عدم وجود سوق حر فإنه يفترض وجوده كوسيلة للمساعدة في التقييم حيث تقارن أسعار السلع المنتجة وأسعار السوق للسلع البديلة أو ما يطلق عليها أسعار الظل ، وليس هناك حتى الآن وسيلة موحدة من وسائل تحليل التكلفة / العائد بحيث يمكن استخدامها دولياً كما لا ينتظر أن تكون هناك مثل تلك الوسيلة طالما كان تحليل التكلفة / العائد عبارة عن مجرد أسلوب للتفكير يعتمد على درجة كفاءة المحلل الذي بازدياد درجة كفاءته تزداد إمكانية استخدامه لمعظم المشاريع من البيانات المتاحة له للوصول إلى النتائج الصحيحة .

ومن الجدير بالذكر أن تحليل التكلفة / العائد يجد أساسه النظري في اقتصاديات الرفاهية الحديثة ذلك أن تلك الاقتصاديات تهدف إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية مما يهتم بجميع الموارد القائمة في الاقتصاد القومي ، ويتفق هذا مع رأى أحد الاقتصاديين (رابرتو) من أن الرفاهية الاجتماعية سوف تزداد بصورة دائمة وذلك عندما يحصل أى فرد على زيادة في المنفعة دون أى تخفُّص في منفعة أى فرد آخر داخل نفس المجتمع . وعلى أية حال فإن قياس تعظيم الرفاهية الاجتماعية يعتبر أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً وذلك

لان المنفعة الفردية والمنفعة الكلية للاقتصاد لا يمكن قياسهما كميًا ، ولذلك فإنه لاغراض البرمجة يؤخذ بدلاً من فكرة (الرفاهية الاجتماعية) معيار (الدخل القومي) ، ويتم تحديد التكاليف والعائد طبقاً لهذا المؤشر الجديد ، على أن تعتبر التكاليف ممثلة للانخفاض في الدخل القومي والموائد ممثلة للزيادة في الدخل .

أسلوب وضع التحليل :

يعتبر الرصيد المتبقى بعد خصم التكلفة من الموائد إضافة صافية للدخل القومي كما يعرف أيضاً بمعيار الاقتصاد ، ويقوم تحليل التكلفة / العائد باستخراج هذا المعيار للاقتصاد عن طريق الاختيار بين عدد من البدائل للمشروعات القطاع العام حسب القيمة الحالية لها والموائد المستقبلية خلال فترة بقاء تلك المشروعات فضلاً عن تكاليفها الكلية .

وتحديد التحليل في تلك الصورة يوضح الخطوات المتتالية الواجب تنفيذها في عمل نموذج التحليل وهي كالآتي : -

- التعرف بداية على التكاليف والموائد الداخلة في التحليل .
- تقييم كل من التكاليف والموائد - خصم الفترات الزمنية التالية المستقبلية للوصول إلى القيمة الحالية للمشروع .
- مقارنة التكاليف القائمة والموائد الحالية .

وبالإضافة إلى ذلك تؤخذ بعض المخترعات السياسية المعينة (قوى الضغط) في الاعتبار وأن كان لا يمكن ادخالها في عمليات الحساب السالفة الذكر دون صعوبة .

ويتم في الخطوة الأولى تلخيص الإجماليات تكاليف وموائد مشروع معين لفترة معينة ثم تقييمه وبعثه تحسب التكاليف المباشرة وغير المباشرة وكذلك بالنسبة للموائد وهذا هو الاختلاف الأساسي من حسابات التكلفة / الربح .

وتقييم السلع والخدمات في نموذج لاقتصاد قومي كامل - بعكس الحسابات الخاصة للتكلفة / الربح -

فإن الأسعار المعمول بها ليست هي أسعار السوق الفعلية ولكنها (أسعار الظل) ، وبعد أعداد قوائم التكلفة / العائد التي تظهر خلال المراحل الزمنية المختلفة القادمة فإنها تتم بمقارنتها وخصمها في الوقت الحالي ولا يتم الخصم الخاص بأهداف الاقتصاد القومي على أساس أسعار الفائدة السائدة في السوق ولكن على أساس (تكلفة الفرصة البديلة) فرائس المال بينما يرتبط المشروع الخاص في حساباته بمعدلات الفائدة على رأس المال أو اسواق النقد .

كما يجب أن ندخل قدر الامكان احتمالات عدم التأكد والاضطراب في عملية التقييم .

وعن طريق مقارنة المشروعات البديلة يمكن اختيار المشروع الذي يقل أعظم زيادة في الرفاهية الاجتماعية على أساس القاييس الاقتصادية الموضوعية أو يقل أعظم الأرباح تحت مقاييس الربحية في حسابات المشروع الخاص .

مشاكل التقييم :

مما سبق يمكن الوصول إلى أن معايير الاقتصاد في ظل تحليل التكلفة / العائد لا تأخذ في الاعتبار سوى الآثار النقدية ، وبالتالي أن ما أريد أن يتخذ قرار بشأنه ناسم نقدية فإن تحليل التكلفة / العائد لا يمكن اعتباره في هذه الحالة مؤشراً سليماً لأنه من المستحيل أن نفسم علاقة واضحة بين الوفورات المتحققة تحت السياسات الداخلة في أمر مؤبداً مشروع بطريقة ما غير الحسابات وبألى الآثار غير النقدية الحالية .

وبالتالي إذا ما أريد الحكم على المشروعات ، فإن الآثار غير النقدية يتم معرفتها عن طريق تحليل جزئي كمية إضافية تستخدم في تكوين الحكم العام على المشروع النقد . وبالنسبة للمشروعات التي تهدف بصورة أساسية إلى أهداف غير اقتصادية ، فإنه يفترض بصورة منطقية أن التحليل النقدي الجزئي ونتائجه يمكن استخدامه كإضافة وليس كعامل حاسم لاتخاذ القرار .

إبراهيم عبد الرحمن راضي

محاسبة المسئولين في الشريعة الإسلامية

× سامي نجدى ×

تقدمة : الرقابة بصفة عامة هي الاداة التي بموجبها يمكن التأكد من أن كل نشاط في المشروع يسير وفقاً للمخطط التي وضعت والسياسات التي رسمت ، والتعليقات التي أعطيت فيما يتعلق بكيفية الاداء الفعلي وفقاً لآطار التخطيط .

وتتجه الآراء الحديثة إلى القول بأنه لكي تتم الرقابة على أساس سليم فلا بد وأن نبهت عن السبب في احدث الاسراف والضياع حتى يمكن مراقبته ، ومن هنا نشأ المفهوم الحديث للرقابة والذي يقضى بأنها تتعلق بالاشخاص فبدلاً من مراقبة العناصر المادية مثل عناصر التكاليف وعناصر الإيرادات والاصول والخصوم يجب احكام الرقابة على العنصر الانساني الذي يقوم باستخدام وتشغيل هذه العناصر .

ولما كان الله سبحانه وتعالى قد بعث محمداً خاتماً للأنبياء والمرسلين ، وأنزل عليه قرآناً ينظم حياة الناس الدنيوية والاخرية ويجمع بين جنباتهما جميع القواعد المنظمة لها وذلك لقول رب العزة « ما فرطنا في الكتاب من شيء » وقوله تعالى « ان هذا القرآن يعطى للنبي هي اقوم » وقوله صلى الله عليه وسلم « تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا أبداً » كتاب الله وسنتي .

ويهدف الباحث في بحثه هذا إلى إبراز مفهوم محاسبة المسئولين ومبادئه من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وذلك تذكيراً عظيمة للشريعة الإسلامية وجلالها .

وسيتناول الباحث ذلك تحت العناوين التالية :

أولاً - مفهوم محاسبة المسئوليات ومتطلبات تطبيقه في الكفایات المختلفة
ثانياً - محاسبة المسئوليات في الشريعة الإسلامية :

أولاً - مفهوم محاسبة المسئوليات ومتطلبات تطبيقه في الكفایات المختلفة
يجمع جميع الكتب الذين تناولوا محاسبة المسئوليات بأنه لكي تتم الرقابة على أساس سليم يجب أن تنصب على الاشخاص بصفته السبب في حدوث التكاليف ، وليس على العناصر المادية للتكاليف نفسها ، فكان محاسبة المسئوليات هي مفهوم حديث للرقابة يقضى يربط المحدثات التخطيطية لعناصر نشاط المشروع بمراكز المسئولية ، وربط المحدثات الفعلية لتلك العناصر بنفس مراكز المسئولية حتى يمكن تحديد مسئولية أية انحرافات قد تنبع من مقارنة ما هو فعلي بما هو مخطط . ومن هنا تسهل مهمة قياس الاداء الفعلي مادام لدينا أساس لقياس هذا الاداء الفعلي وهو المحدثات والمخطط والسياسات الموضوعية في إطار التخطيط ، ومادام لدينا أيضاً معرفة كاملة بالشخص المسئول عن حدوث هذا الانحراف .

ويتطلب تطبيق مفهوم محاسبة المسئوليات توافر عدة عوامل منها :
١ - حصر تام لعناصر التكاليف وعناصر الخدمات ، وعناصر الإنتاج وعناصر الإيرادات ، وغير ذلك مما يلزم عادة لنشاط الوحدة أو مركز المسئول
٢ - الفصل بين عناصر التكاليف الثابتة وعناصر التكاليف المتغيرة ، ذلك بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز المسئولية به ، واستبعاد العناصر التي تعتبر من مسئولية المراكز الأخرى أو مستويات إدارية أعلى ، الثابتة كما هو الحال تجاه كثير من العناصر .

٣ - الفصل بين التكاليف التي يمكن الرقابة عليها وتلك التي لا يمكن الرقابة عليها .
٤ - تحديد مراكز المسئولية بالمستويات الإدارية المختلفة ، ويجب أن يكون كل مركز مرتبطاً بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى تسهل الرقابة على أعمالهم وعلى مراكز المسئولية التي يشرفون عليها .
٥ - ربط عناصر التكاليف وعناصر الخدمات والإنتاج والإيرادات وغيرها

بمراكز المسئولية في المستويات الإدارية المختلفة ، وذلك بعد تحديد هذه المراكز ومعرفة الشخص المسئول عن كل مركز .

٧ - قياس الاداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسئولية المشرف عليه شخص معين .
٨ - اكتشاف الانحرافات وربطها بالشخص المسئول وكيفية وأسباب حدوثها .

وباختصار فإنه يمكن تلخيص تلك المتطلبات فيما يلي :

١ - وضع المعايير التي تعتبر مرشداً للاداء الفعلي وهادفاً يبينه الوصول إليه ومقياساً يقاس عليه الاداء الفعلي لهم .

٢ - تحديد مراكز المسئولية ، وربط المحدثات المياريّة الموضوعية كل مركز .

٣ - نظام تجمع المعلومات عن الاداء الفعلي لتتم مقارنته بالاداء المعياري فيتم خيط الاداء ولا سيما عند التبع
٤ - مقارنة الاداء الفعلي بالمعايير وتحديد الانحرافات والمسئولية عنها
لحاقبة السوء ومكافاة الجيد ، والثناء على أسباب الاسراف .

ثانياً - محاسبة المسئوليات في الشريعة الإسلامية :

ان الفتحة في القرآن الكريم وسنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم يجد فيها بجرراً للمعرفة عن محاسبة المسئوليات ، فلقد تناول القرآن والسنة قضية الرقابة بمنها الحديث ، فهي تنصب على الاشخاص بصفته السبب في وقوع الافعال ، وذلك لأن عدل الله سبحانه وتعالى قضى بأن يكون أساس الحساب هو العقل فلا يحاسب عن فعله إلا عقل ، ولما كانت صفة العقل قد انتفت عن الماديات والجوانب فإن الرقابة قد انصبّت على الأشخاص بصفته العقلاء الذين يستخدمون الماديات والجوانب التي سخرها الله لهم وذلك في حدود ما أحل الله لهم وقد بين لنا صلى الله عليه وسلم هذا المبدأ بقوله : لتأنيق قدم عبيد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن يوم عمره فيما أفناه ، وعن شبابه فيما أفناه ، وعن جسده فيما أباه ، وعن ماله فيما أنفق ، وعن أم أكسبه .
وبعد أن تبيننا أن مفهوم الرقابة في القرآن والسنة ينصب على الأشخاص

تتبين متطلبات تطبيق مبدأ محاسبية المسئوليات من خلال القرآن والسنة كما يلي :

١ - وضع لنا الله ورسوله المعايير التي نسترشد بها في تصرفاتنا فقال تعالى في فاتحة سورة البقرة « ألم • ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين وقال تعالى ((أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم • وقال تعالى • قصد جاءكم من الله نور وكتاب مبين)) الخ فكان الله سبحانه وتعالى قد بين لنا أن الخيارات في السلوك والهادية في التصرف هو القرآن والسنة بما يجمع بين جنياته من معان عظيمة ويؤكد هذا قول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا ، كتاب الله وسنتي »

ثم هذا هو الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم يضع لنا ميارا لتفكره بين العمل الصالح والطالح حيث يقول صلى الله عليه وسلم « أوبر حسن الخلق ، والام ماحك في صدورك و نزهت أن يضع عليه الناس »

وقوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك فان الخير طمأنينة وإن الشر ريبه »

٢ - ثم ههنا هو القرآن والسنة يبينان لنا كيف أن كل انسان يمثل في حد ذاته مركز مسئولية • عليه واجبات مثبته فيما يقضى به القرآن والسنة ، وله حقوق أيضا يقضى بها القرآن والسنة ، وهو في سلوكه طبقا لتلك المعايير مسئول عنه لا يحمل غيره من أوزاره ولا يحصل من أوزار غيره شيء حتى بالنسبة لأقرب الناس اليه فيقول رب العزة « يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ، وقوله • ولا تزر وازرة وزر أخرى » وقوله « كل نفس بما كسبت رهينة » وقوله « كل امرئ بما كسب رهين »

وهامو المصطفى صلى الله عليه وسلم يؤكد ذلك حينما ينادى أهله مبينا له أن كل نفس بما كسبت رهينة حيث يقول صلوات الله وسلامه عليه : • يا فاطمة بنت محمد • اعلمي فلن اغني عنك من الله شيئا ، ياني عبد المطلب ، اعملوا فلن اغني عنكم من الله شيئا • • •

٣ - ثم هاهو نظام جمع المعلومات

عن الاداء بالفعل وعند النج حيث يقول جل علاه :
« لا تلبس بديون ياديين وإن عليكم لحاسبين لئلا تدبى • يحسبون ما عملون »

ويؤكد مبدأ الضبط عند المنبع حيث يقول : « ما يمنع من قول الا ندب رقيب عتيد » • ههنا يلاحظ الى علم الله الذي لا يعزب عنه متعا درة في السموات او في الارض حيث يقول رب العزة ((وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو • ويعلم ممي ابر وابهر ، وما تسعف من زوره الا يعلمها ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين » وهامو بعضا يقول لابنه « ياني انها ان لك مثقال حبة من خردل فتحن في مسخرة او في السموات او في الارض يأت بها الله »

وقوله « يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور »

٤ - ثم هاهو نظام الحساب بمقارنة الاداء الفعل بالمعيار ، لمعاقبه السيئ ومناقاة الجيد ففي هذا اليوم يعطى كل انسان كتابا فيه عمله حيث يقول رب العزة : « وكل انسان انما له طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يراه منهشورا ، اقرا كتابك لفي نفسك اليوم عليك حسيبا »

وقوله : « ووضح الكتاب فترى المحرمين مشفقين عما فيه ويقولون ياويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة وحاضرا ولا يظلم ديك أحدا » • وتتم المقارنه ويومئذ ، تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا • •

ومن خلال قرارة الانسان لاعماله تتبين الاساءة والاحسان وينادي امام الله ليحاسب على كل صغيرة وكبيرة ويومئذ يكون منهم شقي وسعيد ، فالذين شقوا ينادون من قبل الله : « خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه » وأما الذين سبغوا فينادي من قبل الله : « يا أيها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي واخلي جنتي » • • • وختمنا لحديثنا نورد ذلك الحديث الذي لخص فيه الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم معالم محاسبية المسئولين حيث يقول صلى الله عليه وسلم :

« كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » الامام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ، ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته • والراعي هو المؤمن ، ويراد به هنا من يركز اليه حفظ الشيء وتدبيره والرعية هي كل مايشمله حفظ الراعي وتدبيره •

وبالتدبر في هذا الحديث نجد روائع معالم محاسبية المسئوليات ومنها :

١ - نجد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حدد مراكز المسئولية بتدبرا واضحا لا تضارب فيه ولا تضاعف •

٢ - أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قد راعى أن يتدرج اسعاج نطاق المسئولية مع ارتفاع المستوى الإداري للمسئول ، فهناك علاقة طردية بين نطاق المسئولية ومستوى المسئول الإداري •

٣ - ومن أروع ما نجده أننا نجد أن المسئولية بقدر السلطة ، وههنا هو الحق فلا يصح أن نساأل شخصا عن شيء ولا نفوض سلطة ادارة هذا الشيء ومراقبته •

٤ - ومن أروع ما نلاحظه في هذا الحديث من معالم محاسبية المسئولين أن المسئولية على قدر الطاقة • • فالامام حينما يختار من أهل العلم والخبرة والذكاء قادر على رعاية شؤون الامة بأمرها ، والرجل لما فضله الله به على النساء قادر على ان يسي في سبيل «عاشتهم » والمرأة بما آتاه الله من صفات نادرة على رعاية شؤون البيت •

فمناط التكليف في الشريعة الاسلامية امران :

أولا - العقل : فلا يكلف الاالعقل ، ويسقط التكليف بالتعبية عن الجنون ، ولذلك يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم « دفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفق » • • • الطائفة - فالانسان وإن عقل الاانه محدود القدرة والطاقة ، ولذلك يكلف العقل في حدود طاقته أي في حدود قدرته • • •

شرح أحكام قانون التأمين الاجتماعي محمد طه عيسى

١ - وتسمى أحكام هذا القانون على جميع العاملين الذين سبق التأمين عليهم طبقاً لقوانين التأمين والمعاملات والتأمينات الاجتماعية السابقة .

٢ - كما تسمى أحكام التأمين ضد أصابات العمل على العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والمتزوجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي مع أعضائهم أصحاب الأعمال من أداء اشتراكات هذا التأمين من هؤلاء المؤمن عليهم وفي ذلك تشجيعاً لأصحاب الأعمال للاحاقهم بالعمل وتعليمهم المهنة والحرف المختلفة النافعة للبلاد .

طرق تمويل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة :

١ - الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع

١٥ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه شهرياً .

٢ - الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه ويستقطعها صاحب العمل من أجره الشهري بواقع ١٠ ٪ .

٣ - المبالغ التي يلتزم بها الخزانة العامة سنوياً بواقع ١ ٪ من أجور المؤمن عليهم .

٤ - احتياطات المعاشات التي تحول إلى هيئة التأمين الاجتماعي المختصة نتيجة ضم مدة الخدمة وحسابها في المعاش .

٥ - المبالغ التي يلتزم بها الخزانة العامة من المدد السابقة للمؤمن عليهم العاملين في الجهاز الإداري للدولة على تاريخ بدء العمل بأنظمة التأمين والمعاملات .

٦ - مكافأة نهاية الخدمة من المدد السابقة على الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ .

٧ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل حساب مدد العمل أو النشاط السابقة في المعاش .

٨ - ربح استثمار هذه الأموال .

ومن حصيلته هذه الأموال تؤدي الحقوق التأمينية (المزايا) الآتية :

١ - معاش عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعمول به

٢ - معاش في حالات انتهاء الخدمة بسبب العجز التامل - المستديم أو الجزئي .

٣ - معاش في حالة الوفاة ويصرف للمستحقين من المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

٤ - التعويض الإضافي ويصرف إلى جانب المعاش في حالات انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العجز أو الوفاة .

تمشياً مع سياسة الدولة في توحيد نظامي التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية في ج.م.ع في نظام واحد للتأمين الاجتماعي يطبق على كافة العاملين في القطاع الحكومي وغير الحكومي وعملاً بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، صدر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٥ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على أن يعمل به اعتباراً من ١-٩-١٩٧٥ ويقضى هذا القانون الاخطار الآتية :

١ - الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢ - أصابات العمل وأمراض المهنة .

٣ - المرض ويشمل الحمل والوضع للمرأة العاملة .

٤ - البطالة .

٥ - كما استحدث هذا القانون نوعاً جديداً وهو تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .

وقد حرص المشرع على أن يورد التأمين فسيء الشيخوخة والعجز والوفاة قبل أنواع التأمينات الأخرى التي شملها قانون التأمين الاجتماعي لأهميته؛ حيث يغطي أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة وهي من الأخطار المستديرة التي يتعرض لها العاملون ولا دخل لأفرادهم فيها .

فئات المؤمن عليهم :

١ - تسري أحكام قانون التأمين الاجتماعي على الفئات الآتية :-

١ - العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة .

٢ - العاملين بالهيئات العامة .

٣ - وتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومركزها الرئيسي بميدان لاؤلولى بالقاهرة إدارة صندوق التأمينات الخاصة بهؤلاء العاملين :

١ - العاملين بالمؤسسات بشركات القطاع العام .

٢ - العاملين الحاضرين لأحكام قانون العمل من لا يقل سنهم عن ١٨ سنة وترتبطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة وتعتبر كذلك إذا استمر العامل لدى صاحب العمل الواحد فترة لا تقل من ستة أشهر بما في ذلك فترة الاختبار .

٣ - العاملين الأجانب الحاضرين لأحكام قانون العمل بشرط ألا تقل مدة العقد من سنة ووجود اتفاقية بالمعاملة بالمثل .

٥ - تعويض من دفعة واحدة (المكافأة) ويصرف في حالة عدم توافر شروط استحقاق المعاش وفي حالات معينة على سبيل الحصر .

٦ - عند وفاة صاحب المعاش تستحق منحة وفاة ومصاريف جنازة .

وتعرض لاهم مبادئ شروط استحقاق معاش التقاعد ومواعد حساب المعاش فيما يلي :-
معاش التقاعد :-

تقضى المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى بأن يستحق المؤمن عليه المعاش في الحالات الآتية :-
١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به .
٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب الفصل بقرار جمهورى أو إلغاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن عليهم من الجهاز الإدارى للدولة وبإلهيئات العامة .
ويشترط لاستحقاق المعاش في هذه الحالات ألا تقل مدة الاشتراك من ١٨٠ شهرا على الأقل .

ويراضى عند تحديد مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق هذا المعاش أن يؤخذ في الاعتبار مجموع المدد المحسوبة في المعاش بما في ذلك المدة المحسوبة

بواقع ^١/_{٧٥} السابقة على تاريخ الاشتراك في التأمين .

وفي حساب المدة الموجبة لاستحقاق المعاش تجمع جميع المدد بما فيها كسور السنة فإذا تجاوزت ١٤ سنة يجبر كسر السنة في مجموع هذه المدد الى سنة ويضاف الى المدة المحسوبة بواقع ^١/_{٤٥} على أن تتوافر مدة استحقاق المعاش وهى ١٨٠ شهرا على الأقل .

عناصر تقدير المعاش :

يتم حساب المعاش على أساس المعادلة الآتية :
مدة الاشتراك x متوسط الاجر الشهري خلال الستين الآخرين x النسبة المقررة .

١ - مدة الاشتراك :

وهى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش وتنقسم الى قسمين :

١ - **مدد الاشتراك الفعلى :** وهى المدد التى ادى عنها العامل اشتراكا الى هيئة التأمين الاجتماعى المختصة وتدخل في حساب المعاش او التعويض بالكامل

ب - **مدد الخدمة السابقة :** وهى مدد الخدمة المؤمن عليه السابقة على تاريخ بدء العمل بالنظمية التأمين والمعاملات بالنسبة للعاملين في الجهاز الادارى للدولة ، ومدد الخدمة السابقة على الاشتراك في نظام التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة القسرى بقوانين التأمينات الاجتماعية بالنسبة للمعاملين في القطاع العام والقطاع الخاص والتعاونى وبشرط أن يكون المؤمن عليه مستحقا عنها مكافأة نهاية خدمته طبقا لقانون العمل وبإذنها صاحب العمل للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ نهاية الخدمة .

٢ - متوسط الاجر الشهري :

تقضى احكام المادة (١٣١) من القانون بأن يقسود المعاش على اساس المتوسط الشهري للاجور المستحقة للمؤمن عليه خلال الستين الاخيرين من مدة اشتراكه في التأمين او عن كامل مدة اشتراكه في التأمين ان قلت عن ذلك .

ويراضى عند حساب المتوسط الشهري للاجور ما يلي :-

١ - يعتبر الشهر الذى انتهت فيه الخدمة شهرا كاملا .

٢ - اذا تخطت فترة المتوسط مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه على اجره عنها كله او بعضه حسب المتوسط على اساس كامل الاجر .

٣ - يدخل في حساب المتوسط ما يكون قد استحق للمؤمن عليه من زيادة في اجره ولو لم يكن قد حصل ميعاد صرفها .

٤ - بالنسبة للمؤمن عليهم الذين لا يتقاضون اجورهم مباشرة بحسب المتوسط على اساس الاجور التى يستحقها المؤمن عليه خلال فترة المتوسط بحسب فئة الاجر وباعتبار الشهر ثلاثين يوما .

٥ - بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص غير المرتبطين باتفاقيات جماعية في تحديد اجورهم او لقوانين ادولابح توظف يراضى في حساب هذا المتوسط الا بجاوز الفرق زيادة او نقصان بين اجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الاخرى من مدة اشتراكه في التأمين واجرء ، في بدايتها من ٤٪ ، ولاندخل الزيادة من هذا الحد في حساب المتوسط .

النسبة المقررة بالقانون .

يقتدر المعاش بواقع ^١/_{٤٥} من متوسط الاجر الشهري للاجور المستحقة من الستين الاخيرين او كامل مدة الاشتراك ان قلت عن ذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين .
وواقع ^١/_{٧٥} من المتوسط الشهري المشار اليه من كل سنة سابقة على الاشتراك في التأمين .

مثال ١

مؤمن عليه من تاريخ بدء خدمته ١٩٤٠/١/١٠ وتاريخ اشتراكه في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ١٩٥٧/١/١٠ فاذا علمت انه انتهت خدمته ببلوغ سن التقاعد في ١٩٧٦/١/١٥ وأن متوسط اجره الشهري خلال الستين الاخيرين ٦٠ جنيه ١ .

احسب المعاش المستحق .

مدة الخدمة السابقة	مدة الاشتراك الفعلى
١٩٥٧/١/١٠	١٩٧٦/١/٥
١٩٤٠/١/١٠	١٩٧٥/١/١
١٩/١١/٢١	١٩/١/٤٠

في حساب مدد الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر الى شهر في مدة الاشتراك ولا يصيب كسر الشهر بالنسبة لمدة الخدمة السابقة .

— معاش مدة الاشتراك الفعلى
 $60 \times \frac{1}{60} \times 10 = 20$ جنيهه
 — معاش المدة السابقة على الاشتراك
 $60 \times \frac{1}{60} \times 10 = 8$ جنيهه
 اذن المعاش المستحق

$$20 + 8 = 28 \text{ جنيهه}$$

ونظرا لان القانون قرر بان يكون الحد الأدنى للمعاش ٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري متى بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه ٢٠ سنة على الأقل وحيث ان مدة الاشتراك في هذا المثال بلغت ٢٥ سنة ولم يصل المعاش المستحق الى ٥٠٪ من متوسط الأجر أشار اليه في المثال المذكور . وعلى ذلك يستحق هذا المؤمن عليه الحد الأدنى للمعاش ..

ويساوى في هذه الحالة $50\% \times 60 = 30$ ج
 جنبها شهريا .

ويصرف اعتبارا من ١/١/١٩٧٥

— الحد الأقصى لمعاش التقاعد
 — القدر اللازم من مدة الاشتراك لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش .

— اذا زاد المعاش من الحد الأقصى استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضا من دفعة واحدة (مكافأة) .

والى اللقاء في العدد القادم وهذه الموضوعات مع امثلة عملية ..

محمد طه عبيد

يوم/شهر/سنة
 ١٦/١١/— = اذن مدة الخدمة السابقة
 ١٦/١/— = ومدة الاشتراك الفعلى
 $11 \times \frac{1}{12} \times 60 = 55$ المعاش من المدة السابقة

مايم جنبه

$$120522 =$$

المعاش من مدة الاشتراك الفعلى

$$60 \times \frac{1}{12} \times 19 = 95$$

اذن المعاش المستحق = ٣٨٩٧٧ جنيهه

في حساب المعاش يعتبر كسر القرش قرشا كاملا
 = ٣٨٩٨٠ جنيهه
 ويصرف هذا المعاش اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦

وهو الشهر الذى انتهت فيه خدمة المؤمن عليه .
 يكون الحد الأدنى للمعاش ٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري السابق الإشارة اليه متى بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه ٢٠ سنة على الأقل (مادة ٥٠) .

مثال ٢ :

انتهت خدمة مؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد في ١٩٧٥/١٠/٨ فاذا علمت ان مدة خدمته المحسوبة في المعاش ٢٥ سنة منها ١٥ سنة مدة اشتراك ادى عنها المؤمن عليه اشتراكا في التأمين ٤ سنوات محسوبة في المعاش بواقع ١/٧ ومتوسط أجره الشهري خلال السنتين الأخيرتين ٦٠ جنبها احسب المستحق .

المضاعف السياحي في مصر بقية ص ٣٥

ونخلص مما سبق جميعا الى وجود تفاوت في التقديرات ، ولكنها ليست كبيرة ، بدليل تقارب النتائج ، ونخرج منها جميعا الى أن معدل الاستهلاك يساوى ما بين ٨٦٪ ، ٨٨٪ وأن معدل الادخار يساوى ما بين ١٤٪ ، ١٢٪

فاذا طبقنا القاعدة العامة على السياحة فان المضاعف السياحي يمكن استخراجه كما يلى :

$$\frac{100}{13} = \frac{1}{13} = \frac{1}{13} = \frac{1}{13} = \frac{1}{13}$$

المضاعف السياحي = الميل الإضافي للادخار

وعلى هذا الاساس فان الإيرادات السياحية تخلق دخولا للمجتمع على النحو الآتى :

$$1974 \text{ سنة } 72000000 \times 77 = 5556000000$$

$$1980 \text{ سنة } 217000000 \times 77 = 16709000000$$

وهذه مجرد محاولة أرجو أن تتبعها محاولات أخرى للوصول الى أرقام أكثر دقة على ضوء ما تسفر عنه الدراسات المقبلة — والله ولي التوفيق.

مصطفى زيتون

مدير عام

البحوث والدراسات الإحصائية



شركة مصر للتجارة الخارجية .. المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية

المركز الرئيسي : شارع قصر النيل / القاهرة

العنوان الإلكتروني : MISRCOMEX

تلكس : ٢٢٣٣ مصر كومكس

أهداف الشركة :

- ١ - تنفيذ عملياته الاستيراد بأفضل تمويل متاح لتوفير أكبر قدر من الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية ومهنة التصنيع .
- ٢ - ترشيد الانفاق وأحكام الرقابة عليه لتفرض النقطة التي أقصى حد ممكن بما لا يعوق تحقيق الأهداف .
- ٣ - تخطيط الصادرات والعمل على زيادة حجم الأعمال في مجال التصدير باستيراد أسواق جديدة وتصدير بامع غير تقليدية وذلك للمساهمة في توفير أكبر قدر ممكن من العملة الأجنبية اللازمة لموازنة الميزان التجاري .

مبدأ تحقق الإيراد في المحاسبة المالية

عبد الرزاق عبد السميع

يختلف دور محاسب الوحدة الاقتصادية عن دور الاقتصاد عند قيامه بالتحليل الجزئي . . ذلك أن الاقتصاد يبنى تحليله على منسأة فرضية ويصوغها بعدة فروض ويخرج من تحليله بمقاسيم ، أما محاسب الوحدة الاقتصادية فإنه يبنى تحليله على منسأة فعلية دائمة ومستمرة تعمل في ظل ظروف اقتصادية متغيرة ، ويخرج من تحليله بمقاييس محددة في شكل تقاوير دووية بفرض قياس نتيجة أعمال الوحدة عن فترة مالية محددة وتصوير المركز المالي لها في نهاية تلك الفترة بفرض تسجيل مهمة الإدارة وكل من له علاقة بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات .

وتظهر مشكلة تحديد اللحظة التي يجوز الاعتراف عدها بتحقيق الإيراد عندما يكون هناك فاصل زمني بين وقت إنتاج السلعة أو الخدمة ووقت تدبيرها للملاء وقت تمصيل قيمتها منهم (إذ قد تستغرق المواد الأولية وتصنع خلال الفترة بنينا لتتاج الا في الفترة المحاسبية التالية ، وقد يتم بيع البضاعة في فترة مالية) إلى ولا يتم تحصيل ثمنها الا في فترة مالية تالية) إلى ضرورة الاستقرار على بعض الاسس والمعايير التي تحدد لنا متى يعتبر الإيراد محققا ويتم الاعتراف به والابقاء في الدفاتر ؟

كما ان سياسة المحطة واللحظة تختلط هي الاخرى لكي نحصل على كل من يحاول الاخذ بمفهوم واحد للإيراد .

● الفرق بين تولد الإيراد وتحقيق الإيراد :
الحروف ان الإيراد يتولد من كل الأنشطة التجارية كانت او يومية ، فجميعها تصامم في النتيجة النهائية ومن ثم في الإيراد ، وليس متعلقا بنسبة الإيراد لنشأة واحدة فقط ، فذلك يعارض مع الموضوعية من ناحية ، والحقيقة من ناحية اخرى .

الموضوعية : تعظم تأكيد التحويل في الدفاتر المحاسبية يسند عليه العملية ، والحقيقة والضرر ، تصفهم عدم أخذ أي ربح لم تتحقق في الحسابات . وعلى ذلك فانه يمكن القول بان :

الإيراد يتولد : من خلال كل الأنشطة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت أنشطة انتاجية ام يومية .

ويحقق : بعد تغير في أي من أصول أو خصوم الوحدة الاقتصادية بحيث يصبح حشد الأثر نهائيا ، وقبلا للقياس الموضوعي بما يمكن الاعتراف به في الدفاتر .

أسس تحقق الإيراد في المحاسبة المالية :
يرى بعض الكتّاب ان معيار تحقق الإيراد في المحاسبة المالية هو «وقتية البيع» للإيرادات في نظرم لا يجوز إثباتها في الدفاتر الا على أساس دليل موضوعي مثل في عملية بيع عقارية للأشخاص مستلزمين من الوحدة الاقتصادية ، الا انه ظهر في السنوات الأخيرة بعض الآراء التي تأخذ بمفهوم واسع للإيراد ، تلك الآراء كانت أولاها واستقر استخدامها في الحياة المالية ، فمقاييس الموضوعية للإيراد يتم بعدة أسس ومعايير أهمها :

المحاسب يتم أساسا بشبكة القياس ، الامر الذي يستلزم ضرورة وجود دليل واضح ومحدد للقياس عناصر الإيراد والائتمالك في الدفاتر ، ويجب الا يخضع هذا الأسس إلى التحيز أو التقدير الشخصية الذي لا يوجد له دأ ان يقوم على أساس موضوعي .
والجدير بالذكر ان السمة الرئيسية التي تميز حياتنا عملية ، والعصر الذي نعيش فيه خاصة هي «المنشأة» فلا يوجد أشخاص مطلقا بآراء ، وبالتالي فلا يوجد المحاسبة بما يمكن ان تطلق عليه اسم «المنشأة» ، إذ لا يتفرش المحاسب أحدا إلى عدم وجود دليل موضوعي ، ولذلك يطرأ إلى الالتجاء إلى التقدير والحكم الشخصي ، وهذا يؤدي إلى نتائج النظم المحاسبية في الحساب العام نتائج تقريبية ليست تحدد محددة وجه الدقة .

● مبدأ التحقق والمبادئ المحاسبية الأخرى :
يعتبر مبدأ التحقق وليد مبدأ الدورية ، ذلك انه في الظروف العادية يفرض ان المشروع مستمر في أعماله ، فإذا كانت هناك حالات تصلي أو التلاص لبعض المشروعات فلهما ليست المفارقة العلمية ولكنها الاستثناء .
وقلنا هذا الجدا والدورية يطرأ المحاسب سبب بعض الظروف والتغيرات المالية - المعنوية ان يقوم باستخراج نتائج أعمال المشروع دوريا خلال حياته ، ويحضر تلك النتائج نهائية لدرجة «دنيا» الامر الذي يترتب عليها ربط الفرضية بوضع التقاوير على اسباب الحقوق في الوحدة الاقتصادية .

ولذلك يلجأ المحاسب إلى تقسيم حياة المشروع إلى فترات دووية - المنطق عليه في معظم الأحوال انها سنوية - وأعداد تقاوير لها بكل ما تحمذ أوضاعا عديدة ، وتعمل تقة في هذه التقاوير والبيانات التي تحتويها ، ويرى بعض الكتّاب ان هذا يجب على مبررات الأحداث التي تعبر بها الوحدة الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل . وأصبح لزاما عليه ان يجهز على الأنشطة التالية :

● متى يتحقق الإيراد ؟
أولاهي اللحظة التي يعتبر الإيراد عدها محققا ويتم الاعتراف به في الدفاتر ؟

ذلك يمكن قياسه ان تحديد قيمته ؟
ذلك متى يمكن إجراء الخطة القياسية السليمة بين عناصر الإيرادات وعناصر النفقات واستخراج نتيجة القساق على أساس سليم .

- ١) تحقق الإيراد على أساس البيع .
- ٢) تحقق الإيراد على أساس الإنتاج .
- ٣) تحقق الإيراد على أساس التحويل .

أولا : تحقق الإيراد على أساس البيع :
يعتبر الأساس البيعي أساسا موضوعيا لتحقيق الإيراد حيث انه يلقى قبولاً عاماً بين الغلبة المحاسبين ، إذ يتم الاعتراف بالإيراد عند الدفاتر بانتهاء حدوث عملية تبادل بين الوحدة الاقتصادية والغير ، على تلك الحالة تتساوى قيمة التبادل ، ومعنى ذلك ان الإيراد يحقق التاريخ الذي تصل فيه البضائع أو الخدمات للمسلم ويتم بإفلاتها بتقديده أو بأى قيمة اعتبارية أخرى (أرواق بيبي أوصافها مبنية) يعتبر ايراد الفقدان محققا في الفترة التي تكون الخدعة قد أدبت خلالها ، أما بالنسبة للشركات الحديثة فيعتبر الإيراد محققا - ليس عندما تتسلم الوحدة الاقتصادية - وليس عندما يتم توقيع العقد ، ولا حينما يتم تصنيع المنتجات ، ولكن يعتبر الإيراد محققا في تاريخ إرسال البضاعة إلى العميل أو في تاريخ تسليمها إليه .

ويرى ويؤمن ذلك الأسس ان المشتريات لاستطيع ان تحقق ايرادا أو بائعاً عملية بيع فعلية ، ان انه من المنطقي ان مجرد الإنتاج في معظم المشروعات لا يحقق ايرادا ، بل على العكس قد يؤدي زيادة الإنتاج بدون بيع إلى نحل الخسارة لتنفذ بكثرة بالأسافة إلى العميل تقاضيا أو تخلفا لنشأة نتيجة زيادة العرض منها ، وهم يريد ان عملية الباعة وسيلة موضوعية للقياس ، ذلك لأنها تميز عن البائع الرغبة شخصين يتعارض السلعة مما البائع والمشتري .

الا انه يوجه إلى الأسس تحقق الإيراد بالبيع عدة اعتراضات أهمها :

١ - ان حصول بيع المشتري بحد البضاعة ، وعلى هذا تعتبر عملية البيع من تكن في ويتم في هذه الحالة أجراء تبادلية في كسبية في الدفاتر للأمر الإيراد ، الا ان ذلك لايجل مشكلة بيع البضاعة وانما يتجس في الدفاتر في فترة مالية ثم ايراد عملية رد البضاعة في دفاتر الفترة المالية التالية .

٢ - عندما يتم بيع البضاعة دون ان تقوم المنشأة بتحويل ثمنها لنقد (البيع الإجل) فان هناك أحيانا يوقف بعض العملاء من الدفع كليا أو جزئيا .

٣ - في حالة البيع مع وجود ضمان للنفقات والإصلاح لدة معينة ، قد تحصل المنشأة لنفقات مرتجلة بالمصنعة «المباعة» قبل نفقات خدمة المتبقيات المبيعة وصيانتها لدى العملاء ، وتنفذ أاحال بعض الأيراد الدائلة لفترة الضمان ، ويسطر الامر ضرورة كوتوين شخصين تحليليا بما قد تحصله المنشأة من مصروفات خلال فترة الضمان .

ثانيا : تحقق الإيراد على أساس الإنتاج :
في بعض الأحيان يمكن ان يقاس تحقق الإيراد بطريقة موضوعية في وقت قياس عملي تاريخ

البيع ، ففي مناجم الذهب مثلا يعتبر الإجراء بحثا في الفترة المحاسبية التي فيها يتم استخراج الذهب بولا من الفترة المحاسبية التي يتم بيعه فيها ، ذلك لأن للذهب قيمة محددة ، وله سوق مالية على درجة عالية من النضج يمكن فيها أحداث التبادل في أي لحظة .

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان الأصول التجارية يتم تقييمها أساسا بنسبها للتدفق بالنسبة لبعض الصفات استخراجية في نفسها ما يكون لها سوق واسع - ربما يتم ليسمح سوقا مالية سويكية على أسس إحصائية - فالتقدير وحظي للأسعار التي يمكن بها بيع هذه المنتجات ، الأمر الذي يمكن من معرفة الإيراد ونسبته من طريق تحديد قيمة المبيعات المنتجة وليس من طريق قيمة ما يتم بيعها ، كما هو الحال في صناعات استخراج الذهب والبتروول والفحم وغيرها ، أو في الحاصلات الزراعية مثل الملبط والقمح والذرة والفلين وغيرها ، ففي هذه الحالات يمكن القول بان العملية التجارية هي المسؤولة في الإيراد .

كذلك الحال في كل حالة العقود طويلة الأجل من عمليات استثمارية تجارية فترة طويلة الزمن ، كما هو الحال في شركات الانشاء والتأفلات ، قد تنفق الشركة عسلى القامع بعملية معينة يستغرق الانتهاء منها مدة عدد مالية ، وتتنامى الشركة دوريا من صاحب العمل مبلغ تمت الحساب بقدار ما تم إنجازه من العمل وفقا لتقديرات الخبراء والذنيين ، وهنا يمكن معرفة الإيراد وضحيته في الدفاتر بقدار ما تم إنجازه من العمل في نهاية مدة التقييم ولكن بشرط :

● ان يكون الجزء العام من المأقولة كجسر لسيايا ما يمر الاعتراف بان يحققه من ايراد في الدفاتر .

● ان يكون هناك احتمال يتحمل المشروع لخسائر بالنسبة للجزء غير المكتمل من العقد قد تستغل الأرباح المحتملة أو تبرد عند ان يكون قد صدر من الجزء العام من عقد المأقولة شيعة من أحد الخبراء أو المهندسين من قبل صاحب العمل بتقدير الجزء العام وتحديد قيمة بومه له لو اذ يمكن ان يخلق عليه البيع الجزئي .

وبمع ذلك فانه من المنطق عليه ان يتم احتساب تلك الأرباح بكاملها ، ولكن يجب حيز جزء منها لتأجيل ما قد يحدث من خسائر بالنسبة للجزء غير المكتمل .

لذا : الأساس التقني لتعقّل الإيراد : يقتضي هذا الأساس ان يدخل في إيرادات الفترة سوى الإيرادات المحصلة فعلا خلالها دون التفرع الى أساسين الاستحقاق ، ويتبع هذا الأساس في تحديد إيرادات :

● مدفوعات الخصمات : التي تتسم مادة على تقدير تحصيلها لمعالمها في فترة متصرفة (البيع لا يتلاقى الدامل الزماني بين أداء الخدمة وتحصيل الثمن) ، كما هو الحال في خدمات النقل والواصلات وإيرادات دور السينما والأفلام ، ذلك كله في النوع من المشروعات يكون دفع قيمة الخدمة في نفس الوقت الذي تتم فيه .

● وبالنسبة لاحتساب الإيرادات في منشآت المهر العركت كالتحسين والمعلمين .. وغيرهم ، ذلك لان ميوصلتها غالبا ما تكون مقابل أمياه صلحتها الشخصية في سبيل تأدية نشاطها .

● وبالنسبة للوحدات الإدارية «الحكومية» الحكومية : نظرا لان اغلب الإيرادات الحكومية يتم تحصيلها في الوقت الذي تقدم عليه الخدمة .

● وهذا الأساس - أساس تحقق الإيراد - يحصر من كونه شكلا من

اشكال تحقق الإيراد بالبيع ، ذلك لان مثل هذه المحصولات يبيع خبيعتها بمجرد انتاجها وتقوم بتحصيل ثمنها فوراً ولا تقوم بالاعتراف بالإيراد في الدفاتر الا بعد انتام عملية البيع وتحصيل الثمن ، كما انها تتلقى أوجه التمويل الموجه الى الأساس البيعي الناتج من دفع التمويل للبيعة بعد تسهيل الإيراد في الدفاتر ، إذ انه في هذه الحالة لا يمكن رد القيمة الجامة .

● بلأيا هذا الأساس : (١) لا يكون الإيراد الذي تم إتيانه في الدفاتر عرفة للتغير حسب التوقع التي طي التقييم لمثل حالة رد البياعة ، اللهم الا في تلك الحالات التي تباع فيها البياعة مع وجود ضمانات لالتزامها أو سيقفها لفترة معينة بعد البيع . (٢) يؤدي الى انهاء المسئلة مع العميل ، ويوضح بقعة الإيراد على أساس موضوعي .

● عيوب هذا الأساس : (١) لا يصلح للتطبيق في محاسبة المخزوفات التجارية والصناعية التي تراسي تطبيق قاعدة الاستحقاق ايرادا ومصرفا . (٢) يؤدي الى مخيلة سلبية بين الإيرادات والنفقات ، إذ قد تكون المحصولات النقدية غير معارة للإيراد الواجب الحصول عليه مقابل بيع منتجاتها ، وبذلك تتدخل نتائج السنوات المتلفة .

(٣) لا يحل مشكلة البيع مع وجود ضمانات لسيعة وإصلاح المنتجات الجامة واحتياضل انشاء لتلفات معينة تلك المنتجات لدى العميل ، أو اخلال بعض الأجزاء الخالقة خلال فترة الضمان .

(٤) يرى البعض ان تتبع هذه القاعدة لها يخصص بتحديد إيرادات اصحاب المهن الحرة ، ويحسركم في هذا الرأي مصلحة الخبراء . ولكن يريد على ذلك انه ما دام قد تم أداء الخدمة أو العمل المطلوب دون ان يتم تحصيل ثمنها عليها أو جزئيا - وعادة ما يقوم اصحاب المهن بتقرير خسود مع عملائهم تحدد نسبة الضمان - تلك العقود تفول لاصحاب المهنة الرجوع على عملهم وبمقتضاه وتحصيل أجره منه جبرا ، لذا لا يعتبر الإيراد في هذه الحالة بحثا ، ويتم الاعتراف به في الدفاتر رغم عدم تحصيله .

ول رأيا أمهار الأجر المستحق من الخدمة المؤداة أو العمل الدام بشيعة ايراد محقق على ان يتم عمل مخصص بها يتوقع عدم تحصيله منه وبالمصرف المزمعة حتى تحصيل الأجر .

بعض تطبيقات الأساس التقني

أولا : بالنسبة لإيرادات الجمعيات والتفليكات والروابط :

يلزم المضمون عند اعداد الحسابات الخدمية للجمعيات والتفليكات والروابط قاعدة الأساس التقني ، إذ لا يتم الاعتراف بالإيراد الا بتحصيلا لندا .

والواقع ان معظم الدوائج الداخلية والتقسيمات الفنية تلك الجمعيات والتفليكات والروابط تزم الامعاض بضرورة صدور الاشتراكات : إذ - ليس من حق العضو الانسحاب من مضمونها نهائيا في كل الوقت من دفع اشتراكاتها - أو قد يكون للمضمو الانسحاب ، ولكن بعد دفع مده معينة بتأجيل بد اشتراكه أو بعد بواقة مجلس الإدارة . وعادة ما يتم خصم هذه الاشتراكات من مرتبات الاعضاء وتوريدا في نهاية كل شهر ، والآنم والتدائل التقني في مثل هذه الحالات يؤدي الى ادخال إيرادات السنوات المتلفة خصوصا إيرادات الشهر الآخر من السنة المالية الذي يكون - بضرورة - لم يكن قد تم توريده رغم خصمه فعلا من مرتبات الاعضاء .

ثانيا : بالنسبة لإيرادات شركات التأمين : اسبق المعرفة عند قبلي اسبق إيرادات شركات التأمين فان يتم الاعتراف في الدفاتر بالإيرادات

التي تم تحصيلها لندا رغم اختلاف الظروف والاحتمالات من حلة لأخرى ، ونوضح فيما يلي مثلا ذلك :

الحالة الأولى : اذا برضى انه في اول يناير سنة ١٩٧٢ عقدت شركة التأمين حد نهاية على حياة أحد الأشخاص ، وقدم التأمين عليه بان يدفع تعسلا مسدوي قدره ٢٠٠ جاية مقابل حصوله على مبلغ التأمين وقدره ٥٠٠٠ جاية . عملية التأمين : وكان من شرط التعالاد انه (١) اذا تآخر المؤمن عن سداد ثلاثة اشواص متتالية يتم تصفية وثيقة التأمين لصالح المصروف .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل يميزر القسط الثاني لوثيقة التأمين محققا ويتم الاعتراف به وبالبقية في الدفاتر كإيراد رغم عدم قيام المؤمن عليه بسداده هذه السنة المالية ؟

وللجابة على ذلك يمكن القول / انه بماذمت شروط التعالاد بين الشركة والمؤمن عليه ليس تباير ارام على الآخر بضرورة سداد الاقساط ، حنا لا يميزر القسط الثاني محققا الا اذا تم تحصيل فعلا .

الحالة الثانية : اذا رضى ان المؤمن عليه السابق حصل على الجائزة الأولى في السحب السنوي الذي تجريه الشركة وقدرها ١٠٠٠ جاية في شهر مايو ١٩٧٢ ، وكان من بين شروط التعالاد انه اذا حصل المؤمن على الجائزة الأولى في السحب السنوي الذي تجريه الشركة ، يكون ملزما بدفع الاقساط المستحقة عليه من وثيقة التأمين ادة خمس سنوات متتالية ، وإذا تآخر عن السداد للشركة حق الرجوع عليه بقيمة هذه الاقساط وتحصيل تبتنها .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل يعتبر القسط الثاني محققا ويتم إتيانه في الدفاتر كإيراد رغم عدم قيام المؤمن عليه بسداده هذه السنة المالية ؟

وبمعن الاجابة على ذلك نقول : انه بماذمت شروط التعالاد تزم المؤمن عليه بضرورة الانقضاء في سداد الاقساط ادة خمس سنوات - في هذه الحالة يعتبر القسط الثاني محققا بالرغم من عدم قيام المؤمن عليه بسداده ، ذلك لان من حق الشركة الرجوع عليه وبمقتضاه بقيمة هذه الاقساط - مع ضرورة عمل الخصمات اللازمة الخاصة :

المضي الأساسي للتعقّل « هو حدوث تفرع في أصل أو خصم ، وان اذ التفرع قد تم واصبح نهائيا وبدرجة كافية من التلة ، وقابل للتأصيل الموضوعي بما يبرر الاعتراف به في الدفاتر » وعلى ذلك يمكن القول ان البيع ليس هوالتحقق بذاته ، ولكنه يعتبر أحد ظواهره .

فاحترافه بالإيراد في الدفاتر قد يترافق مع : (١) حدوث عملية تبادل بين طرفين مستغلين وهذا هو مفهوم تحقق الإيراد بالبيع . (٢) وجود مسوق على درجة عالية من التنظيم يمكن بسهولة من تحويل أي أصل الى نقد ، أي وجود مسوق مالية يمكن بها أحداث عملية التبادل في أي لحظة مثل أسس الذهب والمخايط والبتروول والقمح .. وغيرها . (٣) أو على شروط التعالاد كما سبق ان بينا بالنسبة لشركات التأمين - أو الاعتراف بالروابط والجمعيات الخاصة ، مع ذلك عند تأدية ما يجب من بيع سداد بحدود ونهائيا ، كما هو الحال عندما يتم التبادل حسبيا ايرادا بجل .

بما يصلح عمل محاسب كسبة من التلكة (٤) أو على استقرار العمل في المنشآت المختلفة ليسكن لذلك ان يميزر بإيراد الأوراق المالية في الدفاتر دون التفرع الى تحصيلها . ويمكن لشركة التأمين الاعتراف بإيراد استثماراتها في الدفاتر دون التفرع الى تحصيلها أيضا .

مع الأحداث الاقتصادية

بور سعيد • مدينة حرة

الاجراءات الجمركية بالطريقة العادية ويفرج عنها فوراً .
أما الواردة كاملة فتتم عليها الاجراءات ، وتحصل الرسوم الجمركية المستحقة عليها ويظهر المردود .

• أما السيارات الواردة بطريقة عادية : فتتم عليها الاجراءات منذ خروجها من المنافذ كما لو كانت مستوردة من الخارج ، ويفرج عنها من باب ٣٠ .

اجراءات للمستقبل

هذا وسوف تتم بعض الانشاءات لمواجهة مستقبل حاجات المنطقة الحرة كالتلجيات ، ومناطق التخزين ، وتحسين الموانئ ، وبناء عمارات جديدة لخدمة الزوار المستثمرين ، ومناطق بريد ولفراف وتلكس ، وعلى سبيل الحصر انشاء خمس مناطق مساحة كل منها ١٥٠٠ متر مسطح : الاولى لتخزين التلجيات والخبور والدخان ، والثانية تضم ١٤ قطعة لتخزين المكشوف ، وتخصص الثالثة للتخزين المغطي ، والرابعة لتخزين الصناعات الخفيفة ، والخامسة لتخزين الصناعات الثقيلة .

كما تقرر تيسر المواصلات البرية وعليها الكبارى المطلوبة ، والملاحة كانشاء قناة ملاحية داخلية ، وميناء جديد في المنطقة الواقعة جنوب المدينة على مسافة حوالي ٣٠ كليومترات والذي سيبدأ العمل فيه عام ١٩٨٠ .

الاموال اللازمة لهذه المشروعات متوفرة من القرض الايراني الذي يبلغ ٢٥٠ مليون دولار .
ان المستقبل باسم لهذه المنطقة الحرة مما سيستفيد بالخير على جمهوريتنا العزيزة وبعم الرخاء باذن الله .

هل حققت السوق الموازية أهدافها ؟

السوق الموازية بلغة الاقتصاد تعنى التقارب بين السعر الرسمي

اصبحت (بورسعيد) مدينة حرة اعتباراً من الأول يناير ١٩٧٦ . والمدينة الحرة في العرف الاقتصادي تختلف عنها في العرف السياسي . فقد تكون المدينة مختلة عسكرياً وسياسياً (مثل هونغ كونج) ولكنها مدينة حرة اقتصادية وبورسعيد - والحمد لله - بالمعنى السياسي والاقتصادي مدينة حرة .

فقد صدرت القوانين والقرارات التي تقرر ان يقوم كل تاجر من التاجرين في بورسعيد بتسجيل مبيعاته بالعملة الاجنبية في بيان شهري لتوريدها للبنك وتقديم الاصل الخاص بذلك مع البيان الجمركي ، وان اى رسائل تجارية يتم شراؤها في بورسعيد من البضائع المستوردة يرسم المنطقة الحرة تتم عليها الاجراءات بجمرك بورسعيد قبل الانفراج عنها من المنافذ (الابواب الستة) . وهذه المنافذ تقع عند :

من الضرائب والرسوم الجمركية ،
أما طرود الهدايا الاجنبية الصاعدة من بورسعيد الى داخل الجمهورية فتقدر قيمتها في جمرك بورسعيد ، وتحصل عليها الرسوم بالكامل وبالنسبة للركاب فانهم يعاملون كالتالي :

• الركاب القادمون من الخارج :
تتم الاجراءات الخاصة بهم بقسم اول تفتيش الركاب ، وذلك بعد مراجعة أمتعتهم لنوائى الامن ، وتنفيذاً لاجراءات الحجر الزامى والبطرى والصحي .

• الركاب الترانزيت : تتم عليهم الاجراءات الجمركية بقسم اول الركاب ، وتنتقل تحت الاشراف الجمركي الى المنافذ للمراجعة .
الركاب المسافرون : تتم عليهم الاجراءات العادية بقسم اول تفتيش الركاب

وبالنسبة لسيارات القادمة الى بورسعيد تقرر الآتي :

• بالنسبة لسيارات الركوب الشخصية تتم عليها الاجراءات الجمركية العادية على ان يوضح في الشهادة كلمة (بورسعيد منطقة حرة) ويظهر المردود على هذا الاساس بشرط عدم التصريح لثل هذه السيارات بمقادرة المدينة الا لفترة وجيزة ولدة اقصاها ١٥ يوما .

• بالنسبة لسيارات الركوب الواردة بدفاتر مرور : تتم

بور فؤاد شرق القناة - طريق قناة السويس البرى - طريق المعاهدة - مرسى القابوطى - مرسى قناة المنزلة بوابه مرور منطقة الجميل كما ان محطات التجار مستعبر بشابة مخازن جمركية ، وعلى كل تاجر ان يقدم بولواتره ومشترياته للجمارك مرافقاً بها شهادة الاجراءات بعد استيفاء الاجراءات النقدية والاسترادية .

وقد صرح مدير عام الجمارك بأنه تقرر اباحة البيع ان يتمتع بالاعفاء الجمركي بالعملات الاجنبية بعد تقديم مستند الاعفاء . أما المواطن العادى فانه يمكن شراء ما يلزمه من البضائع بشرط ان يسدد عليها الرسوم الجمركية بايصال وذلك عند مغادرته المدينة .

وبالنسبة لزوار بورسعيد القادمين من انحاء الجمهورية ويحملون معهم اجهزة اجنبية مستوردة فانه يشترط الاقرار منها منذ دخول المدينة حتى يمكنهم العودة بها دون تحصيل رسوم جمركية .

وكمرحلة انتقالية ، على المواطنين التقيمين في بورسعيد ولديهم اجهزة او امتعة شخصية اجنبية ويحتمل اخراجها من بورسعيد لنسب او لآخر ، فليهم التقدم بذلك لبيان هذه الاجهزة والامتعة .

وبالنسبة لطرود الواردة برسم التقيمين ببورسعيد ، فانها تمنى

للقطاع الصناعي بالسعر الحقيقي للعملة الأجنبية ، وهي أن تضارفى هذا :

● لاشك لمسنا انخفاض أسعار الذهب ونسبة أكثر من ٣٥ ٪ وبالنسبة للأخشاب التي كانت لاتباع إلا في السوق السوداء ، انخفضت أسعارها بنسبة ٣٠ ٪ ، وايضا بالنسبة لورق الصحف والكتابة انخفض السعر بنسبة ٤٠ ٪ .

● هذا بالإضافة إلى انه قد تخصص لقطاع الخاص مبلغ ٤ ملايين دولار من قرض البنك الدولي ، تمكنت الوكالة التجارية من استيراد ما قيمته ٥٢ مليون جنيه تقريبا منذ انشائها حتى نهاية عام ١٩٧٤ ، ويحاول ٢٢ مليون جنيه من يناير ٧٤ حتى نهاية أكتوبر ١٩٧٥ . ويوجد كثير من سلع الحرفيين تقدر بمائتي مليون جنيه في مخازن الوكالة التجارية لم يتمكنوا من سحبها حتى الآن نتيجة لقصور التمويل ، ويجب أن يكون هناك واحد البنوك المتخصصة لتمويل هذا القطاع .

والحصل ٠٠ ؟

● لابد من تخفيض قيمة العملة التي يتقاضاها كل من البنك وشركات الاستيراد إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن أن تنافس الإنتاج الخارجى ، إذ أن الاستيراد بالعملة يغطى السوق بأسعار أرخص من أسعار السوق الموازية .

● وإجبا المصانع سوف يفضلون الشراء منه وعدم التعامل مع السوق الموازية .

● عدم التأخير في استيراد هذه السلع والخامات أكثر من سنة ، إذ أن ذلك يجعلها غير ذي قيمة .

● عدم التأخير لأن ذلك من شأنه تحصيل المبالغ التقديرات التي يدفعها للمعاملين مع السوق لسنوات دون استثمارها إلى جانب دفع فوائد عالية للبنك طول هذه المدة .

● أن العمل كبير في هذه السوق الموازية من أجل الأهداف التي انشئت من أجلها لتمكن سد الاحتياجات الفعلية من كافة البضائع بالتعامل مع كافة الأجهزة والمنتجات لتمكن تحديد كميات البضائع التي تلزم عن طريق الوارد وكذلك تحديد الفائض القابل للتصدير .

احمد فريد حسين

الفعلية أوجدت مراكز قوى في القطاع العام .. فياخذ المستهلك السلع بأعلى الأسعار دون النظر إلى جودتها .

● ترك البضائع بالجمرك دون سحبا ، وتعمل التاجر الأرضية أحيانا لدى شهر أو شهرين

اما جانب الميزين لسياسة السوق الموازية فيقولون :

● أن السوق الموازية أزلت احتياجات كثيرة في بعض السلع ، ووفرت خامات ومستلزمات الحرفيين ، ولو أنها أضافت عبئا على السلة نتيجة لارتفاع نسب العملات .

● كذلك الشركات المستوردة تدخل في المعاء بسعر مرتفع دون أن تبذل مجهودا للحصول على أحسن الأسعار والعروض ، ولابد من دخول التوكيلات التجارية للتقدم بمطبات توريد الخامات مباشرة وليس عن طريق الشركات حتى توجد المنافسة الحقيقية بحثا عن السعر المناسب الذي يستخدم المستهلك في النهاية .

● يطالبون بإلغاء العملات الخارجية بقدر الامكان لانها توجد مجالا للتلاعب ولتشرب العملات لأفراد آخرين غير الشركات حتى تنخفض الأسعار لصالح المستهلك ، وفكرة إلغاء لجان البت مهمة جدا لتيسر الإجراءات

● لابد أن يكون هناك ممثل من الغرف الصناعية للأشخاص المستوردين في لجان البت لتلبية تنفيذ الطلبات بالسرعة المطلوبة ، وبالصورة التي يريدها المستورد .

● تقوم الوكالة التجارية باستيراد الطلب خلال اسبوع على الأكثر ، وفي حالة تأخيرها تقوم الفرقة الصناعية - وهي الهيئة للمصانع - بالاستيراد .

● يجب اطلاق سعر السوق الموازية حرا طبقا لقانون العرض والطلب ، وبذلك يتساوى سعر السوق الموازية ، ويصبح هنا سعران للعملة الأجنبية : السعر الرسمي الذي يصدره البنك المركزي ، وسعر السوق الموازية وبالتالي يمكن تخصيص المبالغ اللازمة

وسعر السوق السوداء بواسطة السعر التشجيعى للعملة الحرة ... فهل حققت هذا الهدف بعد انقضاء ثلاث سنوات ؟ وهل قامت

بواجبها نحو القطاع الخاص الصناعي وقطاع الحرفيين ؟ وهل موارد هذه السوق كافية لتغطية احتياجات هذه القطاعات ؟ خاصة وأن هذه السوق انشئت لحماية الحرفيين ومصانع القطاع الخاص وتوفير مستلزمات الإنتاج لهم بانسب الأسعار حتى يمكن القضاء على السوق السوداء .

● إلا أن المتعاملين مع السوق الموازية يقولون أنها أصبحت غير زى فائدة في ظل نظامها الحالي . لكن المسئولين يقولون أنها حققت الغرض منها ، وسدت كثيرا من احتياجات مصنع القطاع الخاص والحرفيين وساهمت في تخفيض الأسعار .

فى جانب المعارضين قالوا :

● أن الروتين حارب هذه السياسة إذ أنه كاخبوط يتحكم في كل خطوة من خطوات التعامل ، والإجراءات طويلة ومعقدة لدرجة أن الخامات التي يطلبونها لا تصل إلا بعد سنة أو سنتين مما يطل مفعولها .

● أن ما يستورد عن طريق هذه السوق يصلهم مصروفات لا طاقة لهم بها ، مما يستلزم الأمر رفع أسعار المنتجات ، وربما يصل السعر أعلى من أسعار السوق السوداء ، وفي النهاية المستهلك هو الذى يتحمل الزيادة فسر الشراء من السوق يتم بالسعر التشجيعى للجنيه ٥ ٪ عمولة للبنك ٥ ٪ عمولة للوكالة التجارية

● أن طلبات الحرفيين تقدم للمسؤولين بالوكالة التجارية التي تقوم بتنفيذ الطلبات التي تقل عن خمسة آلاف جنيه .

● أما أن زادت من ذلك ، فالطلب يعرض على جميع شركات القطاع العام التجارى المصرى التي تطرحه في مناقصة عالية من طريق لجان البت . وهذه الشركات العالمية لها مندوبين في مصر ، وتحدث العملات السرية لكي يرسو المعطاء عليها ، مما يرفع من سعر السلع ، وهذه



وجزئين ، اولها ينقسم الى ثلاثة فصول والثاني
يتكون من اربعة فصول ، وتختتم الرسالة بملخص
للتنتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث .
والجزء الاول من الرسالة يتناول دراسة مقارنة
للرقابة على الائتمان ، عرض فيه الباحث المقومات
الرئيسية لإدارة الائتمان في الفصل الأول ، متناولا
هذا الموضوع في مبحثين : أولهما من العناصر
الرئيسية للائتمان في الدول الرأسمالية . أما الفصل
الثاني من هذا الجزء فقد خصصه الباحث للدور
الرهابي للجهاز المصرفي ، حيث يتناول المبحث الاول
منه متطلبات الوظيفة الرقابية في حين يشرح المبحث
الثاني القدرة الرقابية للجهاز المصرفي .
وأما الفصل الثالث من هذا الجزء فهو مخصص
للرقابة المصرفية على الخطط الائتمانية وقد تناول
الباحث هذا الموضوع في ثلاثة مباحث : أولها يتعلق
بالمقصود من الخطط الائتمانية ، والثاني يتصل
بالرقابة على الخطة الائتمانية في الاتحاد السوفيتي ،
والثالث يشرح أسلوب الرقابة على الخطط الائتمانية
في المجتمعات الاشتراكية الأخرى والتي تتبع الأسلوب
الأمريكي في التخطيط على الائتمان ، وقد ضرب الباحث
لذلك مثلا بما يحدث في يوغوسلافيا .

أما الجزء الثاني من الرسالة فقد خصصه الباحث
لدراسة التطبيقية التي أجراها لتقييم أداء الجهاز
المصرفي المصري في الرقابة على الائتمان ويتكون هذا
الجزء من أربعة فصول ، أولها كيفية إدارة الائتمان
في مصر في ثلاثة مباحث ، حيث تناول هذا الموضوع
مستعرضا الجهاز الذي يقوم بإدارة الائتمان ، وكيفية
اعداد الخطة الائتمانية المتعلقة بالقطاع العام . أما
الفصل الثاني فهو يوضح دور الجهاز المصرفي المصري
في الرقابة على الائتمان ، متناولا ذلك في مبحثين :
أولهما يتناول العرض في مجالات الرقابة التي
يمارسها الجهاز المصرفي المصري ، والثاني
يشرح موقع الرقابة المصرفية بين مختلف أنواع الرقابة
الواجبة في مصر . وأما الفصل الثالث فيشرح أسلوب
التقييم الذي يقترحه الباحث اذ يتعرض - في أربعة
مباحث - لمفهوم تقييم الأداء ووظائفه ، والمؤشرات
المتاحة لتقييم الأداء والفهم التي اختارها الباحث لذلك
التقييم ، والبيانات التي استخدمها هذا السبيل .
وأما الفصل الرابع فقد عرض فيه الباحث نتائج تقييم

اول رسالة ماجستير تناقش في تجارة المنصورة تقييم أداء اجهزة المصرف في الرقابة على

الائتمان في ج ٢٠٠٠

الكان : كلية التجارة - جامعة المنصورة

الزمان : شهر يناير ١٩٧٦

الباحث : ناجي محمد فوزي خشبة

لجنة الحكم :

الاستاذ الدكتور محمود عساف

رئيس قسم إدارة الأعمال

وعميد كلية تجارة المنصورة

الاستاذ الدكتور حسن توفيق

استاذ إدارة الأعمال

وعميد كلية تجارة القاهرة

الاستاذ الدكتور عبد المنعم الجبلا

نائب محافظ البنك المركزي المصري

● عرض : هنري صالح هندي ماجستير في إدارة الأعمال

تقع الرسالة في ٢١٨ صفحة من مقاس الكوارتو عدا
الفهرست والمقدمة والمراجع ، وهي تتكون من مقدمة



● الباحث ناجي فوزي خشبة ●



● لجنة الحكم أثناء مناقشة الباحث ●

كل ذلك في أسلوب واضح وتحليل علمي سليم .
وفي نهاية الرسالة قدم الباحث ملخصا لتساليح
بحثه وما توصل اليه من توصيات بنساعة ثم عرض
قائمة بالراجع التي استعان بها في اعداد البحث .
وفي رأي أن الباحث قد ألم بموضوع البحث المما
واقيا وعالجه بأسلوب علمي سليم وتوصل الى نتائج
مفيدة .
متر صالح هندي - ماجستير في الادارة

الاداء في أربعة مباحث ، خصص اولها لنتائج تقييم
الرقابة على الائتمان بصفة عامة وتناول في الثاني
معرضا لتساليح تقييم الرقابة على الائتمان المنوع
للحكومة ، كما أوضح في الثالث تساليح الرقابة على
الائتمان المنوع على شكل قروض وسلفيات ، وفي
الرابع استعرض نتائج تقييم الرقابة على الائتمان
المالى .

× الرسالة الثانية ×

**استخدام بحوث العمليات في تحليل
البيانات المحاسبية لأغراض التخطيط مع
التطبيق على قطاع الفزل والنسيج .**

رسالة مقدمة من : لئاء علي حسين القباني
أشرف الأستاذ الدكتور : حلمي محمود غر
من كلية التجارة - جامعة القاهرة
● عرض : كوفى الابجى ماجستير محاسبة

أصبح التخطيط من الوظائف الهامة ، وذلك لأنه
يهدف الى استغلال الموارد والإمكانات المتاحة أفضل
استغلال ممكن مما يؤدي الى زيادة الكفاءة وتحقيق
الاهداف المرجوة .

ويهدف البحث الى استخدام بعض أساليب بحوث
العمليات في حل المشاكل التخطيطية واعداد البيانات
والمعلومات المحاسبية اللازمة لانتاج مراحل التخطيط
في قطاع الفزل والنسيج .

ولقد اختارت الباحثة قطاع الفزل والنسيج نظرا
لاهميته للاقتصاد القومى وتأثيره المباشر فيه من حيث



● الباحثة لئاء القباني أثناء المناقشة ●

مساهمته في انتاج نسبة كبيرة من السلع الاستهلاكية
التي تسد حاجات الافراد ، فقد ساهم القطاع بانتاج
ما يقبته ٣٣٥٣٧٠٠ جنيه عام ٦٩ - ٧٠ يمثل
حوالى ٣٣٪ من قيمة انتاج الصناعة التحويلية ككل
كما يعتمد القطاع على القطن المصرى الذى يعتبر العمود

الفقري للاقتصاد القومي المصري - كمادة خام أساسية في الإنتاج ، إذ استهلك حوالي ٤٠ ٪ من القطن المصري عام ٧١-٧٠ كما يستوعب القطاع ٢١٠٦٦٣ عاملاً يمثلون حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية ككل ، مما يوفر لهم فرص العمل والرزق ، ويساهم القطاع في سد احتياجات السوق المحلي من منتجات الغزل والنسيج ، حيث بلغت البعثات المحلية حوالي ١٨٥٥٠٤ ألف جنيه عام ٦٩-٧٠ ويقوم بتصدير فائض انتاجه بعد مقابلة احتياجات السوق المحلية ، حيث تم تصدير حوالي ١٧ ٪ من منتجات الشركات التابعة لقطاع قيمتها حوالي ٦٥ مليون جنيه من العملات الحرة ٧٠-١٩٧١

وقد اتضح من الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة ان اهم مشاكل التخطيط في قطاع الغزل والنسيج تتمثل في الآتي :

اولا - مشاكل تخطيط الانتاج :

واهمها مشكلة انخفاض الكفاءة الانتاجية وهي تتضح من مقارنة نسبة القيمة المضافة الى كل من الاستثمارات والانتاج حيث تقل في صناعة الغزل والنسيج عنها في قطاع الصناعة ككل . ونتج هذه المشكلة من عدة اسباب منها : قدم الآلات المستخدمة ونقص كفاءة تدريب العمال ، بالإضافة الى الاعتماد على الاسلوب التقديري في تخطيط الانتاج في كل من القطاع والوحدات الانتاجية التابعة له . وذلك لان الاسلوب التقديري لا يعتمد على مقايير البديلات في التوزيع ومستغل أطاحة على هذا الأساس مما يؤدي الى انخفاض الكفاءة الانتاجية في القطاع .

ثانيا : مشاكل تخطيط المواد الخام :

واهمها مشاكل تخطيط خططات القطن ومشاكل تخطيط استيراد الخامات ومشاكل تخطيط توزيع استخدام الخامات الوسيطة .

وتظهر مشكلة تخطيط خططات القطن لان عملية الغزل تتم باستخدام عدة أصناف من القطن مختلف الرتب من صنف معين للوصول الى رتبة اجمالية محددة من القطن ، وبالتالي فمن الضروري احتساب اصناف القطن المناسبة واعداد خطة القطن على أساس رقابة الالياف ومن هنا تظهر أهمية تحديد نسب خطة القطن على أساس نسب محددة للوصول الى أقل تكلفة ممكنة مع المحافظة على خواص الخيط الناتج . ويتم تحديد نسب خططات القطن على أساس تقريبي مما أدى الى زيادة نسبة المواد النجاسة الى ١٠,٨ ٪ بينما النسبة المعتادة هي ٨ ٪ فقط ، بالإضافة الى عدم مراعاة عوامل التكلفة وخواص الخيط الناتج في الاعتبار مما يؤثر على جودة الخيط الناتج وتكلفته .

اما مشاكل تخطيط استيراد الخامات ، وأهمها الالياف الصناعية والتركيبية وهي نتيجة نقص العملات الحرة اللازمة للاستيراد ، ويحتاج حل هذه المشكلة الى خطة محددة ودقيقة للاستيراد بما يضمن الحصول على الخامات الصناعية بأقل تكلفة ممكنة .

اما مشاكل تخطيط الخامات الوسيطة (وهي الغزل اللازم لإنتاج النسيج الخام اللازم لإنتاج النسيج) وهذه المشاكل نتيجة سوء التقدير في التخطيط مما يؤدي الى عدم كفاية هذه الخامات لاحتياجات الانتاج بالإضافة الى سوء توزيع الغزل على الشركات المنتجة للنسيج التي لا تنتج غزلا .

ثالثا : مشاكل تخطيط العمالة :-

وأهمها انخفاض الكفاءة الانتاجية للعمال ، حيث بلغت انتاجية الجنيه اجر حوالي ١٠,٨ جنيه في قطاع الغزل والنسيج بينما بلغت ٨,١٠٠ جنيه في قطاع الصناعة التحويلية ككل . وقرى الباحثة ان انخفاض الكفاءة الانتاجية للعمال يرجع الى نقص تدريب العمال وتوزيع العمال على ماكينات الانتاج بشكل تقريبي وعدم اتباع الاسلوب العلمي في تخطيط عدد ومهارات العمال . وينتج عن نقص تدريب العمال وزيادة تكلفة العمل لكل وحدة انتاج على تكلفة العمل لكل ساعة عمل وذلك لان العامل يستغرق وقتا اكبر في انتاج وحدة منتج ممنا يستلزم معه زيادة الاجور المدفوعة عن المنتجة التي استغرقت في انتاج الوحدة ، كما يؤدي التقديري تخطيط عدد ومهارات العمال الى وجود عجز في العمالة في بعض التخصصات وفائض في العمالة في بعض التخصصات الاخرى ..

رابعا : مشاكل تسويق المنتجات :

وتظهر في كل من السوقين الداخلي والخارجي ، وتظهر مشاكل التسويق في السوق الداخلي في تسويق المنتجات الوسيطة نتيجة لعدم المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج توزيع الغزل على الشركات المنتجة للنسيج وتوزيع النسيج الخام على الشركات المنتجة للتجهيز على أساس تقديري مما يؤدي الى هدم استيفاء بعض الشركات لاحتياجاتها من الخامات او عدم حصولها على الخامات ذات المواصفات المطلوبة وبالكمية التي تحتاجها وبالتالي يتعطل الانتاج فيها .

اما مشاكل التسويق في السوق الخارجي فتكمن اساسا في عدم الوفاء بالكميات المتفق على تصديرها بالمواصفات المحددة في الوافد المحددة . فقد عقدت جمهورية مصر العربية اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٣ ولدة ثلاث سنوات لكن الصادرات الفعلية نقصت عام ٦٤/٦٥ حوالي ١٣ ٪ عن الكمية المتفق عليها عام ٦٥/٦٦ حوالي ٨٤٥ ٪ عن الكمية المتفق عليها مما يؤثر على سمعة المنتجات المصرية في الخارج ويؤدي الى نقص الاقبال على هذه المنتجات .

وبعد تحديد اهم مشاكل التخطيط في قطاع الغزل والنسيج المصري حاولت الباحثة معالجة هذه المشاكل وحلها كخطوة للوصول الى بيانات ومعلومات محاسبية تنويرية دقيقة تساعد في اتمام اجراءات التخطيط بشكل افضل مما يؤدي الى تلافى المشاكل السابقة . ولقد استخدمت الباحثة اساليب بحث العمليات في حل هذه المشاكل وهذه الاساليب هي : اسلوب بيرت P.E.R.T.

تحليل قيم الأصول

في أسس التقييم المختلفة

هذا الأخير ضمن تغيرات الأسعار الخاصة حيث يكون أثره ملموسا وأكثر وضوحا وفعالية .

وفقا للأساس التاريخي المعدل تقوم المنشأة بتعديل القيم التاريخية السابقة بالتغيرات في مستويات الأسعار باعتبارها عامة وتتاح وسيلة غير مباشرة لقياسها ، وتهدف من ذلك الى التغلب على عيوبها التي ظهرت عندما تغيرت مستويات الأسعار ، وهي بذلك تعمل على تطويرها وإخراجها من تاريخيتها لتصبح أكثر تمثيلا وتعبيرا عن الوضع العام السائد وتعتمد في ذلك على الأرقام القياسية التي تعبر عن هذه التغيرات خلال الفترة من تاريخ اقتناء الأصل الى التاريخ الجاري لإعداد القوائم ، وبالنسبة للأصول الثابتة هو تاريخ احتساب الإهلاك السنوي .

ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي :

التكلفة التاريخية المعدلة «التكلفة المحددة» وفقا للأساس التاريخي (في تاريخ الاقتناء) أي تغيرات مستويات الأسعار العامة خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى تاريخ احتساب الإهلاك السنوي .

معنى ذلك انه في تاريخ حساب الإهلاك السنوي لأي عام وهو تاريخ اعداد القوائم المالية يكون الفارق بين التكلفة في الأساس التاريخي والتكلفة في الأساس التاريخي المعدل منحصرا في قيمة تغيرات مستويات الأسعار خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى تاريخ احتساب إهلاك الأصل ، وهو نفس تاريخ قياس النتائج وتصوير القوائم المالية وهذا الفارق يمثل خلال فترة ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنشأة أرباح خيالية (Fictional Holding Gains) نتيجة احتفاظها بالأصل خلال تلك الفترة .

تتعدد أسس التقييم التي يمكن أن تعتمد عليها المنشأة ، المستمرة في مباشرة نشاطها في تقييم أصولها . وفي ضوء أن عملية التقييم تتم باستخدام وحدة نقد تحقيق التعبير النقدي عن الخدمات والنافع التي يفيد منها المشروع ، وإن دلالة هذه الوحدة غير ثابتة نتيجة تغيرات الأسعار المستمرة فيتركز النظر والمقارنة دائما بين أساس التكلفة التاريخية باعتباره ركيزة أصليّة من جهة والأساس التاريخي المعدل والأساس الاستبدالي من جهة أخرى ، وذلك باعتبارها أساسا تبحث عن حلول لمعيب الأساس التاريخي في ظل تغيرات الأسعار . وسنتناول في هذه الدراسة تحليلا مقارنا لأهم أسس التقييم ، مع التركيز على ما يتعلق منها بالأصول الثابتة .

بـقـلـم
محمد شريف توفيق محمد
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية تجارة الزقازيق

وهي تغيرات تمثل في تفر قيمة وحدة النقد وقوتها الشرائية وترجع لعوامل عديدة نقدية وغير نقدية ليس من السهل الفصل بين آثارها ومن أهم هذه العوامل كمية النقود في التداول والتغير في عرض النقود بأكبر أو أقل من التغيرات في عرض السلع والخدمات واختلال التوازن بين العرض والطلب الكليين في الاقتصاد القومي (الذي يرجع بدوره الى الانخفاض العام في الأسعار والانخفاض في أسعار الضرائب وزيادة الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الأجور) هذا الى جانب أسعار الفائدة ومعاملات الخصم كذا السياسات الحكومية وإثر التقدم «التكنولوجي» عموما ، وإن كان أثر هذا الأخير ليس كبيرا فهو يدخل ضمن العوامل غير النقدية الضعيفة الأثر بالمقارنة بالأمور النقدية (1) ، ولذلك يركز على معالجة

في الوضع العادي تلمس تغيرات الأسعار التي يمكن تحليلها الى تغيرات في مستويات الأسعار العامة وتغيرات في الأسعار الخاصة ، وهذان الزعيمان يحدثان معا وفي نفس الوقت وبمعدلات مختلفة ، فنجد أن أسعار السلع والخدمات تتحرك بمعدلات متباينة من وقت لآخر وفي بعض الحالات تكون في اتجاهات مختلفة . والتحليل لنوعي التغيرات يمثل نظرة متفحصة لطبيعة هذه التغيرات التي نجدها كمحصلة أو كنتيجة نهائية مجمعة عند متابعة تغير سعر بسند معين من وقت لآخر ، أي أنه في الواقع من الصعب النظر الى تغيرات أسعار بند معين وإرجاع جزء منها أو كلها للتغيرات الخاصة أو العامة وإن كانت أجبرت محاسبات محاسبية للتعديل وفقا لاحد هذه التغيرات أو كليهما .

وبالنسبة للمنشأة يمكن تحليل قيم الأصول بهما كما يلي :

× تقتنى المنشأة الأصول بقيم تمثل تكلفة الاقتناء وتعتبر جارية وممثلة في تاريخ الاقتناء (الأساس التاريخي) .

× بعد تاريخ الاقتناء غالباً تحدث تغيرات في الأسعار عموما ، وبالتالي تصبح هذه القيم تاريخية وغير ممثلة .

ويمكن تحليل هذه التغيرات على النحو التالي :

(1) تغيرات في مستويات الأسعار العامة :

(2) A. M. Shady, «A new Framework for Adjusting Accounting Data for Price Changes» (Ph. D. Dissertation, University of Illinois), PP. 22-53.

(1) M. N. El-Hawary, Evaluation of the Usefulness & Limitations of Accounting Data Adjusted for Price Changes (Research - Cairo : Faculty of Commerce, Ain Shams University Press, 1966), P. 4.

تغيرات الأسعار الخاصة :

وهي تغيرات تسبب إلى أسعار السلع وخدمات معينة على وجه الخصوص ، وترجع لأسباب خاصة كتغيير في أذواق المستهلكين بالنسبة للسلعة أو الخدمة ، والضرارية أو التغير في عرض السلعة والتقدم ، والتطور الفني « والتكنولوجي » الذي يؤثر على جودة هذه السلعة بصورة ملحوظة وبالتالي على أسعارها بفاهلية كبيرة .

ولما كانت التغيرات في مستويات الأسعار والتغيرات في الأسعار الخاصة تحدثان معا ، مع صعوبة الفصل الدقيق بينهما ، وتواجه المنشأة بالآخر النهائي لهذه التغيرات عندما تبحث عن القيمة الجارية في السوق لاصولها ، أو عندما تستبدلها ، فقد تتبع المنشأة أساس الأخذ بالأسعار السائدة في السوق بالنسبة لاصول التي لديها ، وهذه الأسعار تمثل محصلة اثر نوعي تغيرات الأسعار . ويتمثل ذلك في اتباع الأساس الاستبدالي في التنظيم ويمكن تبديل قيم هذا الأساس بالنسبة للمنشأة كمتسا على (مع ملاحظة أن المنشأة تتوصل إليها مباشرة وليس بالتدخل التالي) :

1) الأساس الاستبدالي الجاري:

التكلفة الاستبدالية الجارية لاصل مماثل لاصل الموجود بالمنشأة في تاريخ احتساب الاهلاك . التكلفة المحددة وفقا للأساس التاريخي (في تاريخ الاقتناء) محصلة آثار تغيرات كل الأسعار ، وهي تغيرات مستويات الأسعار العامة وتغيرات الأسعار الخاصة . لا تتضمن آثار التقدم والتطور الفني « والتكنولوجي » حيث أن الأصل مماثل تماما لما لدى المنشأة (وذلك خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى تاريخ احتساب الاهلاك) .

أما التكلفة الاستبدالية الجارية لاصل مستحدث نتيجة التقدم الفني « والتكنولوجي » فتتغيرها ، سبق فيما عدا أن تغيرات الأسعار الخاصة ستكون شاملة لآخر هبذا التقدم عن نفس الفترة المحددة .

وقد يمكن اجراء تمييز بين نوعي تغيرات الأسعار وذلك بأن يستنزل

1) أو يحتسب (اثر تغيرات الأسعار العامة أولا وفقا للارقام القياسية العامة من محصلة التغيرات وسيكون المتمم الحسابي ممثلا لآخر تغيرات الأسعار الخاصة ، ولكن لاحظ ان اتجاهات التغيرات في أسعار بعض السلع أو الاصول قد تختلف من اتجاهات التغير في مستويات الأسعار . القوة الشرائية لوحدة النقد) ، وهذه الأخيرة أيضا يمكن أن ترتبط بالمنشأة ارتباطا كاملا . والواقع أنه من الصعب ما لم يكن مستحيلا التمييز أو الفصل بين التغيرات العامة والتغيرات الخاصة للأسعار ، فهما ظاهرتان تختلفان في المفهوم الاقتصادي (3) .

Different economic phenomena conceptually

وبناء على التحليل السابق للقيم يمكن القول بأن الفرق بين التكلفة في الأساس التاريخي والتكلفة في أساس التكلفة الاستبدالية الجارية (في تاريخ احتساب الاهلاك وأعداد القوائم وبعد تحديد نصيب الفترة من تكاليفها) يتمثل في مقدار تغيرات الأسعار بنوعها خلال الفترة من تاريخ اقتناء الأصل الى تاريخ حساب الاهلاك السنوي ، وهذا الفارق يمثل خلال فترة ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنشأة أرباح حيازة أجمالية

Gross Holding Gains

نتيجة احتفاظها بالأصل خلال تلك الفترة . أما الفارق بين التكلفة المحددة وفقا للأساس التاريخي المعدل والتكلفة في أساس التكلفة الاستبدالية الجارية فينحصر في مقدار تغيرات الأسعار الخاصة خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى تاريخ حساب الاهلاك السنوي ، وهذا الفارق يمثل خلال فترة ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنشأة أرباح حيازة حقيقية

Real Holding

Gains . نتيجة احتفاظها بالأصل خلال تلك الفترة ، مع ملاحظة بالنسبة لهذه الفروق أنه إذا كانت

(3) E. S. Hendriksen Accounting Theory (Homewood Illinois : Richard D. Irwin Inc., 1967), P. 163.

التكلفة محددة في أساس التكلفة الاستبدالية الجارية لاصل مستحدث نتيجة التقدم الفني « والتكنولوجي » فتغيرات الأسعار الخاصة ستضمن غالبا قيمة إضافية مقابل هذا النظام عن نفس الفترة .

(ب) الأساس الاستبدالي المستقبلي التكلفة الاستبدالية المستقبلة لاصل مماثل لاصل الموجود بالمنشأة في تاريخ احتساب الاهلاك التكلفة المحددة وفقا للأساس التاريخي (في تاريخ الاقتناء) محصلة آثار التغيرات في كل من مستويات الأسعار العامة والأسعار الخاصة (لا تتضمن آثار التقدم الفني « والتكنولوجي ») خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى التاريخ المقدّر لتخريد واستبدال الأصل ، وهي الفترة المقدرة لبقاء الأصل بالمنشأة أما التكلفة الاستبدالية المستقبلة لاصل مستحدث نتيجة التطور الفني « والتكنولوجي » فتتغيرها ، يمكن أن يكون كما سبق فيما عدا أن تغيرات الأسعار الخاصة ستكون شاملة لآخر التقدم والتطور عن نفس الفترة المحددة .

وبناء على ذلك ففي تاريخ احتساب الاهلاك السنوي وأعداد القوائم الدورية وبعد تحديد نصيب الفترة من التكاليف ، يمكن القول بأن الفارق بين التكلفة في الأساس التاريخي والتكلفة في الأساس الاستبدالي للمستقبل يتمثل في تغيرات الأسعار بنوعها خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى التاريخ المقدّر لتخريد الأصل واستبداله (وهذا الفارق خلال فترات ارتفاع الأسعار يشمل أرباح حيازة مستقبلية ، وبالنسبة للفارق بين التكلفة المحددة وتقيا للأساس التاريخي المعدل والتكلفة في الأساس الاستبدالي الى المستقبل تكون بقية أثر تغيرات الأسعار الخاصة المحتمل حدوثه خلال الفترة من تاريخ الاقتناء الى تاريخ احتساب الاهلاك السنوي) (وهو تاريخ ادخال هذا التاريخ) بالإضافة الى تغيرات الأسعار بنوعها عن الفترة من تاريخ احتساب الاهلاك السنوي لكل فترة الى التاريخ المتوقع لتخريد الأصل واستبداله في نهاية عمره المقدّر .

(البقية في ٦١)

التسجيل المحاسبي لنشاط الإسكان والتعمير

محمد عاصم زمر

٢ - كارتات العملاء :

يفتح القسم كارتا لكل عميل لتسهيل وسرعة الحصول على مركز حسابه (المستحق دون سداد) في حالة حضوره الى الشركة للسداد للاستفسار عن حسابه . ويقتد بكل كارت استحقاق الاقساط السنوية وسدادها مع بيان تاريخ السداد وفوائد التأخير المحصلة .

وبجانب ذلك يفتح القسم ملفا لكل عميل يحفظ به صورة من عقد البيع الابتدائي وصورة الاخطارات الواردة من ادارة بيع الاراضي بشأن عملية البيع او التعديلات التي تتم عليها . وكذا كافة المكاتبات المتبادلة بين القسم والعميل .

٣ - سجل المبالغ الورودة :

ويثبت به المبالغ الوردة الى خزينة ايرادات الشركة من العملاء عن طريق قسم حسابات بيع الاراضي . ومستند القيد بهذا السجل اما فاتورة استحقاق قسط او ايصال توريد او فاتورة توريد فوائد تأخير . وتتم مطابقة بيانات هذا السجل مع بيانات الخزينة يوميا بمعرفة قسم مراجعة الايرادات .

٤ - دفاتر أخرى :

- دفتر يومية الاستخدامات
- دفتر يومية الموارء
- دفتر الارصدة الدائنة المتنوعة (عرايين - رسوم تسجيل - احتياطي قضائي) .
- دفتر يومية استاذ

رابعا - القيود المحاسبية والنظام المحاسبي الموحد :

والآن وبعد العرض السابق يمكننا ان نعرض القيود المحاسبية لخطوات تسليط بيع الاراضي والوحدات السكنية وسيتم التركيز في البداية على حالة بيع الاراضي كما يلي :

- ١ - اثبات دفع العميل عربون شراء قطعة ارض من الشركة (في تاريخ دفع العربون) .

× × × من / الصندوق

× × الى / الارصدة الدائنة المتنوعة (عرايين)

- ٢ - اثبات بيع قطعة الارض للعميل بالتمن الاجمالي (في تاريخ اتمام المبايعه وتحرير عقد البيع الابتدائي)

ينحصر نشاط الإسكان والتعمير في مصر في تقسيم الاراضي وبيعها وكذا إنشاء الوحدات السكنية وبيعها او تأجيرها .

وتقوم على هذا النشاط مجموعة من الشركات قطاع عام التي تطبق النظام المحاسبي الموحد .

وقد عرضنا في عدد سابق من هذه المجلد (راجع عدد يونيو ١٩٧٥) نظم البيع والتعاقد والمطالبة والتحصيل في إحدى هذه الشركات . ونقوم في هذا العدد بعرض عناصر النظام المحاسبي الذي تتبعه هذه الشركة متناولين بالعرض الدفاتر والسجلات ثم القيود المحاسبية التي تعكس نشاط هذه الشركة واثرات المائلة .

اولا - الدفاتر والسجلات :

يمسك قسم حسابات بيع الاراضي بالشركة موضوع البحث مجموعة من الدفاتر ، يتم التيسر بها من واقع تسويات حسابية يدها القسم ذاته او تسويات حسابية تعدها ادارة حسابات الشركة او صور الفواتير وايصالات التوريد بالخزينة .

وتتكون المجموعة الدفترية من الدفاتر والسجلات التالية :

١ - دفاتر او سجلات العملاء :

ويخصص لكل عميل حساب مستقل بهذه السجلات يثبت به في البداية جميع البيانات الرئيسية للمبايعه والعميل من واقع العقد الابتدائي واية تعديلات لاحقة له . وينقسم حساب كل عميل الى قسمين رئيسيين : الاول يثبت به الثمن الاجمالي ويستنزل منه الاستهلاك السنوي والتنزيلات والسداد المجل ويمثل رصيده / مدينو بيع اصول . اما القسم الثاني فيقيد به استحقاق الاقساط السنوية وتشمل الاستهلاك والفوائد وتحصيلها ويمثل رصيده حساب الاقساط المستحقة ولم تحصل . كما تحتوى هذه السجلات على خاتمة احصائية للارباح وتوزيعها على سنوات التقسيط .

وبالإضافة الى الحسابات الشخصية المشار اليها نملك الشركة دفترا اجماليا لهذه الحسابات او / مدينو بيع اصول يتم تحليله حسب انواعها ومجموعاتها لمطابقة مع اجمالي القسم الاول من حسابات العملاء .

(ثمن البيع) من حـ / مدينو بيع الى مذكورين اصول
(بالتكلفه) حـ / الاراضى

(بالفارق) حـ / ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام
لاحقه .

٣ - اثبات تحويل العربون الى حساب العميل وتكتملته
ليمثل مقدم الثمن (فى تاريخ المبايعة) وذلك بقيدين
يجرى الاول بقيمه العربون والثانى بباقي مقدم الثمن
كالاتى :

× × × حـ / الارصدة الدائنة المتنوعة (عربتين)
× × × الى حـ / مدينو بيع اصول
× × × ومن حـ / الصندوق
× × × الى حـ / الصندوق
× × × الى حـ / مدينو بيع اصول
٤ - اثبات المبالغ المسددة من العميل تحت حساب
مصاريف التسجيل (فى تاريخ اتمام المبايعة)
× × × من حـ / الصندوق
× × × الى حـ / الارصدة الدائنة المتنوعة (مصاريف
تسجيل)

٥ - حالة بيع الارض نقدا واثبات استفاضة العميل
بخصم قدره ١٠ ٪ من السعر الاساسى المحدد (فى تاريخ
انعام المبايعة) ويتم القيد بقيمة الخصم كالاتى :

× × × من حـ / ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام
لاحقه .

× × × الى حـ / مدينو بيع اصول
٦ - اثبات القسط السنوى المستحق من ثمن الارض
على العميل (فى تاريخ استحقاق القسط)
× × × من حـ / مدينو بيع اصول - اقساط مستحقة
(بقيمة القسط)
الى مذكورين .

× × × / مدينو بيع اصول (بقيمة الاستهلاك من
ثمن الارض)

× × × / فوائد دائنة (بقيمة الفوائد)
٧ - اثبات تحصيل القسط السنوى المستحق (فى
تاريخ تحصيل القسط)

× × × من حـ / الصندوق
× × × الى حـ / مدينو بيع اصول - اقساط مستحقة

٨ - اثبات ارباح مشروعات الاسكان والتعمير (فى
نهاية السنة المالية) ويتم هذا القيد عن المبالغ المستحقة
خلال العام من مقدم واقساط منسوبة الى ثمن البيع
الاجمالى كالاتى :

× × × من حـ / ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام
لاحقه .

× × × الى حـ / ارباح مشروعات الاسكان والتعمير
٩ - اثبات فوائد التاجر المصلحة (فى تاريخ تحصيل
العوامد)

× × × من حـ / الصندوق
× × × الى حـ / فوائد دائنة .

١٠ - اثبات منع العميل باى خصم سواء كان
تشجيعا للبناء او للسداد المبكر فيتم القيد التالى بقيمه
هذا الخصم الممنوح (فى تاريخ استحقاق العميل لهذا
الخصم)

× × × من حـ / ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام
لاحقه .

× × × الى حـ / مدينو بيع اصول
١١ - اثبات اضافة زيادة على ثمن الارض نظير تصرف

العميل فيها للغير ويتم فى هذه الحالة القيدود الثلاثة
التالية على التوالى عند الموافقة على التصرف ثم عند
الموافقة على التصرف ثم عند التحصيل ثم فى نهاية
السنة المالية .

× × × من حـ / مدينو بيع اصول
× × × الى حـ / ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام

لاحقه .
× × × ومن حـ / الصندوق

× × × الى حـ / مدينو بيع اصول
× × × ومن حـ / ارباح مبيعات تقسط تخص اعوام

لاحقه .
× × × الى حـ / ارباح مشروعات الاسكان والتعمير

هذا وتشابه قيود اثبات عملية بيع الوحدات السكنية
مع القيود السابقة لعملية بيع الاراضى بصفة عامة فيما
عدا الاختلافات التالية :

١ - استعمال حساب المباني والانشاءات فى حالة بيع
الوحدات السكنية بدلا من حساب الاراضى فى حالة بيع
الاراضى ، وذلك عند اثبات التكلفة ضمن قيد بيع الوحدة
السكنية للعميل .

ب - استعمال حساب مدينو اصول (مبانى) بدلا
من حساب مدينو بيع اصول (اراضى) فى قيود البيع
واستحقاق وتحصيل الاقساط وغيرها .

محمد عاصم نوار
ماجستير فى المحاسبة والمراجعة



تعتمد على التخطيط من الناحية الأخرى وهما القسمين اللذين يحتاج كل منهما إلى معاملة مختلفة .

نظام السوق يسير طبقاً للنموذج المقبول أو شبه الكلاسيكي وهو الذي يمثل عالم المزارع ورجل الأعمال الصغير ومقاولي البناء ومصانع النسيج. ومشروعات الخدمات والمستشفيات والفنادق والمحامين والأطباء والمضربين . ويقدر عدد هذه الفئة بأثنى عشر مليون شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وتساهم بنصف إجمالي الإنتاج ، وتزيد هذه النسبة في بلاد أخرى كثيرة .

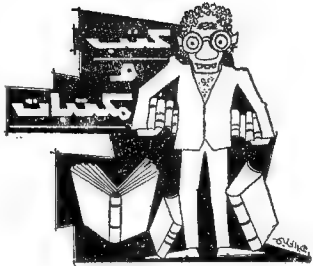
ويتوقع الأستاذ جالبريت أن هذه الفئة من الناس أو الشركات سوف تستمر لانها تقوم بأعمال لا تحتاج إلى درجة كبيرة من التنظيم يشرف عليها شخص واحد هو صاحب المشروع .

ويضاف إلى ذلك أن التنظيم عيونه في أي مشروع يتطلب من صاحبه استقلال نفسه أو العاملين معه . ففي الشركات الكبيرة يعمل الناس عددا محدداً من التسامعات بأجر محدد لكل عملية في حين أن المزارع أو صاحب المحل الصغير فيمكنه العمل لأي عدد من الساعات ويشغل أسرته معه كما يشاء وبأقل أجر ممكن وهو ما يساعده على الاستمرار في وجه منافسة التنظيمات الكبيرة .

وتتصف الشركات والأعمال الصغيرة الحجم بأن لها تأثيراً محدوداً على الأسعار التي تتبع بها وأن لها قوة أقل على ترشيدها عملائها عما يشترطونه منها ، ولأنها بأنها تقبل تكاليفها كما هي فالشركة الصغيرة تبقى خاصة للسوق والدولة وتبذل لذلك المستهلك والمواطن ، بمعنى أن المستهلك يملئ على السوق ما يشترطه ولهذا بدوره يحدد للشركات مكان الأعمال ونوعها التي سوف تعطياها أيراداتها وهي بذلك تعتمد على السوق والمستهلك ، وبهذه الطريقة يمكنها الحصول على أقصى أرباح وليس لها هدف آخر . وإذا لم يحصل المستهلك على ما يريد ، فذلك لأنه لا يعرف ما يريده ، فإذا كانت النتائج الاقتصادية *Economic Performance* غريبة وشاذة *Eccentric* فذلك لأن المستهلك غير عالم بما يريد .

والناحية الثانية للموضوع هي نظام التخطيط وهي حالة الشركات الكبيرة مثل جنرال موتورز ، شركة آلات الأعمال الدولية ، أمربال كيميكا ، ميتسو بيشي ، شل وفيات وفولكر فاجن ويستل التي لا يبرى عليها نظام السوق ، وهي لا تخضع للسوق أو تفضل عليها وبخاصة الاقتصاديون الأرثوذكس بقليل من الاهتمام في العلاقات الدراسية . وهي شركات لها تأثير رقابي كبير على أسعارها وكذلك على تكاليفها الرئيسية .

وهذه القوة هي المقابل الطبيعي للحجم الكبير وهي تتخطى السوق لتؤثر على عملائها عن طريق الإعلان والاعلام والتسويق الحديث الذي نشاهده في وقتنا الحاضر . ولهذه الشركات تأثير على الدولة الحديثة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لرئيس شركة جنرال اليكتريك أو جنرال موتورز اتصال بوزير الدفاع ، كما أن رئيس شركة انترناشيونال تليفون وتلفراف له صلة بوزارة العدل .



الاقتصاد والهدف العام

الأستاذ : جون كينيث جالبريت :

الاقتصاد والهدف العام

النشر : شركة هاوتون ميغرين

بوسطن ماس - ٢١٠٧

عدد الصفحات : ٣٢٤

الثمن : عشرة دولارات امريكية

عزفى : ثابت فديس رضى الله

يشرح الأستاذ جالبريت في كتابه الأخرى عن « الاقتصاد والهدف العام » كيف أن انقسام المجتمع الصناعى الحديث هو السبب في امراض اقتصاديتنا . ويعتبر الأستاذ جالبريت عميد أساتذة الاقتصاد المعاصرين عمره ٦٥ سنة ويؤلف كتابه الآن في سويسرا في أثناء فصل الشتاء ويعطى بعض المحاضرات ويقضى الصيف في مزرعة قديمة في فيرمونت في الولايات المتحدة الأمريكية ويقوم بالتدريس في الخريف في جامعة هارفارد .

وهذا هو الكتاب الثالث في مجموعة من ثلاثة كتب :

الكتاب الاول : هو « مجتمع الرخاء »

الكتاب الثانى : هو « الدولة الصناعية الجديدة »

وقد استغرقت كتابتها عشرين عاماً .

ويقول الأستاذ جالبريت ان امراضنا الحالية ، مثله في أزمة الطاقة ومجز المواد الأولية يرجع إلى أن علم الاقتصاد قد فقد الصلة بالعالم الواقى وقد فقدت الشعوب الصناعية أيضاً الرقابة على كل من ميكانيكية الاقتصاد وعلى وظائف الدولة المتعلقة بها ويرجع ذلك إلى أن أساتذة الاقتصاد تجاهلوا الواقع وهو أن المجتمع الصناعى الحديث يعيل إلى الانقسام إلى قسمين واضحين هما عالم صاحب العمل الصغير الذى يصره نظام السوق من ناحية وعالم الشركات الكبيرة التى

انتاج الطاقة ، وكذلك السيارات وتدفئة المنازل أكثر من تكرار البترول الخام ، والإعلان أكثر من انتاج الورق . فإذا اعترفنا بذلك فإن علم الاقتصاد سوف يعرفنا أسباب الاتجاهات الخاطئة ، وما يجب عمله بالنسبة لها والخطوط الأولية للحلول بدأت تتبلور من نظرة جديدة إلى التصرف الاجتماعي Social Action

فلاشكال هو في الصناعات الضعيفة مثل الصحة ، المنازل والأذاعة والواصلات العامة ، ولتقوتها يقترح جالبريت باطلانها الحق في الحصول على الأموال العامة بسهولة - والتنظيم الذي ينقصها والتكنولوجيا اللازمة للتنمية في حالة الألبان والصحة والواصلات العامة اما التأميم الكامل أو على الأقل حد المسؤولية الكاملة العامة للتنفيذ .

وينكر جالبريت مقدرة الشركات الصغيرة اذا ما عطيت هذا التمييز سوف تفقد طبيعتها المخاطرة فهي سوف تعطى صاحب المشروع مالا يمكنه عمله بنفسه . فمثلا صغار المزارعين لا يمكنهم القيام بالأبحاث ، ويؤيد ذلك أنه خلال الخمسين سنة الأخيرة لم تصدر من صغار المزارعين أية اختراعات أو اختراعات جديدة بل جاءت تلك من الدولة ومن المخطات التجارية وكليات الزرعة أو الشركات الكبيرة التي تتعامل في المنتجات الزراعية .

وينصح جالبريت أن تراقب الحكومات التقدم الاقتصادي بحيث لا يتعدى أسنا محددة وقانونية لاستخدام الماء والهواء والرفق أو لاذننا ، وكذلك أن تقلل القوة في نسب التنمية ، ويؤيد تعيين مراقبين حكوميين يقومون بمالا يمكن السوق تنفيذه . وهذه سوف تكون مشكلة عامة فليست هناك أجهزة يعتمد عليها تربط بين انتاج السيارات الكبيرة التي تستهلك وقودا كثيرا وهي القادرة على توفير مساحات تكرير البترول ، وهي نتيجة طبيعية لظروف المشروعات الحديثة التي تؤكد النمو ولا يقوم بتنسيق نسبة التنمية في الصناعات المختلفة .

ولقد ركز الكثيرون حتى الآن على الخوف من التشديد على نسب النمو وهو ما يجعل اندول المتقدمة تعتمد على العالم الثالث لتوريد المواد الأولية ، فليجب أن نتجاهل القول بأن العالم مقسم إلى قسمين الأول تلك الدول الصناعية التي تستخدم المواد الأولية والعالم الثالث الذي ينتج تلك المواد متجاهلين أن الدول المتقدمة تنتج أيضا مواد أولية ، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تنتج القطن والمواد الغذائية والخشب والفحم وهي بذلك تعتبر من أهم دول العالم الثالث ولكن لا يعترف لها بذلك .

وبالنسبة للتضخم فإن جالبريت يقدم الحل الذي تبنته كثير من الحكومات وهو الرقابة على الأسعار والأجور .

ويقدم جالبريت توضيحا عن الأسباب التي من أجلها أخفق غيره من الاقتصاديين في الالام بأمراض العصر الاقتصادية الظاهرة ، والكثير من كتب هؤلاء الاقتصاديين قد كتبت من زمن طويل ولا زالت

(البقية ص ٦٤)

وأهم من ذلك هو تأثير تلك الشركات على البيروقراطية في الدولة نظرا لحاجة تلك الشركات إلى الطرق والمطارات وتطور الأسلحة واستكشاف الفضاء وهي حاجات يجب اشباعها بواسطة الحكومات .

وتكمن قسوة تلك الشركات الكبيرة فيما يسمى الاستاذ جالبريت (بالتنظيم التكنيكي)

Techno Structure

أي جماعة العاملين بتلك الشركات والعلماء والمهندسين ورجال التسويق والمراقبين والمحامين ، وهم الذين تتركز في أيديهم السلطة بدلا من أصحاب تلك الشركات . . ويساهم هؤلاء العاملون في عملية اتخاذ القرارات على أساس المعلومات المتاحة وهي مصدر قوتهم .

ويستبعد جالبريت أعضاء مجالس إدارة تلك الشركات ذلك لانهم من كبار السن ولهم من الاحترام الذي يصاحب هذا السن مما يعطهم في مركز صوري .

وهناك عامل آخر يتصف به النظام المخطط فبينما الربح هو الدافع الأساسي إلى العمل في الأعمال الصغيرة ولا يجاريه أي هدف آخر ، فهناك حاجة ضرورية في الشركات الكبيرة في النظام المخطط إلى تحقيق مستوى أساسي من الإيرادات كهدف أولي تصبح بعده التنمية حيوية نظرا لما تلده على أعضاء التنظيم التكنيكي من قوة .

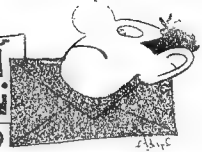
وعندما نتفهم هذه الفروق الأساسية بين القسمين الاستراتيجيين الذين يتكون منهما المجتمع المعاصر فإن أخطار الاقتصاديات الحديثة تصبح واضحة ، ويقترح جالبريت أنه إذا كان نصف الاقتصاد ، الذي يعتمد على نظام السوق ، ضعيف الحيلة بالنسبة للأسعار والتكاليف وليست لديه القدرة التكنيكية اللازمة وليست له القدرة أيضا على توجيه التصنع إلى المستهلكين ، وإلى الحكومات فإنا سوف لا نستغرب إذا تأخر هذا القطاع بالنسبة للنصف الثاني الذي يراقب الأسعار والتكاليف تبعاً لذلك إيراداته ومصادر أمواله ، ويمكنه التأثير على المستهلكين ويحول رغباته العامة إلى سياسة رئيسة للحكومة .

وهذا يوضح لجالبريت حالة التفاوت في توريد السلع مثل كثرة وجود منتجات إزالة العرق للرجل في حين يوجد نقص في بناء المنازل وفي حالة الولايات المتحدة ، توفر الأسلحة والسفر إلى الفضاء والطرق العامة وأبحاث الصناعات والتنمية والمطارات ، بل توفرها بكثرة في حين أن أشياء أخرى تعتبر نادرة الوجود مثل الخدمات الصحية والمستشفيات والكتبات والتعليم العادي وخدمات الشرطة والفضاء ونظافة الشوارع والواصلات العامة . وهذه أمور تفسح الأحداث في مجراها العالي ففي نيويورك توجد أزمة طاقة واحتمالات اطفاء الإضاءة أو التقليل منها ، وعلى مستوى الولايات المتحدة توجد أزمة الطاقة وأزمة البنزين وأزمة ورق الطباعة وأزمة الألومنيوم وهذه منتجات ليست نادرة حسب المقاييس المعروفة سابقا . الحقيقة أن بعض أجزاء الانتاج في الدولة يسير بدرجة أسرع من الباقى ، فمثلا أجهزة التكنيكي تنتج أكثر من

أحمد شلبي

آنت؟
تسأل؟

وخلنجيد!



لذا فمن حق الدائن قانوناً أن يرجع بكل دينه على أحد الشركاء المتضامنين ولا يلتزم أن يسدداً بمطالبة الشركة بدونها .
على أن يكون للتبرك الذي أدى دين الشركة أن يرجع بما دفع على الشركة وعلى باقي الشركاء المتضامنين .

ألا أن العرف التجاري وما اتبعه القضاء قضى بغير ذلك واشترط للرجوع على أموال الشريك المتضامن الخاصة على شريطة توافر الشرطين التاليين :
١ - على الدائن إثبات أن الدين خاص بأعمال الشركة ويجب أن يؤخذ الحكم في إلبائه في مواجهة الشركة نفسها ممثلة في شخص مديرها ولا يتحتم أن يكون ذلك في مواجهة الشريك الكفيل المتضامن بالوارد استثناء الدين من ماله الخاص .
٢ - مطالبة الشركة بتسديد الدين أي يجب على الدائن ائذار الشركة أولاً بالوفاء .

وباتخاذ هذين الاجرامين يمكن للدائن في هـ الحالة الرجوع على الشريك الكفيل المتضامن دون الحاجة إلى تجريد الشركة أولاً ، كل ذلك بشرط أن يلجأ إلى الشريك الكفيل بعد انتهاء المدة المحددة في ائذار الوفاء ودون أن تقوم الشركة بتسديد دينها .

س - لى دين طرف احد الشركات التضامنية وقد وجدت صعوبات في سبيل استرداد ديني ..
فهل لى أن ألجأ الى تحصيله من أحد الشركاء في الشركة ؟

محمود أحمد محمود حسين
طالب بكلية التجارة - جامعة القاهرة

ج - الثابت من الرؤال أن الدين خاص بشركة تضامن أي الشركاء في هذه الشركة جميعاً شركاء متضامنين .

وحيث ينص القسانون التجاري لا يعتبر الشركاء المتضامنون في مثل هذه الشركات مدنيين أصليين في ديون الشركة مع الشركة ، ولكنهم مجرد كفلاء متضامنون لها .

وحيث أن الكفيل المتضامن لا يملك الدفع في الاصلى أولاً .

كما لا يجوز للشريك المتضامن الدفع بتقسيم الدين بينه وبين باقي الكفلاء أي الشركاء المتضامنين الآخرين في الشركة .

مواجهة الدائن بتجريد الدين الاصلى المكفول لهذا لا يجوز للشريك المتضامن المطالبة بالرجوع على الدين

العلقة بين المالك والمستأجر



تحليل قيم الأصول في اسس
التقييم المختلفة
بقية صفحة ٥٥

اما الفارق بين التكلفة في الاساس
الاستبدالي الى الجارى والتكلفة في
الاساس الاستبدالي الى المستقبل
فينحصر في قيمة تغيرات الاسعار
بنوميتها المتغير حدوده خلال الفترة
من تاريخ احتساب الاهلاك السنوى
الى التاريخ القدر لتخريد الاصل
واستبداله في نهاية عمره .

مع ملاحظة أن كل هذه الفروق
ستكون في حالة تحديد التكلفة
الاستبدالية المستقبلية لاصل
مستحدث شاملة غالبا لقيمة تقابل
أثر التقادم والتطوّر الفنى
و « التكنولوجيا » بالنسبة للاصل
في اطار تغيرات الاسعار الخاصة
نفس الفترات السابقة .

اساس القيمة الحالية :

يمكن تقييم الاصل بصورة تخالف
الصور السابقة وتمشى مع الفكر
يتوقع الحصول عليه من نتاج هذا
الاقتصاد وذلك اعتمادا على ما
الاصل خلال عمره المنتظر . وتحدد
قيمة الاصل في التواريخ الحالية
كقيمة حالية (مضمومة) مجمعة
لتيار تدفق نتاج هذا الاصل
خدمات - عائد - متحصلات)
المتوقع مستقبلا ، وذلك كما يلي :

القيمة الحالية للاصل ، مجموع
القيم الحالية للنتاج المتوقع من
الاصل في نهاية الفترات الزمنية
المستقبلية ، وتحدد كل منها :

١ + معدل الفائدة السائدة بالسوق
في تاريخ اقتناء الاصل

اعادة التقييم :

قد يعتمد على اعادة التقييم
للتغلب على مشكلة التكاليف
التاريخية وتغيرات الاسعار ، وقد
مرقه (كرهلر) بأنه تحديد رقمي
باجراءات منظمة تتضمن اختبارا
وفحصا ماديا وطبيعيا وتسعيرا
وغالبا ما يكون بتقدير ات هندسية (٤)

وتؤدي اعادة التقييم الى بلوغ قيم
تعتبر جارية او تمشي مع الظروف
السائدة في تاريخ اجراء هذا التقييم ،



The short run	المدى القصير
The long run	المدى الطويل
Short-run cost curves	منحنيات تكاليف الإنتاج في المدى القصير
Total cost curves	التكاليف الكلية الثابتة
Total fixed costs	التكاليف الكلية المتغيرة
Total variable cost	منحنيات التكاليف في المدى الطويل
Long-run cost curves	متوسط التكاليف في المدى الطويل
Long-run average cost	المنحنى المظلم
Envelope curve	اقتصاديات الحجم ولا اقتصاديات
Economics and diseconomies of scale	الحجم
Value theory	نظرية القيمة
Price theory	نظرية الثمن
Exchange value	قيمة المبادلة
Nominal price	السعر الاسمي
Realized price	السعر المحقق
Future price	سعر المستقبل
Fixed price	السعر الجبري
Market price	سعر السوق
Firm price	سعر المنشأة
Allocative function	وظيفة التوزيع او التخفيض
Value in use	قيمة استعمال السلعة او الخدمة
Value in exchange	قيمة مبادلة السلعة او الخدمة
Demand	الطلب
Consumer demand	طلب المستهلك
Demand schedule	جدول الطلب
Demand law	قانون الطلب
Demand schedules or curves	جداول او منحنيات الطلب
Change in quantity demanded	تغير الكميات المطلوبة
Change in demand	تغير الطلب
Derived demand	الطلب المشتق
Demand elasticity	مرونة الطلب
Price elasticity of demand	مرونة الطلب السعرية
Arc elasticity	المرونة المتوسطة
Point elasticity	مرونة التفاضلية
Unitary elastic demand	طلب متكافئ المرونة
Relatively inelastic demand	طلب غير من نسبيا
Perfectly inelastic demand	طلب غير من تماما
Relatively elastic demand	طلب من نسبيا



باب يحرره ويشرف عليه : أحمد فريد حسن

كلمة المحرر

زيادة الانتاج

لأننا نطالب بزيادة الانتاج .. لان هذه الزيادة هي المفتاح نحو تحقيق الرخاء في البلاد .

كانت سياستنا اقلديية هي المستكبات .. هي الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، وهذه سياسة النعامة التي دفنت راسها في الرمال لكي لا ترى العدو المهاجم ، وكان عدونا اللدود هو الفلاح الفاحش .. فكنا ننفرد لكي نسد الفراغ ، بل كانت سياستنا هي أن نصدر للدول الشرقية ، ونستورد من الدول الغربية لهذا تراكت الديون ، واصبح العبء ثقيلا والتركة كبيرة .

والعلاج اليوم هو المزيد من الانتاج .. بل تحسين الانتاج ، فليست المسألة هي الانتاج الكبير ، بل هي الانتاج الكبير والجيد .

ان الانتاج الكبير يحقق آمين : الامر الاول هو سد حاجة الاستهلاك المحلي وبالتالي لاستورد ، فلا تتراكم الديون وتزداد المركب حملا فوق حملها .. والامر الثاني هو هدف التصدير الذي يتبعه سداد الديون واندخول في شراء واستيراد الآلات لتحسين الانتاج وزيادته . والانتاج لمهدف التصدير لا يتحقق الا اذا كان الانتاج جيدا لانهم في الدول الاوربية مام يجذوا الانتاج جيدا ، فلن يقبلوا على شرائه .

لانتاج الزهور أو البطاطس التي تلاف بمجرد وصولها للمستورد ! لانتاج الاحذية التي داخلها الفشي !

وهكذا عشرات السلع التصديرية .. لابد ان تكون جيدة .

وهكذا يجب ان يكون الانفتاح الاقتصادي : هات وخذ . هات سلم جيدة ، واسلم سلميا وآلات جيدة .

وهنا يجب ان يظهر دور النقابات .. تتبع النقابات الاخطاء وتعالجها ولقد اعجبني النقاش الذي دار بين نقابة شركة مصر للطيران وادارتها . كشفت الاخطاء ، واوضحت الخسائر امام مجلس الشعب .

ان دور النقابات لا يجب ان ينصب على معونة فلان الذي اتجب ، أو فلان الذي يولي ، أو فلان الذي يجب ان ننشر له الورد ، والتهاني ، لانه وصل بسلاية الله من اوربا ، بل يجب ان يتجه هذا النشاط الى متابعة الانتاج ، ومراقبة جهود اعضائها نحو زيادة الانتاج وتحسينه ، واصلاح الآلات ، والبعد عن الاسراف : في الاضاعة وفي استخدام المكاتب والجهزة .. الخ ، اننا مقبلون على أزمة طاحنة ، فما لم نكن نحن الخنود الذي نحاربها ، اصبحنا ضحاياها .. حينئذ وجيل اولادنا .. والله يعلم بقية الاجيال .

منها الصورة ليست قائمة ، ولكن بيدنا نحن العمال والعاملين ان نجعل منها صورة مشرقة ، نجعل الفساد اسما لنا ولاولادنا ..

أحمد فريد حسن

اخبار عمالية

انتخابات ممثلي العمال بمجالس الادارة

تقرر اجراء انتخابات ممثلي العمال بمجالس ادارات وحدات القطاع العام ، والشركات المساهمة ، والجمعيات ، والمؤسسات الخاصة خلال فبراير .

ويشترط للترشح :

— الا يقل عمره عن ٢١ سنة .

— ان يجيد القراءة والكتابة .

— الا يكون محجورا عليه .

— الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جحة بخلة بالشرف أو الامانة ، مالم يكن قد رد اليه اعتباره

— الا يكون قد سبق الحكم عليه تاديبا بعقوبة تزيد على ١٥ يوما .

ويستثنى من ذلك :

— العاملون بالاعمال العرضية

والمؤقتة والعاملون تحت الاختبار .

— العاملون بالاعمال اليدوية غير الفنية : كالسعاة والفراشين ،

والعتالين ، وعمال النظافة ، والمساعد

والبوابون ، ومن في حكمهم .

— العاملون من شغافلى وظائف

الادارة العليا .

— المفوضون في توقيع الجزاءات

بشرط ان يكون التفويض كتابيا ، وقبل

موعد الترشح بشهر على الاقل .

— المعارون والمتدربون والمكفون

والمجنبون لمدة تزيد على سنة من بداية

الدورة الانتخابية .

مراكز نموذجية لمحو الأمية

تم تحويل مركزين ثقافيين في كل منطقة ثقافية عمالية إلى مراكز نموذجية ابتداء من أول يناير الماضي ، لتكون مراكز إشعاع ثقافي وفني وفكري .

والجديد في هذه التجربة هو دخول المؤسسة الثقافية العمالية بطريق مباشر لأول مرة في ميدان محو الأمية حيث تفتح فصول لمحو الأمية بين

المصالح في هذه المراكز النموذجية . . يتولى التدريس فيها معلمو محو الأمية من خريجي معهد التربية العمالية ، وعن طريق هذه المراكز يتم تبنى وتشجيع القدرات الفنية للمصالح ، والعمل على صقلها مع تولى مسئولية توزيع إنتاجهم الفني ، كما تستهدف هذه المراكز بالوسائل المهيمنة والبصرية .

وستعهم هذه التجربة في باقى مراكز المؤسسة في حالة نجاحها .

اتفاقية ثقافية عمالية مع العراق

تم توقيع اتفاقية ثقافية عمالية بين المؤسسة الثقافية العمالية في مصر ، والمؤسسة الثقافية العمالية في العراق الشقيق ، يمتنضها يتم تبادل الزيارات وعدد حلقات دراسية علمية بالتأليب بين الباديين ، وتخصص منح في كل منهما ، وتبادل المحاضرين ، وتبادل النشر - في كل مجلة ثقافية عمالية تصدر في كلتا الجمهوريتين - لأخبار الثقافة .

ج : يقضى البند (٢) من المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بأن يستحق المؤمن عليه المعاش ببلوغه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعمول به متر ، بلفت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهراً على الأقل .
وحيث أن مدة اشتراكك في التأمين تبلغ ٢٠٠ شهر/سنة
١٨٠ / ٢٠٠ = ٩ / ١٠
٥٧ / ١٠ = ٥٧ / ١٠
١٨ / ٦ = ٣

وعند حساب مدة الاشتراك يجبر كسر الشهر الى شهر .

إذا مدة الاشتراك = ١٨ / ٧ / ١٨
إذا تستحق معاش وليس تعويض من دفعة واحدة (المكافأة)
يقدّر كما يلي : المتوسط الشهري لاجور x المدة x النسبة المقررة بالقانون
جنيه

$$\frac{37.170}{12} \times \frac{1}{40} \times 18 = 137.170$$

ويصرف هذا المعاش اعتباراً من ١٩٧٦/٤/١

القرار الجزئية في التأمين الاجتماعي

وزارة التأمينات مكتب الوزير
قرار وزيرى رقم ٢٣٦ لسنة ٧٥
صادر في ٩ / ٧ / ٧٥

بتحديد الاجر الذى تؤدى على أساسه الاشتراكات بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لاحكام قانون العمل وزير التأمينات

قرار

مادة أولى : تحسب الاشتراكات التى يؤدها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لاحكام قانون العمل المعمول بالقطاع الخاص ، وذلك التى تقتطع من اجورهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الاجور في شهر يناير من كل سنة .

مستشارك التاميني

يقدمه : محمد طه عبيد

التأمين الاجتماعي على العمالية بالخارج

س : علمت أنه صدر في ج ٢٠٠٠ قانون يجيز للعاملين المصريين الذين يعملون بالخارج الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية . ارجو الافادة .

مصرى بكندا

نعم صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ وبمعدل به من أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ ويجيز للمصالح المصريين المرتبطين بعقود شخصية في الخارج من غير الخاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعي (الممارين أو المتنديين) الانتماع بتأمين الشيخوخة والمعجز وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

ويؤدى من يرغب في الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكا بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة الدخل الشهري التى يختارها (١٥ ج ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠٠) .

ويجوز للمشارك أن يختار سداد الاشتراكات مقدماً كل ثلاثة أو ستة شهور أو سنوياً ويتم السداد مباشرة الى بنك القاهرة أو احد فروع أو مراسليه في الخارج بالعملة الحرة أو بعملة البلد التى يعمل فيها المشترك وعلى أساس السعر التشجيعى المعلى شراء . ويتنعم المشترك بالحقوق التأمينية (المزايا) التى تكفلها التأمين ضد الشيخوخة والمعجز والوفاء وعلى أساس متوسط فئات الاشتراك .

كيفية حساب معاش التقاعد . .

س : أصعل في إحدى شركات القطاع العام وستنتهى خدمتى ببلوغ سن الستين في العاشر من ابريل القادم وتبدأ مدة خدمتى من ٥٧/١٠/١ وأدبت منها بالكامل اشتراكات التأمين ومتوسط أجرى الشهري خلال السنتين الاخيرتين ٩٠ جنيها وأرغب في معرفة مقدار معاشى أو مكافأتى .
٥٠ القاهرة

تعويض الدفعة الواحدة في حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستثناة من قانون التأمين الاجتماعي .

وزير التأمينات ..

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قـــــرر

مادة أولى : اذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش فإنه يستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة (٢٣) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه اذا التحق بالعمل في إحدى الجهات المستثناة من تطبيق أحكام هذا القانون وذلك بالشروط والقواعد والأوضاع الآتية :

أ - أن يكون بالجهة التي التحق بها المؤمن عليه نظام للمكافآت والمعاشات ترى الهيئة المختصة انه يتضمن مزايا لا تقل عن المزايا المقررة بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ..

ب - أن تسمح أحكام نظام المكافآت والمعاشات المشار اليه بالبند (أ) على استخدام قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق وفقا لقانون التأمين الاجتماعي في أداء تكاليف ضم الدد السابقة في نظامها .

مادة ثانية : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

توقيع

(محمد عبد الفتاح ابراهيم)

الاستاذ الدكتور / صليب ووفائيل - عضوا (الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية)
الاستاذ الدكتور/ منير سالم - عضوا (الاستاذ المساعد بالكلية)

كتب ومكتبات - بقية صفحة ٥٩

مستعملة ، فمناقضة النظريات التي في هذه الكتب الآن معناه انقاص مبيعاتها خاصة وأنها كتب مقررة الآن للتدريس .

والهم أن نادرا ما يعيش مؤلف الكتب المقررة مع أحداث عصره الحالي نظرا لغير ظروف الاقتصاد السريع مثل النقابات والدولة الحديثة ، وهي أمور سريعة التغير لا يمكن لكتاب مقرر أن يلم بها ويتبعها . وبالنسبة لجالات نفسه فهو متعطل لحد بعيد من الناحية الأكاديمية ، وهذه صفة تقطع الصلة بينه وبين الحقائق العالمية ، فضلا عندما خلق مدير شركة فولفو للسيارات عمل أن كتابه جالبرت أنه غير بناء قال عنه جالبرت انه معجب بسيارات فولفو ولديز تلك الشركة الحق في ابداء رأيه في كتابي ، وقد غير جالبرت آراءه خلال العشرين سنة الاخيرة التي أصدر فيها الكتب الثلاثة المشار اليها املاه ، فقد كانت فخته أكبر في أول تلك المدة بالانقضاء شبه الكلاسيكي منها الآن ، ويقوم الآن بكتابة كتاب عن (النقد) يعالجها بطريقة مرحة هذا ما قاله الاستاذ جالبرت المستر ديفيد أوتس في حديث نشرته مجلة ((الإدارة الدولية)) عدد مايو ١٩٧٤ .

وبالنسبة للماملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ، ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين بالفقرة السابقة مادة ثانية : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

توقيع

محمد عبد الفتاح ابراهيم

٥٥٥

قرار وزاري رقم ٢٣٥ لسنة ٧٥

صادر في ١٩٧٥/٩/٩

بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة

وزير التأمينات ..

بعد الاطلاع على المادة الثانية فقرة (ب) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ وعلى مذكرة وكيل الوزارة لشئون مكتبنا ..

قـــــرر

مادة أولى : تعتبر علاقة العمل منتظمة اذا استمر العامل لدى صاحب العمل الواحد فترة لا تقل من ستة اشهر متصلة بما في ذلك فترة الاختبار .

مادة ثانية : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

توقيع

(محمد عبد الفتاح ابراهيم)

٥٥٥

قرار وزاري رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٠

صادر في ١٩٧٥/١٢/١٨

بشأن قواعد وشروط وأوضاع استحقاق صرف وسائل جامعية - بقية ص ٥٢

واسلوب البرمجة الخطية Linean Programming ونظرية الصفوف Queing Theory

وقد تمت المعالجة على النحو التالي : -

اولا : تم استخدام اسلوب بيرت والبرمجة الخطية في حل مشاكل تخطيط الإنتاج وقد استخدم اسلوب بيرت في اعادة توزيع الامكانيات على المراحل الانتاجية والتنسيق بين المراحل الانتاجية ثم استخدم اسلوب البرمجة الخطية في تخطيط الكمية المثالية للانتاج لكل من القطاع والوحدات الانتاجية .

ثانيا : تم استخدام البرمجة الخطية في حل مشاكل تخطيط المواد الخام .

ثالثا : تم استخدام اسلوب البرمجة الخطية ونظرية الصفوف في حل مشاكل تخطيط العمالة .

رابعا : تم استخدام اسلوب البرمجة الخطية في حل مشاكل تسويق منتجات القطاع .

وبذلك يكون قد أمكن استخدام اساليب بحوث العمليات في حل أهم المشاكل التخطيطية التي تواجه صناعة الفزل والنسيج في جمهورية مصر العربية إضافة الى توفير البيانات والمعلومات التنبؤية الدقيقة التي تساعد في انهاء إجراءات التخطيط والوصول الى خطط واقعية تعبر عنها ارقام دقيقة .

تكونت لجنة المناقشة من : الاساتذة -

الاستاذ الدكتور / حلمي محمود نمر - مشرفا (استاذ الحاسبة بالكلية)

س و ج في شؤون العاملين

مستقاة من أحكام مجلس الدولة

كان يكون الانقطاع مثلا في نهاية عام منصرم والحساب عليه في بداية عام جديد.

تأمينات اجتماعية

هل يجوز لصاحب العمل ان يجرى مقاصة بين الديون التي له قبل العامل الحال في المعاش وبين الميزات ومبالغ الادخار الافضل الزائدة عن التزامات صاحب العمل في تأمين الشيوخوخة والعجز والوفقة المستحقة للعامل ؟

سهر سميد - القاهرة

من المسلم به أن الميزة الافضل جزء من مكافأة نهاية الخدمة ومن ثم فانها لا تستحق الا عند انتهاء الخدمة ومن حيث أن صاحب العمل ملزم بإدائه هذه الميزة الى هيئة التأمينات الاجتماعية كاملة وعليه فلا يجوز له أن يتقصص منها أي مبلغ نظير الديون المستحقة على العامل سواء كانت قبل أو بعد العمل بقانون التأمينات الاجتماعية .

موت

هل يحق للموظف الذي ألغى قرار فصله وعاد الى عمله المطالبة بمرتبه عن فترة الفصل ؟

على احمد محمود معهد التعاون
بالقاء قرار الفصل تعود الرابطة الوظيفية من جديد ، ولكن حق الموظف في اقتضاء مرتبه عن مدة فصله لا يعود تلقائياً بمودة الرابطة الوظيفية اذ أن الحق في الاجر يقابل واجب هو أداء العمل . ومن ثم لا يمنع اجرا عن فترة الفصل ولكن قد يمنع تعويضاً عن الاضرار التي لحقت من جراء فصله بناء على قرار باطل بشرط أن يكون مستوفياً لشروط استحقاقه وهي الخطأ من جانب الادارة والضرر المادي أو المعنوي وعلاقته السببية بين الخطأ والضرر .

د/م

تأمينات اجتماعية

إذا استبقى المجدد بعد انتهاء فترة تجنيده الأزامية - هل يفيد من الاعفاء من مسدود اشتراكات التأمينات الاجتماعية للنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة للتأمين في القطاع العام واشتراكات التأمين والمعاشات المنصوص عليها في قانون التأمين والمعاشات بالنسبة للعاملين المدنيين بالبوله ؟

عبد الطيف عباس - المنوفية

ان هذه القوانين تنص على حساب مدة التجنيد كاملة في المعاش واعفاء العامل من أداء اشتراكات المعاش أثناء مدة تجنيده - والمقصود بالتجنيد هنا هو مدة الخدمة العسكرية الأزامية التي لا يتقاضى العامل خلالها أي أجر حتى لا يلحق الضرر به بسبب أداء واجبه الوطني . ولما كان العامل أثناء فترة استبقائه يحصل على أجره كاملاً بالإضافة الى ما يتقاضاه من رواتب عسكرية فإن الاعفاء لا يشمل هذه الفترة .

إجازات

هل يجوز حساب مدة الانقطاع عن العمل خصماً من الإجازات البورية المستحقة للعامل مستقبلاً اذا لم يكن له رصيد من هذه الإجازات يغطي مدة الانقطاع ؟

يسرى حسن عثمان - قنينا

الاصول أنه لا يجوز حساب مدة انقطاع العامل من الإجازات البورية التي تستحق مستقبلاً - لأن ذلك يعنى منح العامل إجازة تحت الحساب وقد تنتهى خدمته قبل أن تستحق له إجازة فيكون قد حصل على مرتبه مدة الانقطاع دون وجه حق . واستثناء من هذا الاصل يجوز حساب مدة الانقطاع من الإجازات المستقبلة اذا نشأ حق العامل فيها خلال محاسبته على انقطاعه



للتؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي سيستمر حتى ٥ مارس القادم

المفاوضات للحصول على موايا
عسكرية لدول الحلف .

ثم قال ان العلاقات مع الولايات
المتحدة قد اتجهت نحو التحسن
وخففت ذلك تخفيضا حاسما خطر
نشوب حرب نووية ثم عاد وقال
انه ليس سرا ان هنسالك بمس
الصعوبات نشبت من اتجاه سياسة
واشنطن بالتدخل في شئون الدول
الاخرى (مشيرا الى انجولا) والتي
تعرض حرية واستقلال الشعوب
للخطر . وقد عارضنا وسوف نواصل
معارضة هذه السياسة .

وهال بريجنيف ان الاتحاد
السوفيتي يعتبر نفسه دمامة تأيد
ومساندة لكل الشعوب التي تكافح
من اجل الحصول على استقلالها
وحريتها ، وقال ان انجولا أصبحت
اخيرا هدفا لتدخل جنوب افريقيا
والدول الامبريالية ، ولهذا فان
نحاح شعب انجولا وجد تأيدا من
جانب الدول التقدمية في العالم
أجمع .

ويحضر المؤتمر - الذي وصفته
الصحافة السوفيتية بأنه أهم حدث
سياسي في العصر الحالي - خمسة
الاف مندوب يمثلون مختلف فروع
الحزب الشيوعي في مختلف انحاء
الاتحاد السوفيتي بالإضافة الى أكثر
من مائة من زعماء وممثلي الاحزاب
الشيوعية في العالم منهم فيدل
كاسترو رئيس وزراء كوبا وألفا
روكونال زعيم الحزب الشيوعي
البرتغالي وجانوس كادار زعيم
الحزب الشيوعي المجري وآخرون
يمثلون ٩٠ دولة اجنبية .

وقال ان برامج السلام التي وضعها
الحزب في اجتماعه الرابع والعشرين
في عام ١٩٧١ والتي كان هدفها
تحقيق الوفاق مع النظم الاجتماعية
على اختلاف انواعها قد حققت نتائج
هامه .

اشار الى حلف الاطلنطي قائلا انه
طالما ان الدول المنضمة الى الحلف
ستظل مصر على استمرارها كعناصر
عسكرية وتستمر في اندفاعها نحو
التسلح فان الاتحاد السوفيتي
ودول حلف وارسو ستواصل تعزيز
تحالفها السياسي العسكري .

غير انه قال ان موسكو رغم ذلك
مصرة اصرارا تاما على اتباع طريق
يؤدي الى المزيد من تنمية العلاقات
مع الولايات المتحدة رغم المشكلات
التي يثيرها معارضو الوفاق . وقال
ان واشنطن تحاول التدخل في
شئون الدول الاخرى . وقال ان
هذه المحاولات ستواجه معارضة
من الاتحاد السوفيتي .

وقال بريجنيف ان الاتحاد
السوفيتي سيقترح ابرام اتفاقية
لينيد اللجوء الى استخدام القوة
لحل المشكلات بين الدول بما في ذلك
القوة النووية .

وقال ان مشكلة نزع السلاح هي
أهم وأخطر مشاكل العصر .
وأضاف انه ليست هناك تهديدات
سواء في الشرق او الغرب غير ان
المفاوضات حول خفض التوازن
في أوروبا لم تحقق نجاحا ملموسا
منذ عامين . ويرجع ذلك الى ان
حلف الاطلنطي يريد استخدام

التي ليونيد بريجنيف السكرتير
العام للحزب الشيوعي السوفيتي
الخطاب الافتتاحي في المؤتمر
وتحدث فيه عن موقف الاتحاد
السوفيتي من مختلف المشكلات
الدولية :

نميا يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد
السوفيتي والصين هاجم بريجنيف
زعماء بكين قائلا : ان سياسة قادتها
الحاليين موجهة بصراحة ضد أغلب
الدول الاشتراكية وهي في موقفها
هذا نجد نقطة اتقاء في معظم الدول
الرسمية الاشد تطرفا في العالم
ابتداء من اعداء الوفاق في الدول
العربية حتى الصينيين في جنوب
افريقيا والفلسطين في شيلي . وقال
ان سياسة الصين الشعبية غريبة
على المبادئ والمثل العليا الاشتراكية
بل الادهى من ذلك انها زعمامة
الامبريالية في محاربتها للاشتراكية .

ثم اتهم الصين بانها تحاول نسف
سياسة الوفاق وعرقلة محاولات
نزع السلاح واثارة حرب عالمية
ووصف هذه السياسة بانها في غاية
الخطورة بالنسبة لدول العالم المحبة
للسلام . وقال ان موسكو سترد
بقوة على هذه السياسة بالدفاع عن
مصالح الدولة السوفيتية لكننا نضاف
انه رغم ذلك فنان موسكو على
استعداد لاقامة علاقات طبيعية مع
الصين على اساس مبادئ التعايش
السلمي .

واشار الى سياسة الوفاق فاكد ان
موسكو ستواصل سياسة التعايش
السلمي والوفاق بجهد مضاعف في
السنوات القادمة .

السادة مستشاري القوم

- د. عبد العزيز حجازي
- محمد عبد القادر
- طاهر الكرام
- توفيق أبو عاصم
- د. إبراهيم الصبيح
- أبراهيم عثمان
- د. حسن كمال
- محمد علي حجازي
- د. منير سالم

الاشتراك لمدة سنة

داخلية جمهورية
مصر العربية ١٨٠ قرناً

دولة اتحاد
البحرين العربي ٣٦٠ قرناً

الاعلان في
الاشباع من مائة قرناً

ثمن العدد

- ١٥٠ مليا
- ٤٠٠ مليا
- ١٧٠ مليا
- ٢٢٠ مليا
- ٤٤٠ مليا
- ٢١٠ مليا
- ٣٦٠ مليا
- ١٠٠ قرناً
- ٢٠٠ مليا
- ٢٠٠ مليا
- ٣٠٠ مليا
- ٢٧٠ مليا



عبد الحليم

الروح

للشاعر : جدامي عبد العظيم جدامي
الخصائي تنمية الإنتاج شركة مصر للتأمين

وليدك في الفداة شباب فكر
ينمو الصغير ولا تحس بأنه
وتطل خلفك والمواضي بعيدة
ما كان دخلك بالكثير والمسا
بادر بقرشك في التوفير وأركه
فمن القليل اذا ادخرت مصانع
ومن القليل اذا ادخرت مدارس
ومن القليل اذا ادخرت مساكن
ومن القليل اذا ادخرت مزارع
ومن القليل اذا ادخرت مدافع
ومن القليل اذا ادخرت قتال
ومن القليل اذا ادخرت بنادق
كل الدخول بغير الوفير مفسدة
والناس بالقرش لا بالعلم ماضية
وبدون ماتركت يداك دولا ماضيا
وتظلل تلهث في الحياة غربيا
ياي الرقي ولا تراه مرقبيا
حال المثقف كالغريب بمصرنا
يا النور الساعات الاليت لا تقبها
فاجمل من العدل السريع قيادة

فهل اعددت للفكر الحسابا
صار الطبيب وصار فينا كتابا
ولرب ماضي كان احلى ذهابا
بالوفر تبلغ ما اردت جولا
ينمو ويربح بالمال ثوبا
تعطي الكثير وتفتح الابواب
نود يشبع حضارة وقبابا
تحمي الفقير وتسخر الكتابا
فقراء تفصح كالمرس شبابا
ترمي المغير فذائفنا وعذابا
تأتي على صلف الفرور خرابا
هي ما تريد وانت تسكن غابا
والقرش ينفع في النسي ان طابا
فابدأ بقرشك تشتري الاحزابا
ستظل تاكل فاحيت اثرابا
مثل الموظف لا يعرف الاسبابا
واخو الجهالة يحمل الالقابا
دنيا تدوسك ان نطقت صوابا
عدا اذناح عن القلوب ضبابا
تعطي الحقوق وتمنع الارهابا

شركة المحلات الصناعية للحبر والقطن



اسكو

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

أفضل شركات التنويع الإنتاجي



تقدم لانا هذا :

- غزل حرير صناعي
- غزل قطن
- غزل مكثف
- أمشة قطنية

خامات
مبعضات
مصنعات
مطبوعات

- أمشة حريرية
- أمشة صوفية
- أمشة حريرية
- فنوط كوفرات

الإدارة العامة :
١٥ شارع مولد حسن بالقاهرة : ٥٠٩٦٣
مكتب البيع العام :
٩ شارع فوزي الكبير بالأزهر : ٩٦٠٤٣



شكره لنيل العافيه لإصلاح السيّارات

عن بنی قائد السیارة

انتباہ



إن أي ضلالت في آرائك زوالها بالعمل يترتب
عليه فأكلت إطار سيارتك ويطفأك الكفيل
... يمكنك الاعتماد على خبرتنا الفنية وأجهزتنا
الالكترونية الحديثة بأقل الأسعار ...

بمحطة خدمة وسط القاهرة

ان خطبہ زوایا العجل بمبای
میں خطبہ یوسفین الاطارتہ

بميدان برج الظفر - العباسية الشرقية - القاهرة

كما يسعدنا أن نقدم لك خدمات فنية أخرى في :

[illegible]

فدماشے اُخری نقد محال ہے...

إذا تعطلت سيارة لك في أي مكان لا تقف

... اتصل بنا ... بنسب فورا لنخبرك في أي مكان بأسماء المبردة من شركة الشعب للبناء الشعب

الإدارة: ته ٨٢٤٥١١ - العنوان: صنع الطرابيش العباية الشرقية - القاهرة
فرع الإسكندرية: ته ٣٣٩٣٤ - العنوان: ش. حافظ إبراهيم - حجاز - قسم باب شرق

مشروع الخيرة

- القالكة ٨٩٤٥١١ هـ
- طنطا - ثقافة ٢٩٧١ هـ
- دمنهور - بجوار الأربع هـ ٣٢٣٨
- مرسى مطروح ٢٣٤٧ هـ

معہ تحفہ ۶

العلاقات العامة



شركة مصر / شبين الكوم للفزل والنسيج

تمثل

صناعة الفزل والنسيج

واجبة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال .. تؤكد هذه الحقيقة حجم إنتاجها ونوعيتها والإقبال المطرد الذي يلاقيها إنتاج الشركة من الفزل في أسواق العالم شرقا وغربا .

وإذا كانت إنتاج الشركة من الخيوط الرقيقة قد اكتسبت شهرة عالمية فإنتاجها من الفزل كذلك إنتاجها المطبوع من الخيوط المحسنة والمسرمة وكذلك الخيوط المفردة والمزدوجة من النمر المختلفة وكلها تطلبها وأحدث المواصفات العالمية حيث إن إنتاجها أسواق ألمانيا الشرقية وسويسرا وفرنسا وأستراليا وقطر ومنجيريا وفانامور واليونان وبلجيكا وهولندا واليابان ..

الإدارة والمصانع : شبين الكوم
برقيا : شبينكس : ٢٣٣٢
شبين الكوم
كسيت بريند : شبين الكوم



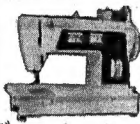
الشركة المصرية للمعدات الكهربائية



شاهر / سنترليك

٢٧ شارع طلعت حرب بالقاهرة ت: ٤٩٩٩٢ / ٤٩٩٩٢ / ٥٧٥٧٨ / ٩٧٧١١٧ / ٩٧٨٩٥٠ / ٩٧٧١١٨

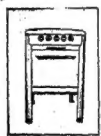
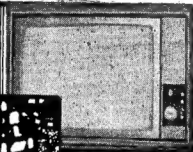
تقوم بتوزيع :



مباني كهربائية وعادية وفريم محمية ومستوردة - لمبات فلورسنت
بطاريات جافة وبها كلفة - أدوات كهربائية وأجهزة -
فندقيات - غسالات - أخشاب بوتاجازات محمية ومستوردة
راديو - تلفزيونات - مراوح كهربائية - ماكينات خياطة
مطاطات كهربائية - موقورات - نجف وأجهزة رات
(مناعة محمية ومستوردة)

فروع الشركة في مختلف .. فقه

القاهرة - الاسكندرية - المنصورة -
بورسعيد - الزقازيق - طنطا - دمنهور
القليوبية - شبين الكوم - كفر الشيخ -
بن سويف - الفيوم - الجيزة - المنيا -
أسيوط - بوهلج - أسيوط - مدن القناة





بنك ناصر الاجتماعي

٣٥ شارع قصر النيل - القاهرة
ت ٤١٤٩١ - ٤١٨٣٦

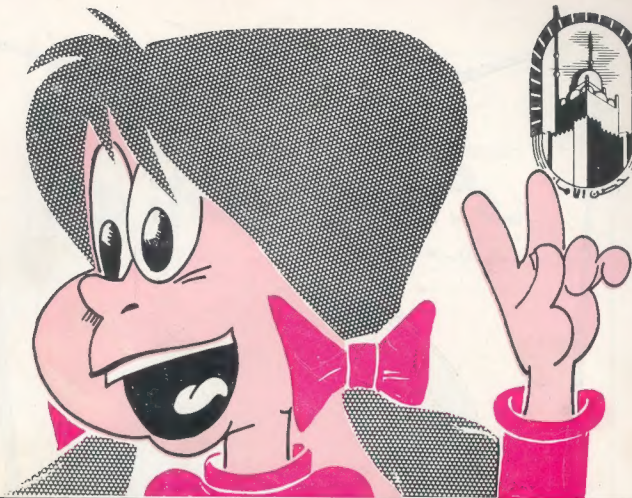
الأهداف

- ★ قروض اجتماعية
- ★ قروض إنتاجية
- ★ قروض لطالب الجامع والمعاهد العليا
- ★ تأمين اجتماعي ..
- ★ تأمين عقارات ..
- ★ حسابات جارية ..
- ★ دفاتر إيداع - متعددة المصارف
- ★ الزكاه
- ★ الودائع الاستثمارية
- ★ مشروع تسير سيارات
- ★ التأسيس بمحافظات
- ★ المجموعات ..

مقر البنك : القاهرة - الأسماعيلية - بنى سويف - قنا - الفيوم - أسوان
البنوك : السويس - الأقصر - أسوان - الأقصر - شبراخيت - بورسعيد

بنك ناصر الاجتماعي

راعد العمل المصرفي الاجتماعي في الشرق الأوسط



وشيمة

التأمين لمخاطر الاشتراك في الأرباع على حياة شخصين

* لكل زوجين * لكل أموين * لكل شركيين في عمل

تقدمها

شركة مصر للتأمين

